نقضُ ما أُوردَ في تحقيقِ
بابِ التنازعِ من كافيةِ ابن الحاجبِ
لمحمود بن محمد بن علي بن محمود
الأرَّاني الساكناني
المتوفي بعد ٧٣٤هـ
دراسة وتحقيقا

إعداد

د. محمد عبد الستار علي أبو زيد

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنات بكفر الشيخ

نقضُ ما أُوردَ في تحقيق بابِ التنازعِ من كافيةِ ابن الحاجبِ لمحمود بن محمد بن علي بن محمود الأرَّاني الساكناني المتوفي بعد ٧٣٤ه دراسة وتحقيقًا

محمد عبد الستار علي أبوزيد

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ، جامعة الأزهر، كفر الشيخ ، مصر.

الملخص:

يتصل هذا البحث بكتاب وباب مهمين في النحو العربي، فأما الكتاب فهو كافية ابن الحاجب

وهي من المؤلفات التي حظيت بعناية العلماء شرقًا وغربًا، وأقبلوا عليها فهمًا، واستيعابًا، وشرحًا، وتيسيرًا.

وأما الباب فهو باب التنازع، وهو من أبواب النحو التي نالت عناية العلماء من لدن سيبويه حتى عصرنا الحاضر، فتناوله العلماء بالدراسة، والتقعيد، والتفصيل، والتمثيل، فكثرت أحكامه، وتنوعت شواهده ومسائله، وتعددت الأقوال والآراء فيه.

والأرَّاني: (محمود بن محمد بن علي بن محمود الأرّاني الساكناني) من علماء القرن الثامن الهجري ممن له عناية بكافية ابن الحاجب فقد شرحها، وهذا دليل على فهمها واستيعابها.

وكتابه هذا له صلة بالكافية أيضًا؛ إذ يعنى بنقض الأقوال التي أوردها شراح الكافية في باب التنازع، وهو مسلك طريف لطيف، قل من يسلكه، وهو دليل على فهم واستيعاب، وقوة حجة، وتوقد ذهن.

جمع الأرّاني في هذا الكتاب الأقوال التي رأى زيفَها وضعْفَها، فَنقضَها قولًا قولًا في سلك منيع، على وجه بديع؛ رغبة منه في إفادة أهل التحقيق، فجاء كتابه زاخرًا بكثرة الآراء، والشواهد، والردود، والمناقشات، والاعتراضات؛ فظهرت شخصيته المستقلة رادًّا، ومعترضًا، ومناقشًا، ومستشهدًا.

وهو بهذا يضيف إلى المكتبة النحوية خاصة، والعربية عامة لونًا فريدًا من التأليف يعنى بنقض الأقوال والآراء التي وردت في باب التنازع من كافية ابن الحاجب.

الكلمات المفتاحية : بابِ التنازعِ- كافيةِ ابن الحاجبِ- نقضُ - الأرّاني- الساكناني.

The contrary of what was mentioned in the investigation of the Chapter of conflict of the brow's son By Mahmoud bin Muhammad bin Ali bin Mahmoud al-Arani Al Sakani, who died after 734 Ah Study and investigation

Mohammed Abdul Sattar Ali AbuZaid

Department of Linguistics at the School of Islamic and Arab Studies for Girls, Al-Azhar University, Kafr Al-Sheikh, Egypt.

Abstract:

This research relates to an important book and section in Arabic grammar, but the book is enough ibn al-Hajb

It is one of the works that has been carefully studied by scholars east and west, and they have accepted it in understanding, understanding, explaining, and facilitating.

As for the door of conflict, which is one of the doors of grammar that has received the attention of the scholars from the Sibuye to the present day, the scholars dealt with the study, the reincarnation, the detail, the representation, the many judgments, the variety of evidence and its issues, and the multiplicity of words and opinions in it.

Al-Arrani: (Mahmoud ibn Muhammad ibn Muhammad bin Muhammad bin Mahmoud al-Arani al-Sabani) is an 8th-century Hijri scholar who is interested in the sufficient son of the eyebrow, and this is evidence of their understanding and understanding.

His book is also relevant to the adequacy of his writing, which is concerned with refuting the words made by Sharhaal al-Kifa in the door of conflict, a gentle, funny course that is less than the one he takes, and is evidence of

understanding and assimilation, the power of an argument, and the burning of a mind.

In this book, Al-Arrani collected the words he saw as false and weakened, and he contradicted them in words in an impervious wire, exquisitely, in order to benefit the investigative people, and his book was full of opinions, evidence, responses, discussions, and objections;

In doing so, it adds to the grammatical library in particular, and Arabic in general is a unique color of composition that is concerned with the negation of the words and opinions contained in the conflict section of The Ibn al-Hajeb's café.

Keywords: The door of conflict - enough ibn al-Hadb - Rebutt - Al-Arani – Al Sakani.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علـــى النبـــي المصـــطفى الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فقد شغلت كافية ابن الحاجب العلماء منذ تأليفها فاعتنوا بها، وتناولوها شرحًا، واختصارًا، وتعليقًا، ونظمًا، وإعرابًا، ولم ينحصر الاهتمام بها في مكان معين بل امتد الاهتمام بها في العالم الإسلامي، وخارج العالم الإسلامي؛ فتعددت شروحها اللغة العربية إلى اللغة الفارسية، والتركية.

ومحمود بن محمد بن علي بن محمود الأرّاني واحد من هؤلاء العلماء الذين شرحوا الكافية، والشافية، وكتابه هذا موضوع التحقيق ذو صلة بالكافية أيضًا؛ إذ يُعنى بنقض الردود التي أوردت في تحقيق باب التنازع من كافية ابن الحاجب.

وباب التنازع من الأبواب المهمة في النحو العربي، فقد تناوله النحويون في مؤلفاتهم وعرضوا مسائله وأحكامه كمفهومه، وشروطه، وأركانه، وأيٌّ العاملين أولى بالعمل في المتنازع فيه، وحكم الإضمار في العامل المهمل، وتعدد العامل والمعمول في أسلوب التنازع مع ذكر آراء النحويين وأدلتهم، وغير ذلك.

قيمة الكتاب وأسباب اختياره:

تظهر قيمة هذا الكتاب في عدة أمور:

١-تعلقه بباب التنازع، ولا تخفي أهميته في علم النحو وعناية العلماء به، وإفراد ما يتعلقُ بالتنازع من ردود في مؤلف جدير بالتحقيق.

٢- ارتباطه بكافية ابن الحاجب، وهي غنية عن التعريف، فشهرتها قد

بلغت الآفاق.

٣- كون المؤلف من علماء القرن الثامن الهجري، وظهور شخصيته من خلال ردوده، ومناقشاته.

٤- إيرادُ المؤلف كثيرًا من الردود والأقوال والآراء في كتابه، وهو يدل على اطلاعه على كثير من شروح الكافية، كما ذكر كثيرًا من الآراء التي لم نقف عليها في بحثنا، ولعله اطلع عليها فيما لم يصلنا من كتب.

٥- المشاركة في إحياء التراث ونشره، وتزويد المكتبة النحوية بكتاب جديد ينتفع به طلاب العلم.

الصعوبات:

لا يكاد يخلو أيّ عمل علمي من صعوبات، ولا سيما تحقيق النصوص، ومن الصعوبات التي واجهتني في تحقيق هذا الكتاب:

١-كونُ التحقيق على نسخة وحيدة.

٢-تأثر المؤلف بالمنطق.

٣- عدمُ وجود ترجمة كافية للمؤلف!

٤-ذكرُ المؤلفِ الأقوالَ والردود دون نسبتها إلى قائليها، وقد وجدت صعوبة في نسبة هذه الأقوال لأصحابها مع كثرة شروح الكافية وتفرقها في مكتبات العالم، إضافة إلى فقدان كثير منها.

٥-كثرةُ النقول التي أوردها من بعض المصادر المفقودة، والتي لم أهتدِ إليها مع كثرة بحثي.

منهج البحث:

جاء هذا البحث في قسمين:

القسم الأول: الدراسة

وفيه تحدثت عن ترجمة الأرّاني، ومؤلفاته، وسمات منهجه وأهم ملامحه، ومصادره، والأسس التي اعتمد عليها في نقضه.

والقسم الثاني: التحقيق

وفيه تحدثت عن توثيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته، ووصف نسخة المخطوط، ومنهج التحقيق، ونماذج مصورة من المخطوط، ثم النص المحقق متلوًّا بالخاتمة، والفهارس الفنيَّة.

هذا، وما كان من توفيق فالفضل فيه لله وحده، وإن كان غير ذلك فاللهَ أسألُ العفو والصفح، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القسم الأول: الدراسة

الأرَّاني: اسمه ونسبه ووفاته

لم يكن حظ الأرّاني في كتب التراجم وافرًا شأنه في هذا شأن الرضي، والحَديثي من شراح الكافية، فلم تتوفر معلومات تكشف لنا عن حياته، ولا عن شيوخه، ولا عن تلاميذه، وكلُّ ما وصلنا هو ترجمة مقتضبه تكشف عن اسمه، ونسبه، وبعض مؤلفاته فقط.

فأول من ترجم له–فيما نعلم–حاجي خليفة، فقد ذكره في معرِض حديثه عن شروح الكافية فقال: "ومن شروح الكافية: شرح محمود بن محمد بن علي بن محمود الأرّاني، الساكناني، وهو شرح مختصر بالقول، كالمتوسط "[1].

ثم زاد عليه الزركلي قليلًا فقال: "محمود بن محمد بن علي بن محمود الأرّاني الساكناني، عالم بالنحو والصرف. من أهل (أرّان) يفصل بينها وبين أذربيجان نهر الرس. له: شرح الشافية لابن الحاجب في الصرف، لم يذكره صاحب كشف الظنون، وهو عندي بخطه في مجلد، انتهى من تبييضه سنة ٧٣٤ هـ، وشرح الكافية لابن الحاجب أيضا، في النحو"[2]، وتبعه عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين[3].

ويظهر من الترجمة السابقة عدة أمور:

١- اتفاقهم على أنَّ اسمه ونسبه: محمود بن محمد بن علي بن

---

(١) كشف الظنون ١٣٧٥/٢

(٢) الأعلام ١٨٢/٧

(٣) ينظر: ١٩٨/١٢.

محمود الأرَّاني، الساكناني، وهو متفق مع ما ورد في أول المخطوط أيضًا.

٢- اتفاقهم على أنّه شرحَ الكافية.

٣- انفراد الزركلي بذكر شرح الشافية له، وسيأتي الحديث عنه في مؤلفاته.

٤- لم يذكروا تاريخ ولادته، ولاشيوخه، ولا تلاميذه، ولا شيئًا عن حياته!

٥- لم يحددوا تاريخ وفاته تحديدًا دقيقًا، وذكر الزركلي أنه توفي بعد ٧٣٤هـ معتمدًا على ما ورد في الكافية في شرح الشافية؛ إذ ذكر في آخره: " فرغ مؤلفه من تعليقه أول وقت العصر من يوم الأربعاء من التاسع عشر من الشهر المبارك شوال من شهور أربع وثلاثين وسبعمائة..."(١).

٦- صرَّح الزركلي –وتبعه ياقوت الحموي– بأنه من أهل أرَّان.

وأرّان: اختلف في ضبط همزته:

فقال البكري: "بضم أوّله، وتشديد ثانيه"(٢). وقال ياقوت الحموي:" بالفتح، وتشديد الراء وألف ونون(٣) ، والظاهر أنه يجوز فيها الوجهان.

وأرّان إقليمٌ صغيرٌ بين أذربيجان، وأرمينية(٤)، قصبتها جَنْزة،

(١) الكافية في شرح الشافية ١٠١٧/٢.

(٢) معجم ما استعجم ١٣٤/١

(٣) معجم البلدان ١٣٦/١.

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق د/ بشار عواد ١٠٨/١٤

وشَرْوَانُ، وبَيْلَقَانُ. بها نهر الكُرّ، وهو نهر بين أرمينية وأرّان يشقّ مدينة تفليس، وبينه وبين بَرْذَعَة فرسخان، ثم يجتمع هو ونهر الرّسّ بالجمع، ثم يصبّ في بحر الخزر، وهو بحر طبرستان(١).

وبين أرّان وأذربيجان نهر يقال له: الرس، كل ما جاوره من ناحية المغرب والشمال، فهو من أرّان، وما كان من جهة المشرق فهو من أذربيجان(٢).

وفي أرّان بلاد كثيرة منها:جَنْزة، وهي التي تسميها العامة كَنْجَة، وبَرْذَعَة، وشَمْكُورُ، وشَتَرُ(٣).

وأما الساكناني فالذي يظهر لي أنه لقب عُرف به، واشتهر؛ لقوله في المقدمة: "... الساكناني تعريفًا".

مؤلفاته:

ترك الأرَّاني مجموعة من المؤلفات ذكرها في كتبه التي وصلتنا، وذكر بعضَها من ترجم له، وهذا بيانها:

١-الكافية في شرح الشافية(٤):

---

(١) معجم البلدان ٤/٤٥١.

(٢) معجم البلدان ١/١٣٦.

(٣) معجم البلدان ٣/٣٢٥.

(٤) حققه د. عبد الله بن محمد العتيبي، ونال به درجة الدكتوراه (١٤١٧-١٤١٨هـ) في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهي برقم (٤١٤ أ ر ك)، وحققه -أيضًا- الباحث/ رضا رمضان إبراهيم السعدني، ونال به درجة الماجستير، (٢٠١٦م) في كلية اللغة العربية بالمنوفية- جامعة الأزهر.

ذكره الزركلي[١]، وعمر رضا كحالة[٢].

٢-شرح كافية ابن الحاجب: ذكره في أكثر من موضع في هذا الكتاب[٣]، وذكره أيضًا في الكافية في شرح الشافية[٤]، وذكره حاجي خليفة[٥]، والزركلي[٦] ، وكحالة[٧].

٣- كتاب الزبدة: ذكره في الكافية في شرح الشافية[٨].

٤-شرح الزبدة: وهو شرح للكتاب السابق، وقد ذكره أربع مرات في الكافية في شرح الشافية[٩].

٥-كتاب النهاية: ذكره سبع مرات في الكافية في شرح الشافية[١٠].

٦-كتاب التعريف: ذكره سبع مرات في الكافية في شرح الشافية[١١].

٧- نقض ما أورد في تحقيق باب التنازع من كافية ابن الحاجب: وهو هذا الكتاب موضوع التحقيق.

---

(١) ينظر: الأعلام ١٨٢/٧.
(٢) ينظر: معجم المؤلفين ١٩٨/١٢.
(٣) ينظر: ص٢٧،٥٥.
(٤) ينظر: الكافية في شرح الشافية ص٣٧،٧٦.
(٥) ينظر: كشف الظنون ١٣٧٥/٢.
(٦) ينظر: الأعلام ١٨٢/٧.
(٧) ينظر: معجم المؤلفين ١٩٨/١٢.
(٨) ينظر: ص٣٨،٥٧٨
(٩) ينظر: ص٥٨،٩٨،٣٧٢،٥٧٨.
(١٠) ينظر: ص٦٤،١٦٢،٢٨٦،٦١٦،٧٦٦،٨٣٤،٨٤٠.
(١١) ينظر: ص١٦٣،٧٢٧،٧٦٣،٧٩٦،٨٣٠،٩٥١،٩٥٥.

سمات منهجه وأهم ملامحه:

ذكر الأرّاني في مقدمة كتابه السبب الذي دعاه إلى تأليف الكتاب؛ وهو ضعف الأقوال والردود التي وردت في تحقيق باب التنازع من كافية ابن الحاجب؛ فأراد نقضها لإفادة أهل التحقيق؛ حيث قال: " لما رأيت ما أورده وأفرده بالذكر بعضُ الطلبة في تحقيق باب التنازع من كتاب الكافية مزيفةً مطالعها سقيمةً مآخذها أردت أن أكتب له نقضًا على وجه بديع في سلك منيع على سبيل الفائدة لأصحاب التحقيق "(١).

وموضوع الكتاب يُظهر أسلوب المؤلف؛ فللنقض أسلوب خاص؛ إذ تكثر فيه الردود، والاعتراضات، والمخالفات، والمناقشات، وهذا يعتمد أولًا على الفهم والاستيعاب، ثم قوة الأدلة وتنوعها، وتوقد الذهن.

وقد نقضَ الأرّاني في كتابه هذا واحدًا وتسعين قولًا من الأقوال التي أُوردت في تحقيق باب التنازع من كافية ابن الحاجب، والظاهر من نقضِه أنه اطَّلع على كثير من شروح الكافية، وأفاد منها، إلا أنه لم يصرح باسم أحد من شراحها سوى شرحه، وشرح ابن الحاجب، ومن أهم الأمور التي اتسم بها منهجه ما يأتي:

أولًا: يبدأ بذكر النص المنقوض مسبوقًا بلفظ (قوله) دون التصريح باسم القائل، ولا كتابه، ولعل عذره في هذا اهتمامُه بالقول ونقضه دون القائل نفسه، أو لكون القائل بهذا القول أكثر من واحد.

ثانيًا: يخبر عن النص المنقوض بأنه (باطل)، ثم يوضح بعد ذلك سبب البطلان ذاكرًا حججه، وأدلته.

---

(١) ينظر: لوحة [١/أ]، و ص٢٢ من التحقيق.

ثالثًا: يختم المسألة المنقوضة بعبارة تدل على وضوح البطلان وظهوره، ومن هذه العبارات:

"يعرفه العاقل"(١)، "وهو ظاهر على العاقل"(٢)، "وهو ظاهر للعاقل"(٣)، "يعرفه فرسان العربية"(٤)، "يعرفه المتأمل"(٥)، "فعليك بالتأمل"(٦)، "يعرفه الفطن"(٧)، "وهو ظاهر على المتأمل"(٨)، "فساده على هذا التقدير أظهر من الشمس على البصير"(٩)، "وبطلانه من الذوقيّات"(١٠).

رابعًا: يكثر من ذكر الاعتراضات، والردود، والاحتمالات، ثم يجيب عنها على طريقة أهل الجدل، ومن أمثلة ذلك:

قوله ناقضًا قولَ من قال: إن الفراء يرفع زيدًا بالفعلين في نحو: (ضرب وأكرم زيدٌ): " ..أو نقول: إنه كما لا يجوز أن يكون لفعل فاعلان لا يجوز أن يكون لفعلين فاعل واحد، وإلا لزم فيه إسنادان من جهة واحدة أو نقول: إنه لو كان كذلك للزم أن يكون ضرب وأكرم زيدٌ كلامًا واحدًا،

(١) ينظر على سبيل المثال: لوحة [٣/أ]، وص٣٤ من التحقيق.
(٢) ينظر على سبيل المثال: لوحة [٤/ب]، وص٣٩ من التحقيق.
(٣) ينظر على سبيل المثال: لوحة [١٨/أ]، وص٨١ من التحقيق.
(٤) ينظر على سبيل المثال: لوحة [٧/ب]، وص٥١ من التحقيق.
(٥) ينظر على سبيل المثال: لوحة [١٠/ب]، وص٦٠ من التحقيق.
(٦) ينظر على سبيل المثال: لوحة [١٠/أ]، وص٥٩ من التحقيق.
(٧) ينظر على سبيل المثال: لوحة [٣/أ]، وص٣٣ من التحقيق.
(٨) ينظر على سبيل المثال: لوحة [١٣/أ]، وص٦٧ من التحقيق.
(٩) ينظر على سبيل المثال: لوحة [١٤/ب]، وص٧١ من التحقيق.
(١٠) ينظر على سبيل المثال: لوحة [٢/أ]، وص٢٨ من التحقيق.

وهو باطل بالإجماع.

أو نقول: إنه يلزم عطف بعض أجزاء كلام واحد على بعض، وأنه غير جائز.

أو نقول: يلزم تخلل العاطف بين الفعل والفاعل، وهو غير جائز، وإلا لزم عطف الفاعل على الفعل، وهو محال.

أو نقول: يلزم عطف جملة فعلية على فعلٍ مسند إلى فاعلها.

أو نقول: إنه يلزم من خصوصية العطف خروج الظاهر عن مقتضى إسناد الأول إليه، وعن مقتضى إسناده إليه لزم تعلقه بمقتضاه؛ فلزم إسناده إليه، وعدم إسناده، وهو محال.

أو نقول: إنه يلزم أن يكون الفاعل في المثال المذكور من تتمة الجملة الثانية، فلو كان فاعلًا للفعل الأول للزم أن يكون من تتمته أيضًا، وهو محال؛ لأن المسند إليه من كلام لا يكون مأخوذًا بالجزئية لغيره، وإلا لزم التوارد، وهو محال لما تقدم.

أو نقول: يلزم سد باب التنازع في هذين النوعين، وهو محال"(١).

وقوله في نقض قولِ من ذهب إلى أن شرط عطف أحد الفعلين على الآخر ضعيفٌ مستدلًا بقول الشاعر:

فلمَّا أنْ تَحمّل آلُ لَيلى سَمِعْت ببَيْنِهِمْ نَعَبَ الغَرابَا

: "...باطلٌ؛ لأن هذا النقل غير موثوق به، ثم إن سُلِّمَ فباطلٌ أيضًا؛ لأن الفعل غير مشروط به؛ إذ المقصود تنازع العاملين، وهو أعم، ثم إن سُلِّمَ

(١) ينظر: لوحة [١/ب،٢/أ]، وص٢٧ من التحقيق.

فباطلٌ أيضًا ؛ لأن الحصر بالفعلين غير مشروط بهما كما تقدم له مزيد بحث، ثم إن سُلِّمَ فباطلٌ أيضًا؛ لاحتمال أن يكون العطف شرطًا في بعض أنواعه بخصوصية فلابد له من دليل على نفيه، ثم إن سُلِّمَ فالتمسك بقول الشاعر باطلٌ؛ لأنه ليس منه كما تقدم بيانه فعليك بالتأمل، ثم إن سُلِّمَ فالحذف شاذ للضرورة، ثم إن سُلِّمَ فباطلٌ أيضًا لاحتمال أن يكون من غير صور التنازع فلابد له من دليل أنه منهما، ثم إن سُلِّمَ فباطلٌ أيضًا؛ لأنه من غير الفصيح فلابد له من دليل، ثم إن سُلِّمَ فكان متكلمًا بغير الفصيح ليدل على تمكنه وقدرته على إنشاء الشعر بتينك الجهتين، ثم إن سُلِّمَ فباطلٌ أيضًا؛ لاحتمال أن يكون من غير الغالب، والكلام في الغالب فكان ملحقًا بالندرة، فيُفرض كأنه لم يوجد"(١).

خامسًا: قد يستطرد بإعراب بعض الأبيات الشعرية، ومن هذا إعرابه قول الشاعر:

فلمَّا أن تَحمّل آل لَيلى سَمِعْت بِبَيْنِهُمْ نَعَبَ الغُرابَا

حيث قال: " ... قوله: (نَعَبَ) جملة حالية متقدمة على ذي الحال، وهو الغراب؛ لأن الأصل فيه: سمعت ببينهم الغراب نعب؛ إلا أنه قدم؛ لتحسين الكلام، وضرورة الشعر، أو على جواز تقديم الحال، وهذا كما يقال: سمعت اِضْرب زيدًا، أي: سمعت زيدًا اضرب، أي: قائلًا: اضرب، ولا يكون من التنازع بالاتفاق.

أو نقول: إن قوله: (نعب) ليس فعلًا ماضيًا بل هو اسم منصوب؛ لأنه مفعول قوله: (سمعت)، و(الغراب) في محل الجر؛ لكونه مضافًا إليه؛ إلا

(١) ينظر: لوحة [١٨/أ،ب]، وص٨١،٨٢ من التحقيق.

أنه فتح لألف الإطلاق والوقف عليه، والأصل فيه: سمعت نعب الغراب، أي: صوته...أو نقول: جواب (لـــمَّا) قوله: (نعب الغراب) فعلى هذا يكون (الغراب) فاعلَ (نعب) إلا أنه فتح لألف الإطلاق والوقف عليه، وقوله: (سمعت) بدل من قوله: (أن تحمل)، والمفعول محذوف دل عليه المتقدم تقديره: فلما أن سمعت الرحلة بين آل ليلى نعب الغراب"[١].

وقوله في إعراب قول الشاعر:

وَلَكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيَّجَ لِي البُكَا بُكَاهَا فَقُلْتُ الفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ

" قوله: (بكتْ) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر للحمامة، قوله: (قبلي) ظرف يتعلق به، قوله: (فهيَّج) جواب شرط مقدر، أي: إذا تحقق البكاء من الحمامة فقد هيَّجَ بكاها لي البكاءَ أي: الحزن، قوله: (فقلت) جواب شرط آخر أي: إذا تحقق التهييج منها لي فقد قلت.

قوله: (الفضل للمتقدم) مبتدأ وخبره مقول القول، وفيه تحقيقات أخر تركت ذكرها خوفًا من الإطالة "[٢].

سادسًا: ظهر تأثره بالمنطق في ردوده، واعتراضاته، ومن هذا:

قوله: "قوله: إعماله أولى لإتمام معناه –باطل؛ لعدم صحة الشرطية الحكمية المستفادة من قوله: إذن.."[٣].

وقوله: "ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم، يعرفه الفطن"[٤].

---

(١) ينظر: لوحة [٧/أ]، وص٤٨، ٤٩ من التحقيق.

(٢) ينظر: لوحة [٥/ب]، وص٤٤ من التحقيق.

(٣) ينظر: لوحة [٤/ب]، وص٣٩ من التحقيق.

(٤) ينظر: لوحة [١٤/أ]، وص٧٠ من التحقيق.

سابعًا: ظهر في بعض عباراته الشدة والقسوة، ومن هذا:

قوله: "الفساد المذكور نشأ من سوء فهمه بقواعد العرب في استعمالات كلامهم"(١)،

وقوله: "وهذه تُرَّهات وفسادات لا تخفى على ذوي الفهم"(٢)، **وقوله:** "...من التخيلات الباطلة، لا يصير إليه إلا من هو عاجز عن إدراك حقائق العربية في استعمالاتهم"(٣)، **وقوله:**"..تصوره بعض الجهلة بقواعد العربية!"(٤).

مصادره:

أولًا: الكتب

تنوعت الكتب التي استقى منها الأرّاني مادته وتعددت، فمنها ما صرح بذكرها، ومنها ما لم يصرح به.

فأما التي صرح بذكرها، فهي الكافيةُ، وشَرْحُها لابن الحاجب، وشرح المختصر، ومختصر الأفهام، والكشاف، وكفاية السالك، وشرح الكافية له، وشرح الإيضاح، وشرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي، وبعض شروح المفصل(٥).

وأما الكتب التي لم يصرح بذكرها، فهي شروح الكافية التي أخذ منها

(١) ينظر: لوحة [١٤/ب]، وص٧٠ من التحقيق.
(٢) ينظر: لوحة [١٤/أ]، وص٦٩ من التحقيق.
(٣) ينظر: لوحة [٨/ب]، وص٥٤ من التحقيق.
(٤) ينظر: لوحة [١١/ب]، وص٦٣ من التحقيق.
(٥) ينظر مواضع هذه الكتب في فهرس الكتب.

مادته العلمية، ودار حولها نقضه.

ثانيًا: العلماء

نقل الأرّاني عن كثير من العلماء مصرِّحًا بذكرهم، وهم أبو الخطاب الأخفش الأكبر، ويونس، والخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، وأبو عبيدة، والأخفش، والمازني، والمبرد، وابن كيسان، والزجاج، والزجاجي، والفارسي، والرماني، والسيرافي، وابن جني، والحريري، وابن الخشَّاب(١)، كما نقل عن البصريين والكوفيين(٢).

وأما الذين لم يصرح بذكرهم فهم أصحاب الأقوال التي نقضها من شراح الكافية وغيرهم.

الأسس التي اعتمد عليها في نقضه:

اعتمد الأرّاني في نقضه على السماع، والإجماع، والقياس، والتعليل، والسَّبر والتقسيم، وفيما يأتي ما يوضح هذا.

أولًا: السماع

أ- القرآن الكريم

استشهد من القرآن الكريم بثلاث آيات قرآنية وقراءاتها، جاءت في معرض حديثه عن أدلة البصريين على أولوية إعمال ثاني العاملين.

وقد يذكر توجيه القراءة، ومن هذا قوله: "وقال في الكشاف: "الشواظ اللهب الخالص، والنحاس: الدخان، وقرئ: ﴿نحاسٌ﴾ بالرفع عطفًا على

(١) ينظر: فهرس الأعلام.

(٢) ينظر: فهرس المذاهب.

﴿شواظ﴾؛ وبالجر عطفًا على﴿نار﴾".

إذا عرفت هذا فنقول: إنه إذا عطف على قوله: ﴿نار﴾ فهو على وجهين:

أحدهما: أن يكون معطوفًا على المجرور، وهو ظاهر.

وثانيهما: أنه مجرور بالجار المقدر، تقديره: ومن نحاسٍ، إلا أنه حذف استغناء عنه بما في المعطوف عليه"(١).

ب- الأخبار وأقوال العرب:

استشهد بما ورد في الخبر:" كما صليتَ وباركتَ وترحمتَ على إبراهيم"(٢)، وما ورد في الدعاء:" اللهم صلِّ، وارحم، وبارك، وعظِّم محمدًا وآل محمد"(٣) على أن التنازع يقع بين أكثر من فعلين.

وورد قول العرب: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" في أدلة البصريين العقلية على أولوية إعمال ثاني العاملين؛ لقربة، كما أن العرب راعت قوة المجاورة، فجرَّت على الجوار، ونقضه الأرّاني قائلًا:

" ...أو نقول: الإعراب بالمجاورة سماعي غير قياسي، والإعمال في التنازع من باب القياس فلا وجه لحمله على السماع، وإلا لزم كونه سماعيًّا غير قياسي.

أو نقول: إن (خَرِب) في المثال المذكور ليس بصفة، بل هو خبر مبتدأ جر بالمجاورة كقولهم: (عذابُ يومٍ أليمٍ)، ولا يليق بذي الفهم أن يجعل الخبر

---

(١) ينظر: لوحة [٢/ب]، وص٣٠، ٣١ من التحقيق.

(٢) ينظر: لوحة [١/أ، ١٦،أ]، وص٢٣، ٧٥ من التحقيق.

(٣) ينظر: لوحة [١٦/أ]، وص٧٥ من التحقيق.

صفة؛ للتباين الحقيقي بينهما"[١].

ج- الشعر:

ورد في الكتاب ستة عشر بيتًا جميعها من عصور الاحتجاج غير أربعة ذُكِرت استئناسًا، وهي للبحتري، وأبي تمام، وأبي الفتح البستي، وأغلب هذه الأبيات المستشهد بها وردت في الأقوال المنقوضة.

فمن الأبيات التي استشهد بها قول طفيل الغنوي:

وَكُمْتًا مُدَمّاةً كَأنّ مُتونَها

ذكره شاهدًا على وقوع التنازع بين الاسم والحرف، حيث قال: "فإن قوله: (مُدَمَّاة) يقتضي أن يكون (مُتونها) مرفوعًا به، فلذلك أضمر فاعله، وأن قوله: (كأنّ) يقتضي أن يكون منصوبًا به "[٢].

ومن الأبيات التي ذكرها استئناثًا وتمثيلًا قول أبي الفتح البُستي:

فكم دقّتْ وشقّتْ واسترقّتْ فُضولُ العَيْشِ أعناقَ الرِّجال

ذكره تمثيلًا لوقوع لتنازع بين أكثر من فعلين[٣]. وقد يستطرد بإعراب بعض الأبيات كما سبق بيانه.

ثانيًا: الإجماع

ومن أمثلته قوله: " أو نقول: إنه لو كان كذلك للزم أن يكون (ضرب

(١) ينظر: لوحة [٢/ب]، ص٢٩ من التحقيق.
(٢) ينظر: لوحة [١/أ]، ص٢٤ من التحقيق.
(٣) ينظر: لوحة [١٦/أ]، ص٧٥ من التحقيق.

وأكرم زيدٌ) كلامًا واحدًا، وهو باطل بالإجماع"(١).

وقوله:" لأنه إنْ أراد أنه لم يجز حذف الفاعل بالبدل فباطل اتفاقًا؛ لثبوت حذفه بالبدل إجماعًا"(٢).

ثالثًا: القياس

ومن أمثلته قوله: " .. باطلٌ ؛ لأنه إن أرد أن المفعول إذا تأخر عن فعله لا يحتاج إلى تقويته باللام الجارة فباطل؛ لعدم الحاجة إليها سواء قدم المفعول أو لا؛ لعدم القياس المقتضي زيادتها"(٣).

وقوله: "أو نقول: الإعراب بالمجاورة سماعي غير قياسي، والإعمال في التنازع من باب القياس فلا وجه لحمله على السماع، وإلا لزم كونه سماعيًّا غير قياسي"(٤).

رابعًا: التعليل

التعليل سمة واضحة في نقضه الأقوالَ والردودَ، ولا نكاد نجد نقضًا، أو حكمًا، أو توجيهًا، أو اعتراضًا دون تعليل، ومن هذا:

قوله: " وأيضًا أنه يوهم أن التنازع بين العاملين فقط، وهو باطل؛ لأن التنازع إما للعاملين كما ذكره، وإما لأكثر منهما، كقولك: (ضربتُ وأكرمتُ وأعطيتُ زيدًا)، ومنه الخبر: " كما صلَّيتَ وترحَّمتَ وباركتَ

(١) ينظر: لوحة [١/ب]، وص٢٧ من التحقيق.
(٢) ينظر: لوحة [٤/أ]، وص٣٧ من التحقيق.
(٣) ينظر: لوحة [٥/أ]، وص٤٢ من التحقيق.
(٤) ينظر: لوحة [٢/ب]، وص٢٩ من التحقيق.

على إبراهيم"[١].

وقوله: " قوله: ثم إنهم أجازوا إعمال كلٍّ واحد منهما، لكنهم اختلفوا في الأولوية-باطلٌ؛

لأن جواز العمل على الإطلاق منهما يشعر بالتوارد، أي: يجوز توارد العاملين على معمول واحد، وقد تقدم بطلانه بالاتفاق، بل الصواب أن يقال: جوزوا إعمال كل واحد منهما بالبدليَّة"[٢].

خامسًا: السَّبر والتقسيم

السَّبرُ والتقسيمُ مسلك من مسالك العلة، وهو: "أن يذكر جميع الوجوه المحتملة ثم يسبُرها؛ أي: يختبرها، فيُبقي ما يصلح، وينفي ما عداه بطريقه"[٣]، أي: بطريق النفي، أوبطريق الاختبار والنظر[٤].

وكان الأوفق للترتيب أن يقال: التقسيم والسبر؛ إلا أنهم بدأوا بالسبر؛ لأهميته.

وقد اعتمده الأرّاني في نقضه، ومن هذا:

قوله: " أو نقول: إنه لا يخلو من أن يراد بالقوة التعلق بالمعمول،

---

(١) ينظر: لوحة [١/أ]، وص٢٣ من التحقيق.

(٢) ينظر: لوحة [٢/أ]، وص٢٨ من التحقيق.

(٣)ينظر: الاقتراح للسيوطي ص٣١٥ ، قرأه وعلق عليه د./ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، (١٤٢٦ه-٢٠٠٦م)

(٤) ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ص٩٦٤ تحقيق أ.د/ محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث -دُبيّ، الطبعة الثانية (١٤٢٣ه-٢٠٠٢م).

وإن لم يكن مقدمًا لم يكن متعلقًا، أو كان له تعلق به لكن الصدارة تقويه، والأول باطل؛ لأن تعلق الفعل ذاتي لا يعلل بالصدارة، وكذا الثاني؛ لأن الصدارة لم تكن شرطًا للعمل فلا وجه للتقوية بها.

أو نقول: إن أراد بالقوة المذكورة العمل فباطلٌ؛ لأنه لا عمل للأولية؛ لأنها صفة الأول، والعامل غيرها، وإن أراد بها أن تقوية الأولية وجوب العمل للفعل الأول في التنازع فباطل أيضًا اتفاقًا؛ لعدم القائل به، وإن أراد جواز العمل فباطل أيضًا؛ لأنه غير صورة النزاع، وإن أراد أولويَّة العمل للفعل الأول فممنوع، ثم إن سُلِّم فمعارض بأولوية العمل للفعل الثاني فيصح إهمالهما وإعمالهما، وهو بالاتفاق، فثبت عدم أولوية العمل للفعل الأول"[(١)].

وقوله: " قوله[(٢)]: ولا يجوز حذفه؛ لأن ذكر أحد مفعولي باب علمت بدون الآخر غير جائز عند البصريين خلافًا للكوفيين-باطلٌ؛ لأنه لا يخلو من أن يراد بعدم جواز حذف أحدهما مع ذكر الآخر أنه يجب تحقق المنتسبين في معمولي باب علمت بنفسهما أو ببدلهما أو بنفس أحدهما وبدل الآخر، أو لا هذا ولا ذاك، والأقسام كلها مشعرة بفساد كلامه

أما الأول فظاهر؛ إذ لا مجال للاختلاف لتحقق المعمولين بنفسهما، وهو ظاهر.

وأما الثاني فلأن البصريين والكوفيين اتفقوا على صحة قولهم: (علمت أن زيدًا قائم) مع عدم تحقق المنتسبين ببدلهما؛ لأن الجملة في تأويل المفرد؛

---

(١) ينظر: لوحة [٦/أ] ، ص٤٤ من التحقيق.

(٢) أي: ابن الحاجب، وتبعه الرضي.

ليكون مفعولًا واحدًا، وثانيه محذوف وجوبًا؛ لدلالة النسبة الواقعة في الجملة المؤولة عليه؛ إذ تقديره: علمت انطلاق زيد واقعًا.

وأما الثالث والرابع فغير ثابت بالاتفاق، يعرفه العاقل"[1].

وقوله: "...أو نقول: إن الإضمار في أحدهما يختص بما يمكن إضماره، وحيث لم يمكن لم يضمر؛ لفوات شرطه، وهو غير ممكن في الصورة المذكورة[2]؛ لأنه لو أضمر لأضمر المجموع المركب من آلة الاستثناء والمستثنى، أو آلة الاستثناء وحدها، أو المستثنى وحده، والأقسام كلها باطلة.

أما الأول فمن وجهين:

أحدهما: أنه لا نزاع في المجموع المركب.

وثانيهما: يؤدي إضماره إلى إضمار الحرف، وهو محال؛ إذ الحرف لا يضمر فاعلًا، وهو ظاهر.

وأما الثاني فظاهر أنه لا نزاع في آلة الاستثناء.

وأما الثالث فلأنه فاعل بعد إلا الاستثنائية فوجب الانفصال، ولو قصد باتصاله لزم اجتماع النقيضين؛ لأن الإضمار في أحدهما يوجب الاتصال، وآلة الاستثناء توجب الانفصال فلزم كون الشيء متصلًا منفصلًا، وهو محال؛ وإذا تعذر الإضمار وجب حذفه.

أو نقول: لو كان القول بالإضمار في أحدهما واجبًا لوجب أن لا يكون (ما

---

(١) ينظر: لوحة [١٣/أ]، ص٦٧ من التحقيق.

(٢) هي (ما ضرب وأكرم إلا أنا، أو إلا أنت، أو إلا هو).

ضرب وأكرم إلا زيد)، و(ما ضربت وأكرمت إلا زيدًا) من هذا الباب؛ لعدم الإمكان للإضمار لكنه منه بالاتفاق، فعلم أن الإضمار يختص بما يمكن إضماره"(١).

(١) ينظر: لوحة [١٦/ب، ١٧/أ]، ص ٧٨،٧٧ من التحقيق.

القسم الثاني: التحقيق

أولًا: توثيق اسم الكتاب:

ورد على غلاف المخطوط: "هذا نقض ما أورد من الاعتراضات على باب التنازع من كافية العلامة ابن الحاجب تأليف العلامة محمود بن محمد بن علي بن محمود الأرَّاني الساكناني رحمه الله تعالى".

وبعد النظر في المقدمة رأيت أن العنوان الأنسب هو:

(نقضُ ما أُوردَ في تحقيق بابِ التنازع من كافية ابن الحاجب)

لقوله فيها :"... فيقول الفقير إلى الله الغني القدير محمود بن محمد بن علي بن محمود الأَرَّاني الساكناني تعريفًا بصَّره الله بعيوب نفسه، وجعل يومه خيرًا من أمسه: لما رأيت ما أورده وأفرده بالذكر بعضُ الطلبة في تحقيق باب التنازع من كتاب الكافية مزيفةً مطالعها سقيمةً مآخذها أردت أن أكتب له نقضًا على وجه بديع في سلك منيع على سبيل الفائدة لأصحاب التحقيق".

فلم يذكر كلمة الاعتراضات؛ لأن الأقوال التي نقضها ليست اعتراضًا على ابن الحاجب، وإنما هي نقضٌ لكلام الشرَّاح، وما يتعلق به، وهذا ظاهر في الكتاب.

ثانيًا: توثيق نسبة الكتاب

لم تذكر المصادر التي رجعت إليها هذا الكتاب ضمن مؤلفات الأرّاني كغيرها من مؤلفاته التي لم تُذكر، إلا أن النفس مطمئنة إلى نسبة الكتاب إلى مؤلفه محمود بن محمد بن علي بن محمود الأرَّاني الساكناني؛ لأمور:

الأول: ما ورد في مقدمته في النص السابق.

الثاني: اتفاق مقدمة هذه الكتاب مع مقدمة الكافية في شرح الشافية؛ حيث قال : "... فيقول الفقير إلى الله الغني القدير محمود بن محمد بن علي بن محمود الأَرَّاني الساكناني تعريفًا بصَّره الله-تعالى- بعيوب نفسه، وجعل يومه خيرًا من أمسه: لما رآني إخواني بعض أواني مشتغلًا بحل المعالم والمعاني...".

الثالث: ورود عبارات استعملها نفسَها هنا وفي كتابه: الكافية في شرح الشافية مثل: "يعرفه العاقل" ، "يعرفه المتأمل"، "فعليك بالتأمل"(١).

ثالثًا: وصف نسخة المخطوط:

لهذا الكتاب نسخة وحيدة، وقفت عليها ضمن مجموع فيه عدة رسائل، وهو في مكتبة إسطنبول برقم (٨٥٤٧).

والمخطوط يقع في ثماني عشرة لوحةً في كل لوحة تسعة وعشرون سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات عشر كلمات في السطر، والنسخة تامة، وخطها نسخ جيد، خالية من الضبط، تتميز بوجود التعقيبة.

رابعًا: منهج التحقيق:

لإخراج هذا الكتاب على صورة جيدة، يسهل الاطلاع عليه والانتفاع به فقد تتبعت المنهج الآتي:

١- الإشارة إلى نهاية كل لوحة بوضع خط مائل هكذا / مع إثبات رقم اللوحة والوجه بين معقوفين.

---

(١) ينظر: الكافية في شرح الشافية ص٤٧.

٢- تقويم النص وتصويبه وتوضيحه، وضبط ما يحتاج إلى ضبط من الألفاظ والتراكيب.

٣ - توثيق الآراء والأقوال الواردة فى الكتاب منسوبة إلى أصحابها بالرجوع إلى مؤلفاتهم إن وجدت، أو المؤلفات الأخرى المختلفة، والإشارة -فى الغالب- إلى أماكنها فى أكثر من مؤلف مع ذكر نص هذه الأقوال والآراء إن دعت إلى ذلك الحاجة.

٤- الرجوع إلى الكتب والمؤلفات التي ذكرها المؤلف مع توثيق الآراء من هذه الكتب إن وجدت.

٥- نسبة الآيات القرآنية إلى سورها، ونسبة القراءات إلى أصحابها مع توثيقها من مصادرها.

٦-تخريج الشواهد الشعرية وذكر تمامها ونسبتها إلى قائليها.

٧-التعريف الموجز بالأعلام الذين ورد ذكرهم فى الشرح من النحويين وغيرهم

٨-وضعُ الكلمات المبهمة، أو غير الواضحة، أو المطموسة بين معقوفين مع ذكر ذلك فى الحاشية.

خامسًا: نماذج مصورة من المخطوط :

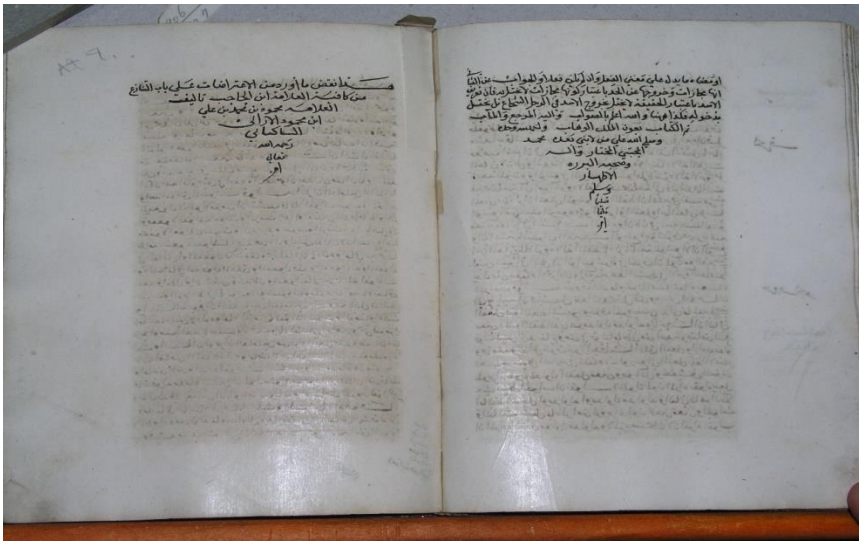

صفحة العنوان.

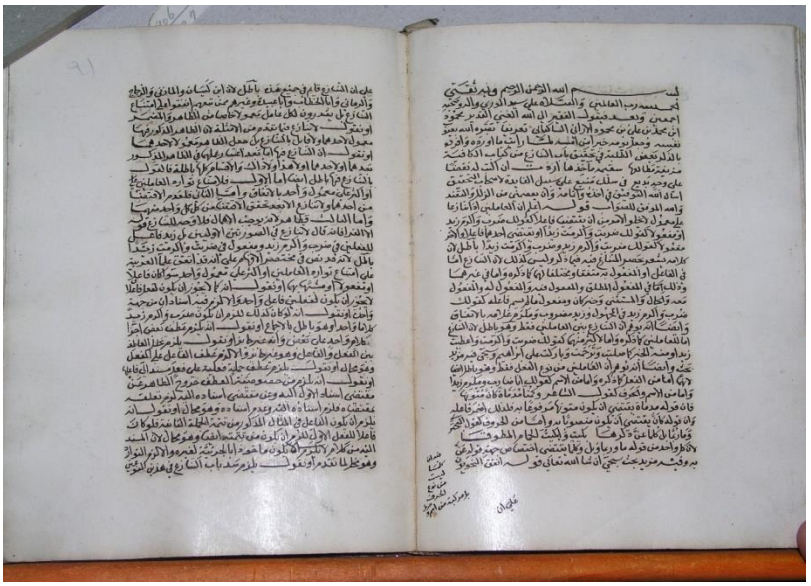

اللوحة الأولى من المخطوط.

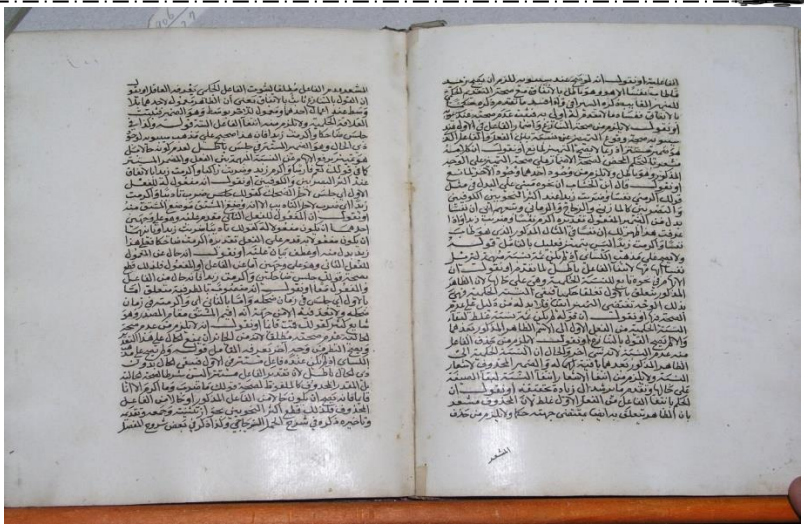

اللوحة العاشرة

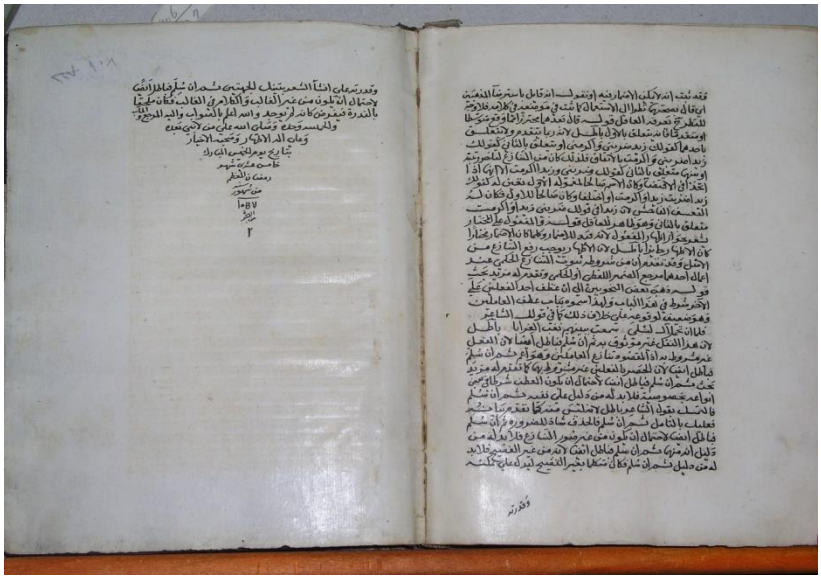

اللوحة الأخيرة.

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الورى وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فيقول الفقير إلى الله الغني القدير محمود بن محمد بن علي بن محمود الأَرَّاني الساكناني تعريفًا بصَّره الله بعيوب نفسه، وجعل يومه خيرًا من أمسه: لما رأيت ما أورده وأفرده بالذكر بعضُ الطلبة في تحقيق باب التنازع من كتاب الكافية مُزيَّفةً(١) مطالعُها سقيمةً مآخذُها أردت أن أكتب له نقضًا على وجه بديع في سلك منيع على سبيل الفائدة لأصحاب التحقيق، أسأل الله التوفيق في أخذه وإتمامه، وأن يعصمني من الزلل والتعنُّد(٢)، والله الموفق للصواب.

قوله(٣): اعلم أن العاملين إذا تنازعا على معمول لا يخلو الأمر من أن يقتضيا فاعلًا كقولك: (ضرب وأكرمَ زيدٌ) ، أو مفعولًا كقولك: (ضربتُ وأكرمتُ زيدًا)، أو يقتضي أحدهما فاعلًا والآخر مفعولًا كقولك: (ضربتُ وأَكرمَ زيدٌ)، و(ضربَ وأكرمتُ زيدًا)

---

(١) اسم مفعول من الفعل (زيّف)، أي: مردودة، جاء في اللسان (ز ي ف): "يقال: زافت عليه دراهمه أي صارت مردودةً لغش فيها، وَقَدْ زُيِّفَتْ إِذَا رُدَّتْ " وينظر : تاج العروس (ز ي ف).

(٢) مخالفة الحق ، "رجل عنيد إذا خالف الحق" جمهرة اللغة (د ع ن)

(٣) هذا معنى كلام الرضي في شرح الكافية ٢٢٦/١، والنيليّ في التحفة الشافية في شرح الكافية ١٠٨/١.

-**باطلٌ**[١]؛ لأن كلامه يشعر بحصر المتنازع فيه فيما ذكر[٢]، وليس كذلك؛ لأن التنازع[٣] إما في الفاعل، أو المفعول به متفقًا ومختلفًا لهما كما ذكره[٤]، وإما في غيرهما[٥]، وذلك في المفعول المطلق[٦]، والمفعول فيه[٧]، والمفعول له[٨]، والمفعول معه[٩]، والحال[١٠]، والمستثنى، وخبر كان، ومفعول ما لم يسم فاعله، كقولك: ضُرِب وأُكرِم زيدٌ في المجهول، وزيد مضروبٌ ومُكرَمٌ غلامُه بالاتفاق[١١].

---

(١) خبر (قوله).

(٢) أجيب عنه بأنه اقتصر على الاثنين؛ لأنهما أقل مراتب التنازع. ينظر: شرح الزاولي ص١٢٥، والفوائد الضيائية ٢٦٢/١، وغاية التحقيق شرح الكافية للرُّدُولي ص٢٥٧.

(٣) حقيقة التنازع كما ذكر ابن هشام في أوضح المسالك١٦٧/٢: "أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى".

(٤) أي: ابن الحاجب ، ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٣٩/١.

(٥) قال القَمُولي في شرح الكافية ص٣٤٣: " والمراد بالمفعولية الجنس، فيدخل فيها المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، وغير ذلك من المصادر، والأحوال والمجرورات، والظروف، والتوابع، والمفعول له.."

(٦) مثل: إنْ تكرمْ خالدًا أكرمْك إكرامًا عظيمًا.

(٧) مثل: سررتُ وذهبتُ اليومَ ، ينظر: شرح القمولي ص٢٤٥.

(٨) مثل قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس: ٢،١].

(٩) مثل: أكلتُ وشربتُ وخالدًا.

(١٠) مثل: قمتُ وخرجتُ سرورًا .

(١١) هذا مردود؛ لأن بعض النحويين يرى أنه لا تنازع في المصدر، والحال، والتمييز. ينظر: شرح الكافية للقَمُولي ٣٤٥/١، والتذييل ٩٠/٧، وحاشية ==

وأيضًا أنه يوهم أن التنازع بين العاملين فقط، وهو باطل؛ لأن التنازع إما للعاملين كما ذكره، وإما لأكثر[١] منهما، كقولك: (ضربتُ وأكرمتُ وأعطيتُ زيدًا)، ومنه الخبر: " كما صلَّيتَ وترحَّمتَ وباركتَ على إبراهيم "[٢]، وسيجئ فيه مزيد بحث[٣].

وأيضًا أنه يوهم أن العاملين من نوع الفعل[٤] فقط، وهو باطل أيضًا؛ لأنهما إما من الفعل كما ذكره، وإما من الاسم كقولك: أنا ضاربٌ ومُكرِمٌ زيدًا، وإما من الاسم والحرف[٥] كقول الشاعر:

وكُمْتًا مُدَمّاةً كَأنّ مُتونَها[٦]

==

الكيلاني على الكافية ص٩٣، والأشموني ٤٦٤/١.

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

(٢) لم أجده بهذا اللفظ في كتب الحديث، وهو مشهور في كتب النحويين. ينظر–مثلًا– ثمار الصناعة ص٢٨٤، وشرح الجمل لابن خروف ٦٠٨/٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٦٨، وشرح الكافية للقمولي ص٣٤٣، بلفظ: "كما صليت ورحمت وباركت".

(٣) ينظر: لوحة [١٦/أ]، وص٧٥ من التحقيق.

(٤) أجيب عنه: بأنه اقتصر على الفعل ؛ لأنه الأصل في العمل. ينظر: شرح الزاولي ص١٢٥، والفوائد الضيائية ٢٦٢/١، وغاية التحقيق شرح الكافية للرُّدُولي ص٢٥٧.

(٥) منع بعض النحويين التنازع بين الحرفين أو الحرف وغيره. ينظر: الأشموني ٤٥٣/١

وقد وقع في المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبي علي الفارسي وأبي الفتح بن جني ما قد يشهد لأن التنازع قد يقع في الحروف. ينظر: حاشية الصبّان ١٤٦/٢

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه: **جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ**

وهو لطفيل الغنوي فى ديوانه ص٢٣، والكتاب ١/ ٧٧، والإنصاف ١/ ٨٨، والرد ==

فإن قوله: (مُدَمَّاة) يقتضي أن يكون (مُتونها) مرفوعًا به، فلذلك أضمر فاعله، وأن قوله: (كأنّ) يقتضي أن يكون منصوبًا به.

وإما من الحروف كقول البحتري(١):

==

على النحاة ص٩٧، والتخمير ١/ ٢٣٧، وشرح المفصل ١/ ٧٨، و أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٣، والمقاصد الشافية ١٨٧/٣، والمقاصد النحوية ١٠٢٥/٣.

وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ٧٥، والإيضاح العضدي ص ١٠٩، وشرح المقدمة الكافية ١/ ٣٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٨، وشرح الكافية لابن فلاح اليمني ٣٢٢/١، والمغنى له ٢/ ٢٢٦، والتذييل والتكميل ١٠٢،٧٧/٧، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي ٢٨٦/١، وتخليص الشواهد ص ٥١٥، وتمهيد القواعد ١٧٩٦/٤، وائتلاف النصرة ص ١١٤، ومصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد تحقيق/ عبد الله الشمام ص٩٥، مكتبة التراث الإسلامي–اليمن، ط الأولى،١٤٢٦ه–٢٠٠٥م.

الكُمت: الخيل المشوبة بالحمرة، والمدماة: شديدة الحمرة، والمتون جمع متن، وهو الظهر، واستشعرت لبست شعارًا بلون الذهب، والشعار: ما يلي الجسد من الثياب.

واستشهد به في المصادر السابقة على أن التنازع بين الفعلين: (جرى)، و(استشعرت) فأعمل ثاني العاملين وهو " استشعرت، فنصب به " لون مذهب " وأضمر في العامل الأول وهو "جرى" فاعلا دل عليه لون مذهب، ولو أعمل الأول لرفع " لون مذهب" ولأبرز مع العامل الثاني ضمير المفعول فيقول: " استشعرته".

واستشهد به المؤلف–هنا– على وقوع التنازع بين الاسم: (مدماة)، والحرف: (كأنَّ).

(١) هو: الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، أبو عبادة البحتري: شاعر كبير، يقال لشعره: سلاسل الذهب .

وهو أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم: المتنبي، وأبو تمام، والبحتري، له ديوان شعر ، وكتاب الحماسة، توفي سنة (٢٨٤ه) . ينظر: وفيات الأعيان

==

وَمَا رُبَّما بَلْ كُلَّمَا عَنَّ ذِكْرُها بَكَيْتُ وَأَبْكَيْتُ الحَمَامَ المُطَوّقَا[١]

لأن كل واحد من قوله: (ما)، و(رُبَّما)، و(بَلْ)، و(كُلَّما[٢]) يقتضي اختصاص جهة (عَنَّ) به، وفيه مزيد بحث سيجئ[٣] إن شاء الله تعالى.

قوله: اتفق النحويون/ [١/ب] على أن التنازع قائم في جميع هذا -باطلٌ

لأن ابـــــــــن كيســـــــــان[٤]، والمـــــــــازني[٥]،

==

٢١/٦، والأعلام ١٢١/٨.

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ١٧٠/١، مطبعة الجوائب- القسطنطينية، الطبعة الأولى، والفتح على أبي الفتح للبروجردي ص٢٠٠، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.

وقد ذكره المؤلف- استئناسًا- على أن الحروف (مَا ورُبَّما وبَلْ وكُلَّمَا) تقتضي (عنّ) على التنازع، وسيأتي حديث المؤلف عنه مرة أخرى في لوحة [١٥/ب]، وص٧٤ من التحقيق.

(٢) حاشية: "فيه أن (كلما) ليست من نوع الحرف، بل مركبة من اسم وحرف".

(٣) ينظر: لوحة [١٥/ب]، وص٧٤ من التحقيق.

(٤) لم أقف على رأيه.

وابن كيسان هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن، عالم بالعربية نحواً ولغة، من أهل بغداد من مؤلفاته: معانى القرآن، و تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، وغلط أدب الكاتب، توفى سنة (٢٩٩هـ)، تنظر ترجمته فى شذرات الذهب ٢/ ٢٣٢، وبغية الوعاة ١/ ١٨.

(٥) لم أقف على رأيه.

والمازني هو: بكر بن محمد بقيّة أبو عثمان المازني، إمام عصره فى النحو والأدب، أخذ عن الأخفش الأوسط، وأخذ عنه المبرد واليزيدي، وغيرهما، له من التصانيف: التصريف، والدياج، وعلل النحو، وغيرها، توفى سنة (٢٤٩ هـ).

==

والزجاج[1]، والرماني[2]، وأبا الخطاب[3]، وأبا عبيدة[4] وغيرهم ممن

==

تنظر ترجمته في: إنباه الرواة ١/ ٢٨١، ووفيات الأعيان ١/ ٢٨٣.

(١) لم أقف له على نص صريح في هذا، إلا أنه قال في معاني القرآن ٣/٣١١: " وقوله: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ .المعنى: أعطوني قطرا، وهو النحاس".

والزجاج هو: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، أخذ عن ثعلب، والمبرد، من مؤلفاته: معاني القرآن، وفعل وأفعل، توفي سنة (٣١١ه) . تنظر ترجمته في: البلغة ص٥٩، وبغية الوعاة ١/٤١١-٤١٣.

(٢) لم أقف على رأيه.

والرماني هو: على بن عيسى بن على بن عبد الله أبو الحسن الرماني من كبار النحويين أخذ عن ابن السراج، وابن دريد، وأخذ عنه أبو حيان التوحيدي، توفى سنة (٣٨٤ هـ)، من مؤلفاته: شرح أصول ابن السراج ، والجامع فى علم القرآن، وشرح كتاب سيبويه، و الحروف، وغيرها، تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٢/ ١٨٠، ١٨١.

(٣) لم أقف على رأيه.

وأبو الخطاب هو: عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر، مولى قيس بن ثعلبة. أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين. كان إماما في العربية، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وعن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيدة، وكان دينا ورعا ثقة . تنظر ترجمته في: البلغة ص١٧٨-١، وبغية الوعاة ٢/٧٤.

(٤) لم أقف على رأيه.

وأبو عبيدة هو: معمر بن المثنى اللغوي البصري أبو عبيدة، مولى بني تيم؛ أخذ عن يونس، وأبي عمرو، من مصنفاته: المجاز في غريب القرآن، والأمثال في غريب الحديث، والمثالب، وأيام العرب، ومعاني القرآن، طبقات الفرسان، خلق الإنسان، فعل وأفعل، ما تلحن فيه العامة، وغير ذلك، توفي سنة (٢٠٩ه) ، وقيل غير ذلك. تنظر ترجمته في البلغة ص٢٩٥،وبغية الوعاة ٢/٢٩٤-٢٩٦.

تبعهم اتفقوا على امتناع التنازع، بل يقدرون لكل عامل معمولًا خاصًّا من الظاهر والمضمر.

أو نقول: لا تنازع فيما تقدم من الأمثلة؛ لأن الظاهر المذكور فيها معمول لأحدهما، ولا قائل بالتنازع، بل جعل الظاهر معمولًا لأحدهما.

أو نقول: إن التنازع فيها إما بعد اعتبار عملها في الظاهر المذكور بعدها، أو لأحدهما، أو لا هذا، ولا ذاك، والأقسام كلها باطلة.

فالقول بالتنازع فيها باطل أيضًا، أمّا الأول فلامتناع توارد العاملين أو أكثر على معمول واحد بالاتفاق(١)، وأما الثاني فلعدم الاقتضاء من أحدهما، ولا تنازع إلا بعد تحقق الاقتضاء(٢) من كل واحد منهما، وأما الثالث فظاهر؛ لأنه يوجب الإهمال فلا وجه للتنازع.

قوله(٣): إلا الفراء(٤)

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٩/١.

(٢) أي: الطلب والاستدعاء ، فلابد أن يكون كل واحد من العاملين طالبًا المعمول، قال ابن مالك في الألفية ص٢٨ :

إن عاملان اقتضيا في اسمٍ عمل قبل فللواحد منهما العمل

(٣) هذا معنى كلام الحلبي في كشف الوافية في شرح الكافية ص١٢٤.

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات ص٢٣٨، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٩، والصفوة الصفية ١/ ٦٠١، ٦٠٢، وشرح نجم الدين القمولي على الكافية ص٣٤٥، وشرح اللمحة ٢/ ١٢٥، وشرح قصيدة كعب ص٢٥٤، وحكى الرضى -أيضاً- عن الفراء جواز الإتيان بفاعل الأول ضميرا بعد المتنازع نحو: (ضربني وأكرمني زيدٌ هو) ينظر: شرح الكافية ١/ ٢٢٩، والنجم الثاقب ٢٧٥/١، ٢٧٦، والفوائد الضيائية٢٦٧/١، وقد تعدد النقل عن الفراء في ==

فإنه قال: لا تنازع في الصورتين الأوليين[١]، بل زيد فاعل للفعلين في (ضرب وأكرم زيد)، ومفعول في: (ضربتُ وأكرمتُ زيدًا) -باطلٌ

لأنه قد نص في **مختصر الأفهام**[٢] على أنه قد اتفق علماء العربية على امتناع توارد العاملين أو أكثر على معمول واحد سواء كان فاعلًا، أو مفعولًا، أو مشبهًا بهما.

أو نقول: إنه كما لا يجوز أن يكون لفعل فاعلان لا يجوز أن يكون لفعلين فاعل واحد[٣]، وإلا لزم فيه إسنادان من جهة واحدة[٤].

أو نقول: إنه لو كان كذلك للزم أن يكون ضرب وأكرم زيدٌ كلامًا واحدًا، وهو باطل بالإجماع.

==

هذه المسألة ينظر: البرود الضافية ص٢٧١، رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر.

والفراء هو: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، من علماء الكوفيين بعد الكسائي أخذ النحو عن الكسائي، وأبى الجراح، وأبى ثروان العكلي، وأبى زياد الكلابي، مات سنة سبع ومائتين، له من الكتب المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، ومعانى القرآن، والوقف والابتداء وغيرها. تنظر ترجمته فى مراتب النحويين ص ١٣٩، وهدية العارفين ٢/ ٥١٤.

(١) إذا اقتضى العاملان الرفع، أو النصب.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) هذا رد الفارسي في الحلبيات ص٢٣٨.

(٤) قال ابن فلاح اليمني في شرح الكافية ٣١٩،٣١٨/١: " ورفعه بهما باطل لوجهين: أحدهما: أنه يقتضي أن يصدر من مؤثرين مختلفين في حالة واحدة، وذلك محال؛ لأنه في حال القيام ليس بقاعد، وفي حال القعود ليس بقائم، فلا يمكن عملهما فيه ، والثاني: أن الفعل علة في تسمية الفاعل فاعلًا، فيؤدي إلى تعليل الحكم بعلتين مختلفتين في حالة واحدة..".

أو نقول: إنه يلزم عطف بعض أجزاء كلام واحد على بعض، وأنه غير جائز.

أو نقول: يلزم تخلل العاطف بين الفعل والفاعل، وهو غير جائز، وإلا لزم عطف الفاعل على الفعل، وهو محال.

أو نقول: يلزم عطف جملة فعلية على فعلٍ مسند إلى فاعلها.

أو نقول: إنه يلزم من خصوصية العطف خروج الظاهر عن مقتضى إسناد الأول إليه، وعن مقتضى إسناده إليه لزم تعلقه بمقتضاه؛ فلزم إسناده إليه، وعدم إسناده، وهو محال.

أو نقول: إنه يلزم أن يكون الفاعل في المثال المذكور من تتمة الجملة الثانية، فلو كان فاعلًا للفعل الأول للزم أن يكون من تتمته أيضًا، وهو محال؛ لأن المسند إليه من كلام لا يكون مأخوذًا بالجزئية لغيره، وإلا لزم التوارد، وهو محال[١] لما تقدم.

أو نقول: يلزم سد باب التنازع في هذين النوعين / [٢/أ]، وهو محال.

قوله: ثم إنهم أجازوا إعمال كلٍّ واحد منهما، لكنهم اختلفوا في الأولوية[٢] –باطلٌ

لأن جواز العمل على الإطلاق منهما يشعر بالتوارد، أي: يجوز

(١) الأصل: (مخل)، وهو تحريف.

(٢) من القائلين بهذا النيلي في التحفة الشافية ١٠٩/١، والقَمُولي في شرح الكافية ص ٣٤٥، و النجراني في الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية ١/ ١٠٦، وينظر: منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب للرصاص ٢١٠/١.

توارد العاملين على معمول واحد، وقد تقدم بطلانه بالاتفاق، بل الصواب أن يقال: جوزوا إعمال كل واحد منهما بالبدلية[١].

أو نقول: إن الفراء لم يجوز إعمال الثاني فيما كان الأول مقتضيًا للفاعل كما سيجئ[٢] إن شاء الله تعالى.

قوله: قال البصريون إلى[٣] أولوية إعمال الثاني، والكوفيون إلى الأول، ولكل واحد دليلان: عقليّ ونقليّ[٤] -باطلٌ

وبطلانه من الذوقيَّات، أي: أنَّه يدرك بالذوق كما يقرع سمعك تعدية القول فيه بـــ(إلى) في موضعين.

قوله[٥]: أما الدليل العقلي للبصريين فهو أن الثاني مجاور للمعمول، وللمجاورة قوة لا تكون لغير المجاور -باطلٌ

لأنه لا يشهد عقل العاقل بقوة المجاورة كما يشهد لك عقلـــك بـــذلك، وغايتها أن الإعراب بالمجاورة واقع[٦] كما سيجئ إن شاء الله -تعـــالى-

---

(١) ينظر: الفوائد الضيائية ٢٦٣/١.

(٢) ينظر: لوحة [١١/ب ، ١٢/أ]، ص٦٢،٦٣ من التحقيق.

(٣) كذا في الموضعين، وهو خطأ، وقد ذكره المؤلف بعد.

(٤) من القائلين بهذا: النجراني في الخلاصات الصافية ١٠٦/١، ويعقوب بن حاجي عوض في شرح الكافية ص٣٩٥

(٥) من القائلين بهذا: النجراني في الخلاصات الصافية ١٠٦/١، ويعقوب بن حاجي عوض في شرح الكافية ص٣٩٥، وينظر: شرح الكافية للقمولي ص٣٥٠، والبرود الضافية ٢٦٧/١.

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٦٧/١: " وقد حملهم قُربُ الجوار على أنْ جرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ، ونحوَه، فكيف ما يصحُّ معناه". وينظر: المقتضب ٤/ ٧٣، ٧٤، ==

وهو نقليّ لا عقليّ؛ لأن الدليل العقلي برهانيّ لا إقناعيّ، وهو ظاهر على من يعقل شيئًا.

قوله[١]: بدليل أن لهم التصرفات في كلام العرب للإعراب وغيره لأجل المجاورة مثل: (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فـ(خرب) صفة لـ(جحر)، وهو مرفوع فيجب أن يكون الخرب مرفوعًا؛ إذ من شأن الصفة موافقة الموصوف في الإعراب لكن جر لمجاورة (ضب) -باطلٌ.

لأنا نقول: لا نسلم أن أهم التصرفات في كلامهم الإعراب؛ لأنَّ الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، والزمان، والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء، والوقف، والمقصور، والممدود، ومعرفة الاشتقاق، والزيادة، والأصالة، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف، ومعرفة الوزن من الأصلي والزائد، وغيرها -**من أهم التصرفات**[٢]، مع أنه لا مدخل للإعراب في معرفتها.

أو نقول: إن التصرف في كلامهم معرفة اللغات وموضوعاتها من إفادة خواص التركيب، نعم إن المقصود الأهم من معرفة النحو معرفة إعراب كلامهم، والنحو هو معرفة القواعد الكلية المنطبقة على جميع الجزئيات المتحدة بالنوع لمعرفة الإعراب، ومع ذلك ليس بأهم التصرف /

==

وشرح التسهيل٣/ ٣٠٨، ٣٠٩، والارتشاف ٤/ ١٩١٤

(١) معنى هذا الكلام في شرح الكافية لابن فلاح اليمني ١/٣٢٠.

(٢) خبر قوله : (لأن الماضي..)

[٢/ب] المذكور.

أو نقول: إن تغيير الإعراب للمجاورة لا يخرج عن حقيقته، فلو سلم أن المقصود من معرفة كلامهم هو الإعراب فبقي المقصود على هذا التقدير أيضًا.

أو نقول: الإعراب بالمجاورة سماعي[١] غير قياسي، والإعمال في التنازع من باب القياس[٢] فلا وجه لحمله على السماع، وإلا لزم كونه سماعيًّا غير قياسي.

أو نقول: إن (خَرِب) في المثال المذكور ليس بصفة، بل هو خبر مبتدأ جر بالمجاورة كقولهم: (عذابُ يومٍ أليمٍ)، ولا يليق بذي الفهم أن يجعل الخبر صفة؛ للتباين الحقيقي بينهما.

قوله: وكذا قوله تعالى: ﴿شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ﴾[٣] ﴿نحاسٌ﴾: معطوف على قوله: ﴿شواظٌ﴾، وهو مرفوع، فيجب أن يكون ﴿نحاسٌ﴾ مرفوعًا[٤]؛ لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب إلا أنه جُرَّ بمجاورة ﴿نار﴾ -باطل

---

(١) ينظر: اللباب ٥٢/٢، وأمالي ابن الحاجب ٢٨٠/١، والارتشاف ١٩١٣/٤.

(٢) قال السيرافي في شرح كتاب سيبويه ٣٦١/١: " ...هذا الباب خارج عن القياس، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب، وتكلمت به، وما لم تتكلم به فمردود إلى القياس. ومن أصحابنا من يقيس ذلك في جميع الأفعال".

وجاء في النجم الثاقب ٢٥٩/١: " وباب التنازع خارج عن القياس، فيقصر على السماع".

(٣) الرحمن: ٣٥.

(٤) الأصل: (مرفوع)، وهو تحريف.

لأنا نقول: قال في التفسير: قرأ ابن كثير[١]، وأبو عمرو[٢]: ﴿ونحاسٍ﴾ بالخفض[٣]، والباقون بالرفع.

وقال في الكشاف: "الشواظ اللهب الخالص، والنحاس: الدخان، وقرئ: ﴿نحاسٌ﴾ بالرفع عطفاً على﴿شواظ﴾؛ وبالجر عطفاً على﴿نار﴾"[٤].

إذا عرفت هذا فنقول: إنه إذا عطف على قوله: ﴿نار﴾ فهو على وجهين:

أحدهما: أن يكون معطوفاً على المجرور[٥]، وهو ظاهر.

وثانيهما: أنه مجرور بالجار المقدر، تقديره: ومن نحاسٍ[٦]، إلا أنه

---

(١) هو: عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز الإمام أبو معبد المكي الداري إمام أهل مكة في القراءة ، توفي سنة (١٢٠ه) . ينظر: معرفة القراء الكبار ص٤٩، وغاية النهاية ١/٤٤٣-٤٤٥.

(٢) هو: زبّان بن عمار التميمي المازني البصرى، والعلاء لقب أبيه، إمام فى اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، قال عنه أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر توفى سنة (١٥٤هـ).تنظر ترجمته فى: غاية النهاية ١/ ٢٨٨، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣١.

(٣) قراءة ابن كثير وأبى عمرو فى: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/ ٣٣٩، والتيسير صـ ١٦٧، وتقريب النشر صـ ١٧٨.

(٤) الكشاف ٤/٤٤٩.

(٥) هذا توجيه من جعل الشواظ من النار ومن الدخان، وهو توجيه ابن خالويه في الحجة للقراءات السبع ص٣٤٠، والأزهري في معاني القراءات ٣/٤٧، وأبي زرعة في حجة القراءات ص٦٩٣ ، والعكبري في التبيان ٢/١٢٠٠.

(٦) هذا توجيه من قال: إن الشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان معه، فيكون في ==

حذف استغناء عنه بما في المعطوف عليه، ومنه قراءة حمزة[1] : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾[2] .

فعطف ﴿والأرحام﴾ بالجر على قوله: ﴿به﴾ بحذف الجار، فلذلك قطع أبو علي الفارسي[3] بأنه مجرور بالجار المقدر، تقديره: وبالأرحام،

==

الكلام حذف موصوف، والتقدير: شواظٌ من نارٍ وشيءٌ من نحاسٍ، فيكون (شيء) معطوفًا على قوله: ﴿شُوَاظٌ﴾، ويكون ﴿من نحاس﴾ في موضع صفة لشيء، فحذف الموصوف وهو (شيء) لدلالة ما قبله عليه، ثم حذفت (مِنْ) لتقدم ذكرها في ﴿مِنْ نَارٍ﴾، فبقي النحاس مجرورًا بمن المحذوفة. ينظر: مشكل إعراب القرآن ٧٠٦/٢، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد تحقيق / محمد نظام الدين الفتيح ٧٠/٦

وممن قال بهذا التوجيه: الفراء في معاني القرآن ١١٧/٣، والفارسي في الحجة للقراء السبعة ٢٥٠/٦-٢٥٢

(١) ينظر: السبعة ص٢٢٦، والتيسير صـ ٧٨، وتقريب النشر صـ ١٠٤، وقد ضعف هذه القراءة كثير من العلماء منهم الفراء فى معاني القرآن ١/ ٢٥٢، والمبرد فى الكامل ٣/ ٣٠، ودرة الغواص صـ ٨٢، والزجاج فى معاني القرآن ٢/ ٦.

وينظر فى الرد على ذلك: إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١/ ١٢٨، ١٢٩، وتفسير القرطبي ٥/ ٨ – ١١.

وحمزة هو : حمزة بن حبيب بن عُمارة بن إسماعيل أبو عمارة الكوفي التيمي الزيات، أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين ، وتوفي سنة (١٥٦ه)، وقيل غير ذلك . ينظر: معرفة القراء الكبار ص٦٦، وغاية النهاية ٢٦١/١-٢٦٣.

(٢) النساء: ١ ، وفي الأصل: (اتقوا) من دون الواو.

(٣) قطع بهذا عند توجيه القراءة السابقة ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢٥٠/٦-٢٥٢ ، وينظر في توجيهه قراءة حمزة ١٢١/٣-١٢٩، وتبعه ابن جني في الخصائص

==

وإنما حذف لما تقدم ، ومنه قول الشاعر:

فاليومَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مَنْ عَجَبِ(١)

تقديره: وبالأيام، ومنه قول الآخر:

أَكُرُّ على الكَتِيبةِ ولا أُبَالي أَحَتْفِي كَانَ فِيها أَمْ سِوَاها(٢)

تقديره : أم في سواها.

==

٢٨٦/١.

والفارسي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو على الفارسي، من تصانيفه: الحجة، التذكرة، المسائل الحلبيات، المسائل الشيرازيات، الإيضاح العضدي، وغيرها، توفى سنة (٣٧٧ هـ) تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة ١/ ٤٩٦ – ٤٩٨.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة فى: الكتاب ٢/ ٣٨٣، والكامل ٣٠/٣، والإنصاف ٢/ ٤٦٤، ٤٧٢، وتوجيه اللمع صـ ٢٩٤، والمقرب صـ ٣١١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٦، وشواهد التوضيح صـ ٥٥، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٥٩، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٥٤٥، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ٢٩٩، والنجم الثاقب ١/ ٥٧١، والأشمونى ٣/ ١٧٠.

والشاهد فيه قوله: (فما بك والأيام) حيث عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وهذا جائز عند الكوفيين.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعباس بن مرداس فى: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ١٥٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٧، وشرح الكافية الشافية١٢٥٢/٣، والمقاصد الشافية ١٥٩/٥، والخزانة ٢/ ٤٣٨، وبلا نسبة فى: الإنصاف ٢/ ٤٦٤، ٤٧٢، والخزانة ٣/ ٤٣٨

والشاهد فيه قوله: (فيها أم سواها) وهو كالذي قبله.

إلا أن المبرد[1] وحده قال: يلزمه حذف الجار إذا كان المعطوف عليه ضميرًا مجرورًا.

قال في الكشاف[2]: وقرئ: ﴿شُوَاظًا مِنْ نَارٍ وَنُحَاسًا﴾ يعني بنصبهما[3]، فعلم أنه لا قول بالعطف على (شواظ) مع كونه مجرورًا.

قوله: وإذا غير الإعراب لأجل المجاورة مع أن فيه إبطال عمل العامل بالحقيقة فكان ترجيح إهمال أحد العاملين أولى وأجدر –باطل؛

---

(١) قال في الكامل ٣/٣٠: " وقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ﴾ بعد قوله: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ ...ومن زعم أنه أراد: "ومن المقيمين الصلاة" فمخطئ في قول البصريين، لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح، كالضرورة. والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب. وقرأ حمزة: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾، وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر" .

وقال في المقتضب ٤/١٥٢:" وكذلك تقول: هذا ضاربك وزيدا غدا لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور حملته على الفعل كقول الله عز وجل: ﴿إنا منجوك وأهلك﴾ كأنه قال: ومنجون أهلك، ولم تعطف على الكاف المجرورة".

والمبرد هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي النحوي اللغوي المعروف بالمبرد، ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ، كان إماماً للمدرسة البصرية فى عصره، أخذ النحو عن الجرمي، والمازني، وأخذ عنه الزجاج، وابن كيسان، وابن السراج وغيرهم، من تصانيفه: الكامل فى اللغة والأدب، والمقتضب فى النحو توفى سنة (٢٨٥ هـ).تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة١/ ٢٦٩ – ٢٧١.

(٢) ٤/٤٤٩، ونصه: "وقرئ: ﴿ نرسل عليكما شواظاً من نار ونحاسًا﴾.

(٣) قراءة النصب: ﴿ نرسل عليكما شواظًا من نار ونحاسًا﴾ لزيد بن علي في تفسير الألوسي ١٤/١١٢.

لأنه لا يلزم من تغير الإعراب بالمجاورة سماعًا أولوية أحد العاملين للعمل قياسًا.

أو نقول: لما كان تغير الإعراب بالمجاورة مخالفًا / [٣/أ] لأصول قواعدهم لا يلزم أولوية أحد العاملين للعمل في باب التنازع؛ إذ المقيس عليه مخالف للأصول(١).

أو نقول: لا نسلم أن تغيير الإعراب للمجاورة يوجب إبطال عمل العامل، وإلا لزم بناؤه؛ فيلزم من فرض إعرابه بناؤه لفرض بطلان عمل العامل، وهو ظاهر.

قوله: أنهم إذا مالوا إلى مراعاة المجاورة مع وجود اللبس كما في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾ (٢) فميلهم عند عدم اللبس أجدر- باطلٌ

لأنه يوجب التحكم؛ لأن الحكم قبل إعمال الفعل الثاني عند وجود

---

(١) قال العكبري في اللباب ٥٢/٢: " وأما الإعراب على الجوار فلا يصار إليه إلا عند الضرورة "، وقال ابن الحاجب في الأمالي٢٨٠/١:" لم يأت الخفض على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب".

(٢) المائدة: ٦. ، والاستدلال بالآية على قراءة: ﴿ وأرجلِكم﴾ بالجر، وهي قراءة ابن كثير، وأبى عمرو، وحمزة، وأبى بكر عن عاصم، وحمزة، وخلف فى: السبعة ص٢٤٢، وإعراب القراءة السبع وعللها لابن خالويه ١/ ١٤٣، ١٤٤، ومعاني القراءات للأزهري ٣٢٦/١، والحجة للقراء السبعة ٢١٤/٣، والمبسوط في القراءات العشر ص١٨٤، والتيسير صـــ ٨٢، وتقريب النشر صـــ ١٠٧ والنشر ٢/ ٢٥٤.

اللبس بالإعراب في الآية سماعًا عين التحكم.

أو نقول: لا نسلم أن قوله: ﴿وأرجلكم﴾ عطف على قوله: ﴿برؤوسكم﴾ بل عطف على قوله: ﴿وجوهكم﴾ فلا يكون فيه إلا النصب على ذلك التقدير.

أو نقول: لا نسلم أن المجاورة فيها توجب اللبس؛ لأنه لما قيد قوله: ﴿وأرجلكم﴾ بقوله: ﴿إلى الكعبين﴾ علم أن الأمر بالغسل إلى الكعبين لا غير، وهو المسح إليهما إجماعًا، كما لا يجب[1] المسح على الرأس إلى الأذنين فعلم أنه لا لبس.

أو نقول: إن المضاف مقدر تقديره: وامسحوا برؤوسكم مع غسل أرجلكم إلى الكعبين فحذف للقرينة التالية[2]، يعرفه الفطن.

قوله[3]:

---

(1) الحاشية: "هذا النفي إنما يظهر على مذهب أبي حنيفة أو الشافعي دون مالك وأحمد".

(٢) قال ابن الحاجب في الأمالي ٢٨٠/١: " وليس الخفض على المجاورة، وإنما على الاستغناء بأحد الفعلين عن الآخر، والعرب إذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى، ولكل واحد متعلق، جوزت ذكر أحد الفعلين، وعطفت متعلق المحذوف على المذكور على حسب ما يقتضيه لفظه حتى كأنه شريكه في أصل الفعل إجراء لأحد المتقاربين مجرى الآخر".

(٣) هذا معنى قول النيلي: " ويختار البصريون إعمال الثاني؛ وذلك لقربه؛ ولأن المقتضيين إذا وردا على شيء فالغلبة لآخرهما وجودًا؛ بدليل إبطال لام الابتداء لعمل ظننت في اللفظ في قولهم: (ظننت لزيدٌ قائمٌ) "التحفة الشافية ١٠٩/١، وتبعه القَمُولي في شرح الكافية ص٣٥١.

وأيضًا إنّ علمتُ[١] في مثل: (علمتُ لزيد منطلق) يقتضي أن يكون زيد ومنطلق معمولين له من جهة اللفظ، واللام تقتضي أن لا يكون لما بعدها تعلق بما قبلها من جهة اللفظ، والعرب عملوا بمقتضى اللام ، فعلمنا أن للمجاورة قوة لا تكون لغيرها- باطلٌ

لأنا نقول: إن علمت مع اللام الابتدائية لا تقتضي العمل فيما بعدها؛ لانتفاء شرط عملها، وهو انتفاء المانع.

أو نقول: إن نحو (علمت) في أمثال ذلك منصوب المحل بالظرفية؛ ليكون متعلقًا بـــ(منطلق)؛ لأن التقدير لزيد منطلق في علمي، وإنما قدم للاتساع في الظروف، فحينئذٍ لا وجه لاقتضاء التعلق اللفظي، وما قيل: إن ما له الصدارة لا يعمل ما بعده فيما قبله يريدون به المفعول به، والمفعول له، والمفعول معه-ضعيفٌ.

قوله: ظاهر يعرف بأدنى تأمل.

أو نقول: امتناع العمل في نحوه أمر سماعي، فلا مدخل للعقل فيه، يعرفه العاقل.

أو نقول: إن اللام الابتدائية ليست من العوامل فلا يكون فيه التنازع بين العاملين، والكلام فيه لا غير، فلا وجه للتمسك به.

قوله[٢]: وأما / [٣/ب] النقلي فمنه قول طفيل[٣]:

---

(١) الأصل: أعملت .

(٢) من القائلين بهذا النيلي في التحفة الشافية ١٠٩/١.وينظر: شرح القمولي ص٣٤٦-٣٥٠ ، والخلاصات الصافية ١٠٩/١

(٣) هو: "طفيل بن كعب الغنويّ ،كان من أوصف الناس للخيل، وكان يقال له فى ==

وَكُمْتاً مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[1]

وبيان ذلك أن (جرى) فعل ماض يقتضي الفاعل، و(استشعرت) أيضًا فعل ماض فيه ضمير الفاعل عائد إلى المتون، ويقتضي المفعول، فوجها على (لون مذهب)، وأعمل الثاني بدليل نصبه اللون مع أنه يمكن رفعه؛ لصحة الوزن والمعنى، فعلم أن إعمال الثاني أولى[2] لاختياره بلا مانع عن إعمال الأول- باطلٌ

لأن الرواية هي رفع (لون مذهب) عند الفراء[3]؛ ليكون معمولًا للفعل الأول، وحذف المفعول من الثاني للضرورة؛ لأن القياس إضماره عند إعمال الأول، فلا وجه للتمسك به، وأقله الاحتمال، ولا يثبت الأصل بالمحتمل، فالحق ما ذكرناه في إثبات هذا المطلوب في **شرح الكافية**، وذلك أن قوله: (مُدَمَّاة) يقتضي اسمًا مرفوعًا به، و(كأنَّ) يقتضي اسمًا منصوبًا به فوجها إلى قوله : متونها فأعمل الثاني حتمًا لا غير بالاتفاق، وأضمر الفاعل الأول عند سيبويه[4]

==

الجاهليّة: المحبّر، لحسن شعره. وقال عبد الملك بن مروان: من أراد أن يتعلّم ركوب الخيل فليرو شعر طفيل" . ينظر: الشعر والشعراء ١/٤٤٤.

(١) سبق تخريجه ، ينظر: لوحة [١/أ]، وص٢٤ من التحقيق.

(٢) الأصل: أولا.

(٣) ينظر رأيه فى: الأصول ٢/ ٢٤٤، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٤٩٨، وشرح المقدمة الكافية ١/ ٣٤٣، والارتشاف ٤/ ٢١٤٤، و المساعد ١/ ٤٥٨.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٧٦، ٧٧.

وسيبويه هو : عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب، أبو بشر، ويقال: أبو الحسن.

==

خلافاً للكسائي[١] فإنه قال بحذفه، وفيه مزيد بحث ذكرناه في **شرح الكافية**.

قوله[٢]:

==

أخذ النحو عن الخليل ولازمه، وعن عيسى بن عمر الثقفي، ويونس، وغيرهم، وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش، ووضع كتابه المنسوب إليه، توفي سنة (١٨٠ه)، وقيل غير ذلك، تنظر ترجمته في البلغة ص٢٢١-٢٢٤، وبغية الوعاة ٢/٢٢٩، ٢٣٠.

(١) هذا ما نقله عنه جمهور النحويين، ينظر: الأصول ٢/ ٢٤٤، والحلبيات ص٢٣٧، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٤٩٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٣، وشرح اللمحة ٢/ ١٢٤، وشرح قصيدة كعب ص٢٥٤، والتذييل ٧/١٠٢، والارتشاف ٤/ ٢١٤٣، وتبع الكسائيَّ هشامٌ الضرير، وابنُ مضاء، والسهيليّ. ينظر: الرد على النحاة (ص٩٥)

ونقل أبو حيان في التذييل ٧/١٠٦ عن ابن عصفور في "شرح الإيضاح" في باب الاستثناء: أن ما حكاه البصريون عن الكسائي من أنه يجيز حذف الفاعل في نحو: ضربني وضربت الزيدين -باطل، بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل، مفرد في الأحوال كلها، وجعله مضمرًا في الفعل.

وخالفَ ابن عصفور في قوله هذا ما نقله في شرح الجمل ١/٦١٧ حيث وافق فيه رأي الجمهور.

والكسائي هو: على بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء أبو الحسن، أحد أئمة القراءة والنحو واللغة وأحد القراء السبعة، أخذ عن الرؤاسي، والخليل، من مصنفاته معانى القرآن، والحروف، وما يلحن فيه العوام توفى سنة ١٨٩ هـ.

تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٢/ ١٦٢ - ١٦٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح اليمني ١/٣٢٢، ٣٢٣، وحاشية ابن النحوية ١/٦١، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، إعداد/ حسن محمد عبد الرحمن، وشرح

==

قَضَى كُلُّ ذِي دَينٍ فَوَفَّى غَرِيمَه وَعَزَّةُ مَمطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها[1]

فـ(قَضَى) و(وَفَّى) توجها على (غريمه)، وأعمل الثاني؛ إذ لو أعمل الأول لقيل: فوفَّاه؛ لعدم المانع من الإضمار قبل الذكر- باطلٌ

لأنه ليس من التنازع عند الفراء على ما اعتقد؛ لاتفاقهما في اقتضاء المفعول، وقد زعم أن أمثال ذلك ليس من التنازع عند الفراء كما تقدم.

أو نقول: لا نسلم أن العمل للفعل الثاني بل العمل فيه للفعل الأول.

قوله[2]: إذ لو أعمل الأول لقيل: فوفَّاه؛ لعدم المانع- باطل من

==

الكافية للقمولي ص٣٤٩، ٣٥٠.

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة فى ديوانه ص٣٢٨ بشرح/ قدري مايو، (دار الجيل - ط الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٦، والمغنى لابن فلاح ٢/ ٢٣٥، وحاشية ابن النحوية ٦١/١، وتمهيد القواعد ١٧٧٣/٤، والتصريح ١/ ٣١٨، والهمع ٣/ ١٠١، وبلا نسبة فى: الإيضاح العضدي ص١٠٩، والمقتصد ١/ ٣٤٠، والإنصاف ١/ ٩٠، والبديع في علم العربية ١١٢/١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٢، والارتشاف ٤/ ٢١٤٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٥، وشرح الشذور ص٤٢٦، والنجم الثاقب ١/ ١٩٧، ومصباح الراغب ص٩٦، والأشمونى ٢/ ١٤٧ (ممطول): اسم مفعول من مطل المدين إذا سوف فى قضاء الدين ولم يؤده، ومُعنًّى: اسم مفعول من عناه الأمر يعنّيه إذا شق عليه وسبب له العناء.

والشاهد فيه واضح من كلام المؤلف، واستشهد به بعض النحويين على أن: (ممطول)، و(معنّى) تنازعا (غريمها)، وسيأتي حديث المؤلف عن هذا.

(٢) من القائلين بهذا ابن فلاح اليمني في شرح الكافية ٣٢٣/١، وابن النحوية في حاشيته ٦١/١، والقمولي في شرح الكافية ص٣٥٠

وجهين:

أحدهما: أنه أضمر، ثم حذف للضرورة.

وثانيهما: إضماره للفعل الثاني من أول مرة يوجب الإخلال بالشعر ونظمه.

أو نقول: فيه مانع غير ذلك لكن غير مشعور به، فلابد له من دليل على انتفاء المانع من الأصل.

قوله: وقد توهم بعض النحويين[١] التنازع في المصراع الثاني بين شبيهي الفعل، وهما (ممطول) و(مُعنًّى)، وفيه صعوبة؛ إذ لو ثبت التنازع فيه لا يخلو الأمر أعمل فيه الثاني أو الأول، وكلاهما باطل؛ أما الأول فلاستلزام أحد الممنوعين، وهو إما خلو الأول، وهو ممطول عن الفاعل، وإما انفصال الفاعل للصفة حين جرت على غير من هي له[٢] -باطلٌ

لأنه لا يجب[٣] فصل الضمير إذا جرت الصفة على غير من هي له عند الكوفيين[٤]/ **[٤/أ]**، والشعر من متمسكاتهم، فالقول ببطلان إعمال

---

(١) منهم: الفارسي فى الإيضاح ص١٠٩، والبصريات ١/ ٥٢٣، ٥٢٤، وتبعه الجرجاني فى المقتصد ١/ ٣٤٠، ٣٤١، والأنباري فى الإنصاف ١/ ٩٠ – ٩٢، وابن النحويّة في حاشيته ٦١/١، والقمولي في شرح الكافية ص٣٥٠، والنجراني في الخلاصات الصافية ١٠٥/١ ، ونسبه السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٥٩/٤ إلى أبي بكر بن طاهر، وابن الباذش.

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن فلاح اليمني ٣٢٤،٣٢٣/١، وشرح الكافية للقمُولي ص٣٥٠.

(٣) الحاشية: "أي إلا إذا ألبس هذا هو المشهور من مذهبهم ، وكلامه نفي الوجوب على الإطلاق فتدبر".

(٤) قال ابن فلاح في شرح الكافية ٣٢٤/١: " وإنما لم يبرز في رواية لمذهب ==

الثاني مع عدم فصل الضمير من الأول -باطل؛ لأنه صحيح عند الكوفيين كما تقدم.

أو نقول: لا تنازع فيه على ما اُعتُقِد من مذهب الفراء[١]، أو نقول: إنه أعمل الثاني، وأضمر الفاعل في الأول[٢] فلا يلزم الخلو، وانفصال الضمير عند جريان الصفة على غير من هي له من خواص السعة دون الضرورة على الأصح، ولا يوجد ذلك في الضرورة إلا في القلائل من اللغة.

أو نقول: إن الضمير المنفصل فيما ذكره تأكيد للمستتر على أصح الأقاويل، ثم يحتمل أن يؤكد ثم حذف للضرورة، ولا دليل على امتناعه.

أو نقول: أعمل الثاني كما هو مذهب البصريين، ثم حذف الفاعل من الأول، أو أضمر من غير فصل كما هو كذلك عند الإمامين[٣]، ولا دليل على امتناعه أيضًا.

قوله: لأنه إن حذف فاعله لزم الخلو، وإن أضمر لزم عدم الانفصال، وكلاهما ممنوع عند البصريين- باطل

لأنه [إنْ][٤]أراد أنه لم يجز حذف الفاعل بالبدل فباطل اتفاقًا؛ لثبوت

==

الكوفيين؛ لأنه باب اختصار وإيجاز، وإبرازه ينافي ذلك".

وينظر رأي الكوفيين في : التذييل ٢/٢٢٢،٢٢٣.

(١)أي: يكون (غريمها) مرتفعًا بـــ(ممطول) و(مُعنّى).

(٢) على رأي الكسائي.

(٣) سيبويه والكسائي.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

حذفه بالبدل إجماعًا، وإن أراد أنه لا يجوز حذفه بغير البدل فباطل أيضًا؛ لأن حذف الفاعل في مثل قولك: ما ضرب وما أكرم إلا أنت عند البصريين بلا بدل، وهو جائز من غير نكير.

قوله: وإن أضمر لزم عدم الانفصال –باطل

لأن المنع فيه في السعة لا في الضرورة كما تقدم .

قوله: وإن أعمل الأول ففاعل الثاني وهو معنًّى إما أن يكون محذوفًا، وهو ممنوع بالاتفاق، أو مستترًا فيه، وهو غير جائز؛ إذ هو صفة، والصفة إذا جرت على غير من هي له وجب انفصال فاعلها كما في: هند زيد ضاربته هي، وفي البيت كذلك[١] **–باطل**؛ لأنه على تقدير إعمال الأول ووجوب انفصال الضمير في الثاني يلزم حذفه للضرورة عند من يرى انفصاله في الضرورة.

أو نقول: إن الفاعل ضمير مستتر، ولا يلزم محذور لما ذكرنا أن الانفصال من خواص السعة فلا مفسدة حينئذٍ .

أو نقول: إنه من متمسكات الكوفيين على عدم وجوب فصل الضمير عند كونها جارية على غير من هي له.

قوله: فإذن لو ثبت التنازع في المصراع الثاني[٢] **لثبت أحد المذهبين، وهو إما حذف الفاعل من الفعل على تقدير إعمال الثاني، أو استتار الفاعل في الصفة حين جرت على غير من هي له – باطلٌ**

---

(١) ينظر: شرح الكافية للقمولي ص٣٥٠.

(٢) يقصد قوله: وَعَرّةُ مَمَطُولٌ مُعَنًّى غَريمُها

لأن الحصر غير ثابت؛ إذ ربَّما/ [٤/ب] يلزم مذهب ثالث كمذهب الفراء؛ لأن المذكور بعدهما فاعلهما فلا يلزم أحد المذهبين في زعمه.

أو نقول: يلزم حذف الفاعل من وجهين:

أحدهما: الفرار من الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الكسائي.

وثانيهما: حذفه للضرورة كما تقدم.

أو نقول: أضمر الفاعل في الأول، والانفصال من خواص السعة.

أو نقول: إن القيد بالفساد على المذهبين على ما ذكره غير مختص باعتبار إعمال الثاني بل الحكم كذلك على تقدير إعمال الأول في الثاني إما مضمر أو محذوف، والأول باطل؛ لوجوب انفصاله حين جرت الصفة على غير من هي له، وكذا الثاني؛ لامتناع خلو الفعل عن الفاعل.

قوله[1]: أما الدليل العقلي للكوفيين فهو أن الفعل الأول وقع أول كلام، والأول موضع لا يقع فيه إلا ما هو أهم بالذكر فعلم أن الأول مما هو أهم بالذكر؛ فإذن إعماله أولى لإتمام معناه–باطل.

لأنه لا مدخل للعقل بأولوية إعمال الأول؛ لكونه مصدرًا؛ لأنه ربما وقع أولًا؛ لإرشاد السامع أولًا بفهمه، أو لغرض؛ إذ العقل يأباه، أو قُدِّم لا

(١) من القائلين بهذا: النيليّ في التحفة الشافية ١/١١٠، وابن فلاح اليمني في شرح الكافية ١/٣٢٠، والرضي في شرح الكافية ١/٢٢٧، والقمولي في شرح الكافية ص٣٥٦، والنجراني في الخلاصات الصافية ١/١٠٦، ويعقوب بن حاجي عوض في شرح الكافية ص٣٩٦.

لأجل أولوية عملٍ[١]؛ إذ العقل يقتضيه .

أو نقول: لا يلزم من كونه مقدمًا كونه مهمًا عقلًا؛ لإمكان كون الثاني أهم، ولم يتقدم، أو أنه مهم بالذكر أولًا للأوليّة، لا لأولوية العمل، وهو ظاهر على العاقل.

قوله: إعماله أولى لإتمام معناه –باطل؛ لعدم صحة الشرطية الحكمية المستفادة من قوله: إذن، ولأن إتمام معناه هو إعماله؛ لئلا يلزم إهماله لا إعماله في الظاهر؛ إذ الإعمال في الضمير متم لمعناه الأصلي، وهو تمام العلاقة بينه وبين متعلقه.

قوله[٢]: وأيضًا إنَّ (علمتُ)[٣] إذا تقدم على معموله مثل: (علمتُ[٤] زيدًا قائمًا) يعمل فيهما على سبيل الوجوب على الأصح، وإذا توسط أو تأخر عنهما مثل: (زيدٌ علمتُ قائمٌ)، و(زيدٌ قائمٌ علمتُ) جاز فيه وجهان: الإعمال والإلغاء، فعلم أن للأولوية قوة لا تكون لغيرها مثلها –باطلٌ

لأن وجوب العمل بشرط الصدارة من خواص أفعال القلوب في الفعل، ولا يلزم منه أولوية إعمال الفعل الثاني في التنازع.

---

(١) وأجيب "بأن الاهتمام معارض بالقرب، ولو اهتموا به لأولوه معموله ، ولم يفصلوا بينه وبينه" التحفة الشافية ١/١١٠.

(٢) من القائلين بهذا القمولي حيث قال في شرح الكافية ص٣٥٦: " ورابعها: أن الفعل إذا وقع أولًا كان أقوى بدليل جاوز إلغاء(ظننت) مؤخرة، وامتناع إلغائها مقدمة، وبدليل امتناع زيادة (كان) أول الكلام، وإذا كان أقوى كان أولى بالعمل؛ إذ لا يعمل الأضعف مع وجود الأقوى".

(٣) الأصل: (أعملت)، وهو تحريف.

(٤) الأصل: (أعلمت)، وهو تحريف.

أو نقول: إن المعمول إنما تعين لمعموليته إذا تقدم لحصر العامل، وهو الفعل المقدم دون التنازع؛ إذ العامل فيه متعدد، فلا يلزم أولوية الأول للعمل، يعرفه العاقل.

أو نقول: إن قوله على الأصح يشعر بوجه/ [٥/أ] مخالف لوجوب العمل حيث كان أفعال القلوب مصدرة بلا مانع من الأمور الثلاثة، وهو باطل اتفاقًا؛ لأنهم اتفقوا على وجوب الإعمال فيها عند عدم المانع من الصدارة دون الإهمال.

أو نقول: جواز العمل بشرط التوسط والتأخر، وهو معنى الإلغاء، وهو إبطال العمل على سبيل الجواز، ووجوب الإهمال فيها بشرط تحلية معمولها بأحد الأمور الثلاثة من همزة الاستفهام، وحرف النفي، ولام الابتداء، وهو معنى التعليق، وهو إبطال العمل على سبيل الوجوب.

قوله: وأيضًا إن (ضربت) إذا تقدم على معموله مثل: (ضربت زيدًا) لا يجوز تقوية عمله باللام الجارة فلا يقال: (ضربتُ لزيدٍ)، وإذا تأخر جاز ذلك مثل: (لزيدٍ ضربتُ) -باطل؛ لأن ابن كيسان(١)، والزجاج(٢)، والرماني(٣)، والمبرد(٤)، وكثير من

(١) لم أقف على رأيه في هذه المسألة، ولعله ذكره في كتابه: (اللامات) ، وهو من كتبه المفقودة ، ينظر: بغية الوعاة ١٩/١، وهدية العارفين ٢٣/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٣/٢، ١١٢/٣.

(٣) لم أقف على رأيه.

(٤) قال في الكامل ٧٣/٣: " والذي يستعمل في صلة الفعل اللام، لأنها لام الإضافة، تقول: لزيد ضربت ولعمرو أكرمت والمعنى: عمراً أكرمت، وإنما تقديره: إكرامي لعمرو، وضربي لزيد، فأجرى الفعل مجرى المصدر، وأحسن ما يكون ==

النحويين[١] قائلون بجواز زيادة اللام سواء قدم أو أخر؛ لأنه في التقدير ضربتُ ضربًا تأديبًا لزيدٍ، أو ضربتُ شخصًا لزيدٍ، وهو مفعول بالواسطة، [و][٢] ذهب يونسُ[٣]، والخليلُ[٤] -في أحد قوليه- إلى أنه لا يجوز إدخال اللام سواء قدم أو أخر إلا أن

==

ذلك إذا تقدم المفعول، لأن الفعل إنما يجيء وقد عملت اللام. كما قال الله جل وعز: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيا تَعْبُرُونَ﴾. وإن أخر المفعول فهو عربي حسن، والقرآن محيط بجميع اللغات الفصيحة، قال الله جل وعز: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ والنحويون يقولون في قوله جل ثناؤه: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ : إنما هو: ردفكم..".

وينظر: المقتضب ٢/٣٦،٣٧.

(١) منهم: السيرافي في شرح كتاب سيبويه ٣/٢٩٦،٣٩٧، وابن جني كما في التذييل ٧/٢٩، والزمخشري في الكشاف ١/٥٠١، وابن مالك في شرح الكافية الشافية٢/٨٠٣،وشرح التسهيل ٣/١٤٨، وأبو حيان في الارتشاف٥/٢٣٩٥، والتذييل ٧/٢٨، وابن هشام في المغني ١/٢٨٤،٢٨٥

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها الكلام.

(٣) هو: يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة. إمام في النحو واللغة، له فيه قياس ومذاهب تروي عنه، سمع من العرب. أخذ عنه الكسائي والفراء، أكثر سيبويه من النقل عنه، مات سنة (١٨٢ه).

تنظر ترجمته فى: البلغة ص٣٢٣،٣٢٤، وبغية الوعاة ٢/٣٦٥.

(٤) هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وأول معجم لغوى عربي وهو كتاب العين، كان أستاذاً لسيبويه، وعامة الحكاية في كتابه عنه، توفى سنة (١٧٠هـ) .

تنظر ترجمته فى: شذرات الذهب ١/ ٢٧٥، وبغية الوعاة ١/ ٥٥٧.

سيبويه[١] في إحدى روايتيه عن الخليل فصل بين التقديم والتأخير، فأحسن في الإدخال في التقديم[٢] دون التأخير.

قوله[٣]: وأيضًا جاء في الشعر ترجيحُ الأوليَّة كما في قول أبي تمام[٤]:

نَقِّلْ فُؤَادَكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الهَوَى مَا القَلبُ إلَّا للحَبيبِ الأَوَّلِ

---

(١) قال في الكتاب ١٦١/٣: " وسألته عن معنى قوله: أريد لأن أفعل، فقال: إنَّما يريد أن يقول: إرادتي لهذا، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ إنما هو أمرت لهذا".

وقال ابن خروف في شرح الكتاب ص٢٥١،٢٥٢: " وقوله: أريد لأن أفعل فيه تأويلان: إن شئت كان على حذف المفعول كأنه أريدك لكذا، وأمرت بكذا لكذا، وإن شئت كان على أريد كذا، وأمرت أن أكون ثم زيدت اللام كقوله تعالى: ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾، والأول أجود، وهو الذي أراد ، والله أعلم؛ لقوله: إرادتي لكذا، وهو مبتدأ وخبر، فقوله: لأن تفعل، ولأن أكون ليست اللام زائدة فيهما " ، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٩٦/٣،٣٩٧.

(٢) "قال الجرمي: قال الأخفش وأبو عمرو: تدخل تأكيداً إذا قُدم المفعول، ولا يجوز في غير ذاك إلا إذا اضطر شاعر" التذييل ٢٨/٧

(٣) من القائلين بهذا النجراني في الخلاصات الصافية ١٠٦/١

(٤) هو: حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام، الشاعر، الأديب. كان فصيحا، حلو الكلام، فيه تمتمة يسيرة، يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطيع، في شعره قوة وجزالة، من تصانيفه فحول الشعراء، و ديوان الحماسة، ومختار أشعار القبائل، وهو أصغر من ديوان الحماسة، والوحشيات، وديوان شعره، توفي سنة (٢٣١ه). ينظر : وفيات الأعيان ١١/٢، والأعلام ١٦٥/٢.

كَمْ مَنزلٍ في الأرضِ يَألفُهُ الفَتى وَحَنِينُه أبدًا لأوَّلِ مَنزِلِ[١]

-**باطلٌ** ؛ لأنه إن أرد أن المفعول إذا تأخر عن فعله لا يحتاج إلى تقويته باللام الجارة فباطل؛ لعدم الحاجة إليها سواء قدم المفعول أو لا؛ لعدم القياس[٢] المقتضي زيادتها، وإن أراد أنه من باب التنازع فاستدل بترجيح الأولية للأول فباطل أيضًا؛ لأنه ليس منه.

قوله في الشعر: (نقِّل) جملة فعلية وقعت مضافًا إليها لحيث.

وقوله: (من الهوى) يتعلق به، أي: نقِّل فؤادك أي: مكان شئت من العشق.

قوله: (ما القلب) اسم مرفوع؛ لأنه مبتدأ، و(ما): حرف نفي بمعنى ليس، وكانت ملغاة لقرينة الإثبات، والألف واللام عوض من المضاف

---

(١) البيتان من الكامل، وهما في ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ٢٥٣/٤، تحقيق/ محمد عبده عزام، الطبعة الرابعة- دار المعارف، والبيان والتبيين٢٠٧/٣، وشرح الجمل لابن خروف ٦٠٤/٢، ومعاهد التنصيص ٢٢٩/١، والأول منهما في الخصائص ١٧٣/٢، والصناعتين ص٢٠٤، والخلاصات الصافية ١٠٦/١، وعجز الأول منهما في النجم الثاقب ٢٠٢/١، ورواية الجميع: (ما الحبُّ) ، ورواية: (ما القلب) في العقد الفريد ٨٥/٤.
ذكر بعض شراح الكافية هذين البيتين استئناسًا؛ على أن أولوية الإعمال لأول العاملين، وقد أبطله الأرّاني بأنه لا وجه للبيتين بباب التنازع.

(٢) قال الزجاجي في اللامات ص١٤٧:" وهذا ليس بمقيس أعني إدخال هذه اللام بين المفعول والفعل، وإنما هو مسموع في أفعال تحفظ ولا يقاس عليها ألا ترى أنه غير جائز أن يقال: ضربت لزيد، وأكرمت لعمرو، وأنت تريد ضربت زيدا، وأكرمت عمرا، ومهما ثبتت به رواية صحيحة ألحق به ".

إليه، أي: ليس قلبي إلا للحبيب الأول.

وقوله: (كم منزل) خبرية أي: أعداد كثيرة، وهي من المئة إلى غير النهاية، والذي يدل عليه إفراد/ [٥/ب] التمييز؛ فإنه كذلك في الأعداد الكثيرة مرفوع المحل بالابتداء.

قوله: (يألفه) خبره، وقوله: (في الأرض) يتعلق بالخبر.

قوله: (الفتى) اسم مقصور مرفوع تقديرًا؛ لأنه فاعل يألفه، وقوله: (حنينه) مبتدأ، وقوله: (أبدًا) نصب على الظرف متعلق الخبر الحقيقي أي: حنينه حاصل أبدًا لأول منزل من العشق، فإذا عرفت هذا فقد ظهر لك أنه لا وجه لهذا البيت بهذا الباب؛ يعرفه أولو الألباب.

قوله: وكذا قوله:

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الْهَوَى فَصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا[1]

باطل؛ لأن التحلية باللام الجارة غير قياسي، بل غير جائز عند بعض الأئمة كما تقدم بيانه؛ فلا وجه للتمسك لأولويّة الأوليّة به.

قوله: (أتاني) فعل ومفعول، قوله: (هواها) اسم مرفوع تقديرًا ومضاف إلى الضمير المجرور.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمجنون ليلي في ديوانه ص٢٨٢، والبيان والتبيين ٢٩/٢، والحيوان ١١١/١، وليزيد بن الطثرية ديوانه ص١٠٩، وحماسة القرشي ص٣١٣ ، ولعمر بن أبي ربيعة في عيون الأخبار١٣/٣، وبلا نسبة في نهاية الأرب ١٨/٧، ويروى: (فارغًا) مكان (خاليًا).

واستشهد بعض شراح الكافية بالبيت على أن الأولوية في الإعمال للأوليّة، وقد أبطله الأرّاني بأنه لا وجه لهذا، ولا فائدة لباب التنازع في البيت.

قوله: (قبل أن أعرف الهوى) ظرف قوله: (أتاني) مضاف [إلى][١] المؤول إليه المضارع؛ لأنه في تأويل المفرد المضاف إلى ما أسند إليه الفعل أي: قبل عرفاني الهوى، وهو العشق.

قوله: (فصادف قلبًا): صادف فعل ماض مشتمل على ضمير الفاعل العائد إلى قوله: الهوى، وقوله: (قلبًا[٢]) مفعوله، قوله: (خاليًا) صفته، قوله: (فتمكنا) جواب شرط مقدر تقديره[٣]: إذا نزل عشق في قلب خالٍ فتمكن، والألف للإطلاق.

قوله: (فصادف) جواب شرط مقدر تقديره: إذا تحقق إتيان هواها فقد صادف قلبًا خاليًا، وإذا عرفت هذا فقد عرفت أنه لا فائدة لباب التنازع في البيت على ما ذكر، يعرفه العاقل.

قوله: وقوله:

وَلَكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيَّجَ لِي البُكَا بُكَاهَا فَقُلْتُ الفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ [٤]

باطلٌ أيضًا؛ لأنه لا يفيد في هذا الباب، يعرفه من يدرك شيئًا.

قوله: (بكتْ) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر للحمامة، قوله: (قبلي)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الأصل: قوله الهوى قلبًا، وهو تحريف.

(٣) الحاشية: كان مقتضى الظاهر التقدير على وجه يسوغ دخول الفاء هنا كما صنعه فيما بعد بتقدير (قد).

(٤) البيت من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه ص١٣٠، والحيوان١٠٢/٣، ولعدي بن الرقاع في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٠٤/١، وشرح مقامات الحريري للشُريشي ٢٧/١، وله، أولنصيب في الكامل ٩٣/٣، والحماسة البصرية ١٤٢/٢. وقد استشهد بعض شراح الكافية بقوله: (الفضل للمتقدم) على أولوية إعمال أول المتنازعين، وأبطله الأرّاني بأنه لايفيد في هذا الباب.

ظرف يتعلق به، قوله: (فهيَّج) جواب شرط مقدر، أي: إذا تحقق البكاء من الحمامة فقد هيَّجَ بكاها لي البكاءَ أي: الحزن.

قوله: (فقلت) جواب شرط آخر أي: إذا تحقق التهييج منها لي فقد قلت.

قوله: (الفضل للمتقدم) مبتدأ وخبره مقول القول، وفيه تحقيقات أخر تركت ذكرها خوفًا من الإطالة.

قوله: وكل هذا مشعر بقوة الأولية-باطلٌ؛ لأن جميع ما ذكرنا يدل على قوة العمل لا على قوة الصدارة.

أو نقول: إن للفعل قوة التعلق فلذلك يعمل، فلا يلزم منه قوة / [٦/أ] الأوليّة فيما كان العامل متحدًا أن يكون لها قوة العمل مرجحًا فيما كان العامل متعددًا.

أو نقول: لا يلزم من قوتها للصدارة قوتها للعمل عقلًا، فلابد له من دليل.

أو نقول: الأولوية هي القوة الاستعمالية؛ فلا تقوم دليلًا عقليًّا.

أو نقول: إنه لا يخلو من أن يراد بالقوة التعلق بالمعمول، وإن لم يكن مقدمًا لم يكن متعلقًا، أو كان له تعلق به لكن الصدارة تقويه، والأول باطل؛ لأن تعلق الفعل ذاتي لا يعلل بالصدارة، وكذا الثاني؛ لأن الصدارة لم تكن شرطًا للعمل فلا وجه للتقوية بها.

أو نقول: إن أراد بالقوة المذكورة العمل فباطلٌ؛ لأنه لا عمل للأولية؛ لأنها صفة الأول، والعامل غيرها، وإن أراد بها أن تقوية الأولية وجوب العمل للفعل الأول في التنازع فباطل أيضًا اتفاقًا؛ لعدم القائل به، وإن أراد

جواز العمل فباطل أيضًا؛ لأنه غير صورة النزاع، وإن أراد أولويَّة العمل للفعل الأول فممنوع، ثم إن سُلِّم فمعارض بأولوية العمل للفعل الثاني فيصح إهمالهما وإعمالهما ، وهو بالاتفاق، فثبت عدم أولوية العمل للفعل الأول.

قوله[١]: وأيضًا إعمال الثاني في مثل: (ضربني وأكرمتُ زيدًا) يستلزم أحد الممنوعين، وهو إما خلو الفعل الأول عن الفاعل على تقدير الحذف كما هو مذهب الكسائي، أو الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب سيبويه، وكلاهما ممنوع-باطل؛ لأنه غير مسلَّم بالصحة كما هو مذهب الفراء للزومه أحد الأمرين المذكورين، وهو ظاهر.

أو نقول: خلو الفعل عن الفاعل جائز على وجهين:

أحدهما: الخلو بالبدل[٢] كـــــ(ضُرِب) في المجهول اتفاقًا.

وثانيهما: الخلو بلا بدل كقولك: (ما ضربَ وما أكرمَ إلا أنا أو إلا أنت أو إلا هو)؛ إذ المستثنى معمول لأحد العاملين بالاتفاق، فلابد من حذفه من الآخر، وهو حذف للفاعل بغير بدل.

أو نقول: الفاعل أحد جزأي الكلام ، وحذف أحد جزأي الكلام أكثر من أن يحصى .

أو نقول: إن الإضمار قبل الذكر جائز عند سيبويه[٣] فلذلك حكم

---

(١) ممن ذكر هذا القول القمولي في شرح الكافية ص٣٥٦.

(٢) أي: بالنيابة.

(٣) ينظر: الكتاب ٧٥/١، ٧٦، والمقتضب ٢٩٦/٤، والأصول ٤٧/٢، ٥٤

بالإضمار في مثله، والتزم الإضمار قبل الذكر، وأيضًا اتفقوا[١] على الإضمار قبل الذكر في نحو قولك: (ضربته زيدًا) في البدل، وقد نص ابن جني[٢] على جوازه نقلًا عن بعض الأئمة في **كفاية السالك**، ويؤيده مذهب سيبويه.

أو نقول: إن للضمير المذكور مرجعًا/ [٦/ب] حكميًّا كما قرره الحاجبي[٣] في الكافية حيث قال: "تقدم ذكره لفظًا، أو معنًى، أو حكمًا"[٤]، ومثَّل له بضمير باب التنازع[٥].

أو نقول: تحقيق المقال يدل على أنه يوهم أنه لا يلزم الفساد المذكور؛

---

(١) في إبدال الظاهر من ضمير الغائب. ينظر: التذييل ٢/٢٦٦-٢٦٩، والتصريح ١٩٨/٢

(٢) ينظر: اللمع ص٨٧،٨٨.

وابن جنى هو: أبو الفتح عثمان بن جنى، من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف صحب أبا على الفارسي أربعين سنة من مؤلفاته: اللمع، والخصائص، وسر صناعة الإعراب توفى سنة ٣٩٢ هـ.

تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٢/ ١٣٢، ومعجم الأدباء ١٢/ ٨١ - ١١٥.

(٣) هو: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس، جمال الدين الدوني الإسنائي المالكي المصري المعروف بابن الحاجب ، من مصنفاته: المقدمة الكافية فى النحو ، وشرحها، والشافية فى الصرف، وشرحها، والوافية نظم الكافية، وشرحها، والأمالي النحوية، والإيضاح فى شرح المفصل، وغيرها ، توفي سنة ٦٤٦ه.

تنظر ترجمته فى: وفيات الأعيان ٣/ ٢٨٤، وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٤ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤.

(٤) الكافية ص٣٢.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٦٧٧/٢.

إلا في مثل ما يقتضي الأول فاعلًا والثاني مفعولًا، لكنه باطل؛ لأن ذلك ثابت عند إعمال الثاني مع اقتضائه فاعلًا أو شبهه.

أو نقول: إنه يوهم أنهما لو اقتضيا فاعلًا، أو مفعولًا لكان الظاهر معمولًا لهما عند الفراء، وهو غلط لما تقدم.

قوله: وكل ما يستلزم الممنوع ممنوع –باطلٌ ؛ لأن الممنوع لا يلزم إلا من إعمال الثاني فيلزم منع إعماله رأسًا.

أو نقول: يلزم منه استحالة إعمال الفعل الثاني لما فيه من الفساد المذكور، وهو غير المدعَى؛ لأن المدعى أولوية[١] العمل للفعل الأول في زعمه لا استحالته من الفعل الثاني.

أو نقول: إن الممنوع جاز أن يستلزم ممنوعًا آخر؛ لأن المحال يجوز أن يستلزم محالًا آخر، وذلك ظاهر.

قوله: بخلاف إعمال الأول فإنه لا يلزم المذكور –باطل أيضًا؛ لأنه وإن سُلِّم أنه لا يلزم الإضمار قبل الذكر، ولا حذف الفاعل، إلا أنه يلزم الفاصلة بين العامل والمعمول بكلام تام أجنبي، وهو غير فصيح.

أو نقول: إلغاء العامل الثاني عن العمل في الظاهر عند إعمال الأول فيه يوجب التعارض بين الأمرين المذكورين عند إعمال الثاني في الظاهر فلم تبق الأولوية للعامل الأول.

---

(١) الأصل: أولوكية.

قوله[١]: وإما نقلي، ومنه قول عمر بن [أبي][٢] ربيعة[٣] :

تُنُخّلَ، فاسْتَاكتْ به، عُودُ إسْحِلِ[٤]

باطل؛ لأن إعمال الأول فيه واقع على أصل الجواز لا على وجه الأولوية[٥].

أو نقول: إنه محمول على رواية النصب؛ ليكون مفعولًا للثاني، والجار والمجرور، وهو قوله: به مرفوع المحل فإنه معمول الأول، فلا بأس

---

(١) من القائلين بهذا النيلي في التحفة الشافية ص١١٠، وابن فلاح في شرح الكافية ٣٢١/١، والنجراني في الخلاصات الصافية ١٠٧/١.

(٢) ساقط من الأصل.

(٣) هو عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزوميّ، من بنى مخزوم، يكنى أبا الخطّاب. وأبو جهل بن هشام بن المغيرة ابن عمّ أبيه ، وأمّ عمر بن الخطّاب حنتمة بنت هاشم بن المغيرة ابنة عمّ أبيه. ينظر: الشعر والشعراء ٥٣٩/٢.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره: إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُودِ أراكَةٍ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص٤٩٨، والكتاب ٧٨/١، وشرح كتاب سيبويه ٣٦٩/١، والرد على النحاة ص٨٩، والمقاصد الشافية ١٧٧/٣،١٨٥،٢٠١، ولذي الرمة في حاشية ابن النحوية ٦٠/١، ولطفيل الغنوي في ديوانه ص٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١٣٠/١، ولأحدهما أو للمقنع الكندي في المقاصد النحوية ١٠٣١/٣، وبلا نسبة في: أمالي ابن الحاجب ٤٤٤/١، وشرح الكافية لابن فلاح اليمني ٣٢١/١، وشرح التسهيل ١٧٢/٢، والتذييل ٢٦٨/٢، ٨٨/٧، وتمهيد القواعد ١٧٨٤/٤، ومصباح الراغب ص١٠٤، والأشموني ٤٦١/١.

تنخل: تمّ اختياره بدقّة. إسحل: نوع من الشجر طيّب الرائحة.

والشاهد فيه إعمال الفعل الأول، وهو (تنخل) كأنه قال: تنخل عودُ إسحل فاستاكت به.

(٥) قال بهذا ابن يعيش في شرح المفصل ٢١١/١.

بالإضمار قبل الذكر؛ لجوازه عند سيبويه كما تقدم.

أو نقول: إن إعمال الأول فيه واقع لضرورة الإضمار قبل الذكر، والكلام فيما لا ضرورة فيه.

أو نقول: إنه لا يكون من باب التنازع ؛ لأن شرطه توجه العاملين إلى معمول واحد بشرط صلاحية الظاهر معمولًا لكل واحد منهما بالبدلية، وههنا ليس كذلك؛ لعدم توجههما إلى معمول واحد؛ لأن قوله: (عود إسحل) على تقدير الرفع يكون معمولًا لأول العاملين، والجار والمجرور، وهو قوله: (به) يكون معمولًا للثاني فلم يتوجها إلى معمول واحد لا لفظًا، ولا / [٧/أ] حكمًا؛ لأنهما أمران متغايران.

قوله[١]: وقول الآخر:

فلمَّا أن تَحمّل آل لَيلى سَمِعْت بِبَيْنِهُمْ نَعَبَ الغُرابَا[٢]

---

(١) من القائلين بهذا ابن فلاح اليمني في شرح الكافية ٣٢١/١، وابن النحوية في حاشيته على كافية ابن الحاجب ٦٠/١، والنجراني في الخلاصات الصافية ١٠٦/١، والنيلي في التحفة الشافية ١١٠/١، ثم أجاب عنه بأنه لاحجة فيه؛ "لأن الضرورة ساقت إلى إعمال الأول، والضرورة تسوِّغ ما لا يجوز، فكيف ما هو جائز؟ ... فلو أعمل الثاني لرفع منصوبه به؛ فيفضي إعمال الثاني إلى الإقواء".

(٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٧٨،٧٣/١، والتبيين ص٢٥٧،٢٥٥، والتحفة الشافية للنيلي ١١٠/١، وشرح الكافية لابن فلاح اليمني ٣٢١/١، وحاشية ابن النحوية على كافية ابن الحاجب ٦٠/١، والنجم الثاقب ٢٠٤/١، ومنهاج الطالب ٢١١/١، والمقاصد الشافية١٨٦/٣، ويروى: (سمعنا بينهم).

استشهد به بعض شراح الكافية على أن (سمعتَ) و(نعبَ) تنازعا (الغرابا)، وأبطله ==

باطلٌ أيضًا؛ لأنه ليس من التنازع؛ لأن قوله: (نَعَبَ) جملة حالية متقدمة على ذي الحال، وهو الغراب؛ لأن الأصل فيه: سمعتُ ببينهم[1] الغرابَ نعبَ؛ إلا أنه قدم؛ لتحسين الكلام، وضرورة الشعر، أو على جواز تقديم الحال، وهذا كما يقال: (سمعت اِضْرب زيدًا)، أي: (سمعت زيدًا اضرب)، أي: قائلًا: اضرب، ولا يكون من التنازع بالاتفاق.

أو نقول: إن قوله: (نَعَبَ) ليس فعلًا ماضيًا بل هو اسم منصوب؛ لأنه مفعول قوله: (سمعت)، و(الغراب) في محل الجر؛ لكونه مضافًا إليه؛ إلا أنه فتح لألف الإطلاق والوقف عليه، والأصل فيه: سمعت نعبَ الغرابِ، أي: صوته، ويحتمل أن يكون أصله: نعْب بسكون العين على حد فَلْس؛ إلا أنه رُدّ إلى الفَرَس دائمًا؛ لردِّ الأبنية العشرة بعضها إلى بعض، وجاز الردُّ في جميع الأصول العشرة للضرورة[2].

أو نقول: جواب (لــمَّا) قوله: (نعب الغراب) فعلى هذا يكون (الغراب) فاعلَ (نعب) إلا أنه فتح لألف الإطلاق والوقف عليه، وقوله: (سمعت) بدل من قوله: (أن تحمل)، والمفعول محذوف دل عليه المتقدم تقديره: فلما أن سمعت الرحلة بين آل ليلى نعب الغراب.

==

الأرّاني، وذكر في هذا ثلاثة أوجه.

(١) الأصل: بينهم.

(٢) قال في الكافية في شرح الشافية ٧١/١: " واعلم أن أوزان الأصول العشرة على الوجه المذكور أصلية وضعية، ويجوز في بعضها اعتبار ما لصاحبها؛ للتوسع، والكثرة، ويسمى بالرد، وهو اعتبار ما ليس من وضعه بالمشاكلة إلى غيره، وهو كما ذكر المصنف خمسة في السعة، وأما في الضرورة فيجوز فيها كلها".

قوله[١]: وقول امرئ القيس[٢]:

كَفَانِي ولَم أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[٣]

-باطل بما هو المشهور، أي: وجه التمسك به لأولوية إعمال الأول باطل بما هو المشهور من فساد المعنى، وسيجيء[٤] فيه زيادة تحقيق إن شاء الله تعالى.

قوله: بيانه أن (تُنخل) (فاستاكتْ) توجها على (عُود إسحل)، وأعمل

---

(١) من القائلين بهذا النجراني في الخلاصات الصافية ١٠٧/١

(٢) هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندىّ، من أهل نجد، من الطبقة الأولى، وهذه الديار التي وصفها فى شعره كلّها ديار بنى أسد، قال لبيد بن ربيعة: أشعر الناس ذو القروح، يعنى امرأ القيس. ينظر: الشعر والشعراء ١٠٧/١.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره: فَلَو أَنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعيشَةٍ

وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص٣٩، والكتاب ١/ ٧٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٩، والإنصاف ١/ ٨٤، وشرح المفصل ١/ ٧٨، ٧٩، والإيضاح فى شرح المفصل ١/ ١٦٩، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٦٥٥، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ١٤٧، ١٤٨، والارتشاف ٤/ ٢١٥٢، وشرح الشذور ص٢٥١، وبلا نسبة فى: المقتضب ٤/ ٧٦، والإيضاح العضدي ص١١٠، والخصائص (٢/ ٣٨٧)، والمقتصد (١/ ٣٤٢)، والمقرب (ص٢٢٧)، وشرح قطر الندى ص٢١٥، والمغنى ١/ ٢٨٥، ٢٩٨، والأشموني ٢/ ١٤٤

والشاهد فيه: تقدم عاملان، وهما قوله (كفاني) وقوله (لم أطلب)، وتأخر معمول وهو قوله: (قليل) وذلك مما يتصور معه التنازع، ولكنه ليس منه؛ لعدم صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً.

وأوره الفارسي في الإيضاح مستدلًا به على إعمال الأول على رأي الكوفيين

(٤) ينظر: لوحة [١٤/أ،ب]، وص٦٩ من التحقيق.

(تُنُخِل)[1] بدليل رفعه مع تمكنه من إعمال (استاكتْ)؛ إذ لو نصب لكان موزونًا أيضًا، على أن صحة الوزن لا تكون سببًا لصحة التنازع، وإعمال الثاني؛ إذ الوزن مع صحة المعنى على قوانين لغتهم يكون مرضيًّا.

وأيضًا إن دعوى التمكن وهو غلط من الفصيح على وجه الأولوية للعمل والعامل الأول باطل اتفاقًا.

قوله[2]: (سمعت) و(نعب) توجها إلى (الغراب)، وأعمل الأول بدليل نصب الغراب –متعلقٌ بالبيت الثاني من صحة إعمال الأول، وهو باطل لما تقدم؛ ولأن النصب فيه/ [٧/ب] فتح الإطلاق لألفه[3] لا النصب الحقيقي، كما يرشدك إليه الكلام المتقدم.

قوله: (ولم أطلب) [توجه][4] إلى قليل، وأهمل (كفاني) مع تمكنه من إعمال الثاني متعلق بقول امرئ القيس من صحة إعمال الأول، وهو باطل كما سيجئ إن شاء الله تعالى.

قوله[5]: واعلم أنك إن أعملت الثاني كما هو مذهب البصريين، والأول إن اقتضى الفاعل مثل: (ضربني وأكرمت زيدًا) فضمير الفاعل موافق لما توجه إليه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، مثل:

---

(١) الأصل: حجل ، وهو تحريف.

(٢) من القائلين بهذا النيلي في التحفة الشافية ص١١٠.

(٣) ينظر: الخلاصات الصافية ١/١١٠

(٤) الأصل: توجها، وهو تحريف.

(٥) ينظر: شرح الكافية للقمولي ص٣٦١-٣٦٣.

(ضربني وأكرمتُ زيدًا) تنوي في ضربني ضميرًا فاعلًا عائدًا إلى زيد، و(ضرباني وأكرمتُ الزيدَينِ)، و(ضربوني[١] وأكرمتُ الزيدِينَ) هذا ما اختاره سيبويه[٢] تمسكًا بقول الشاعر:

جَفَوني ولَمْ أَجْفُ الأَخِلّاءَ إنَّني لِغَيرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيليَّ مُهْمِلِ[٣]

فأعمل (لم أجف)، وأضمر الفاعل في (جفوني)، وهو الواو، هذا ظاهر لا خفاء فيه؛ إلا أنه يلزم أن لا يكون الفعل الأول مع فاعله كلامًا؛ لعدم النسبة المفيدة، فعاد الفعلان مع فاعلهما والمفعول كلامًا واحدًا؛ لأن النسبة المفيدة للمخاطب يتم بها، وأيضًا يلزم أن يكون للمفعول مدخل في خبرية الكلام، فقد ثبت أنه لم يثبت ذلك مع كونه مفعولًا بحقيقته وصفته؛ لأنه يحتاج إلى المسند والمسند إليه نحو المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، واحتياج الفعل إلى المفعول به وغيره من المعمولات باعتبار إسناد عام، ولا مدخل له في حقيقة الكلام الحقيقي، يعرفه فرسان العربية.

---

(١) الأصل: وضربني، وهو تحريف.

(٢) ينظر: الكتاب ٧٩/١، ٨٠ ، والبيت ليس من شواهد سيبويه!

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبه فى شرح التسهيل ٢/ ١٧٠، ١٧١، وشرح الكافية الشافية ٦٤٥/٢، والارتشاف ٢/ ٩٤٥، والتذييل ١٠٦،٨٩/٧، وتذكره النحاة ص٣٥٩، وشرح الكافية للقمولي ص٣٦٣، وشرح اللمحة ٢/ ١٢٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٠، وتخليص الشواهد ص٥١٥)، والمقاصد النحوية ١٠١٧/٣، والهمع ١/ ٢٢٣، ٣/ ٩٦، والأشموني ٢/ ٨٥ ، وشرح أبيات المغني ٦٨/٧.

والشاهد فيه: تنازع عاملين وهما (جفونى) (ولم أجف) معمولاً واحداً، وهو (الأخلاء)، فأعمل الثاني؛ لقربه، وأضمر فى الأول، فقدم الضمير على مفسره.

قوله[1]: والكسائي- رحمه الله- ذهب إلى حذف الفاعل من الأول حذرًا من الإضمار قبل الذكر[2]، وتمسك ببيت [علقمة][3]:

تعَفَّقَ بالأرْطَاة ثَمَّ وَأَرادَهَا رجَالٌ، فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ[4]

بيانه: (تعفَّقَ) (وأرادها) تنازعا (رجال)، وأعمل الثاني، وإلا لقال: أرادوها، وحذف الفاعل من الأول، وإلا لقال: تعفقوا، نقل كلام المتأخرين،

---

(١) أي ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٣٤٢/١، والنيلي في التحفة الشافية ص١١٢، والرضي في شرح الكافية ٢٢٨/١، والقمولي في شرح الكافية ص٣٦٤-٣٦٦

(٢) الذي هرب إليه الكسائي أشنع مما فرَّ منه؛ لأن الذي فرَّ منه قد جاء بعده ما يفسره. ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٨/١، والنجم الثاقب ٢٧٥/١.

(٣) الأصل: عقله، وهو تحريف.

وعلقمة هو: علقمة بن عبدة، من بنى تميم، جاهليّ، وهو الذى يقال له: علقمة الفحل. ينظر: الشعر والشعراء ٢١٢/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعلقمة بن عبدة فى ديوانه ص٣٨ والنوادر ص٢٨١، والرد على النحاة ص٩٥، ونسبه ابن خروف فى شرح الجمل ٢/ ٦٠٦ للنابغة، وتبعه ابن عصفور فى شرح الجمل ١/ ٦١٩، وليس فى ديوانه، وهو بلا نسبه فى التحفة الشافية للنيلي ص١١٢، وشرح التسهيل ١/ ١٢٧، وشرح اللمحة ٢/ ١٢٤، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠١، ويروى: (بالأرطى لها) مكان: (بالأرطاة ثَمَّ).

اللغة: تعفق: استتر، والأرطى: شجر، وبذَّت: غلبت، ونبلهم: سهامهم، وكليب: جمع كلب كعبد وعبيد.

والشاهد فيه أنه أعمل ثاني العاملين، وهو قوله: (وأرادها)، فى لفظ المعمول، وهو (رجال)، وأعمل الأول وهو قوله: (تعفَّق) فى ضميره، ثم حذفه وجوباً هذا على رأى الكسائي ومن وافقه لئلا يلزم على ذكره عود الضمير على متأخر.

وهو باطل؛ لأنه لا يخلو إما أن يثبت للظاهر المذكور تقدم حكمي، أو لا ، وعلى الأول يجب الإضمار عند الكسائي كما أنه كذلك عند سيبويه إلا أنه يمنع مانع من نحو: (ما ضَربَ وأَكرمَ إلا أنا) حيث كان المذكور معمولًا للثاني فإنه يحذف بالاتفاق؛ لتعذر الإضمار كما سيجئ إن شاء الله تعالى ، وعلى الثاني يجب حذف الفاعل بالاتفاق أيضًا فلا وجه للتخصيص حينئذٍ بالكسائي؛ إذ الغرض أنه لم يتقدم له ذكر حكمي، ويدل عليه كلام/ [٨/أ] الحاجبي في باب المضمرات حيث قال: "تقدم ذكره لفظًا، أو تقديرًا، أو حكمًا"[(١)]، والذي يدل عليه أي: على أنه لم يكن له تقدم حكمي وجب حذفه في قول [علقمة][(٢)] ؛ لاشتماله على الإضمار قبل الذكر ؛ لأنه لما عطف قوله: (ثم أرادها) فهم منه التعقيب، وتقدم الحكمي فوجب حذفه لذلك.

قوله[(٣)]: وفائدة الخلاف ظاهرة في التثنية والجمع، وفي المفرد المؤنث؛ إذ تقول على مذهب سيبويه: (ضرباني وأكرمتُ الزيدَينِ)، و(ضربوني وأكرمتُ الزيدِينَ)، و(ضربتْني وأكرمتُ هندًا) بإثبات الضمير للتثنية والجمع، وبإلحاق علامة التأنيث –مبني على نقل كلام المتأخرين، وقد عرفت أنه باطل، فعلى هذا لا وجه للتخصيص بمذهب سيبويه كما سيجئ إن شاء الله تعالى.

قوله[(٤)]: وعلى مذهب الكسائي:(ضربني وأكرمتُ الزيدَينِ)،

---

(١) الكافية ص٣٢.

(٢) الأصل: عقلة، وهو تحريف.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية٣٤٢/١، والتحفة الشافية للنيلي ص١١١، و شرح الكافية للرضي ٢٢٨/١، وشرح الكافية للقمولي ص٣٦٢.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٤٢/١، والتحفة الشافية ص١١١.

و(ضربني وأكرمتُ الزيدِينَ)، و(ضربني[1] وأكرمت هندَ [2]) مُسقِطًا لضمير التثنية، والجمع، وعلامة التأنيث؛ لخلو الفعل عن الإسناد إلى المؤنث- باطلٌ؛ لأن التنازع مبني على الإسناد، والتعلق إلى المعمول الظاهر بعدهما إما بتوسط، أو بغير توسط فلا وجه لخلو الفعل عن الإسناد.

أو نقول: إن علامة التأنيث لتأنيث المسند إليه فلابد من اعتبارها؛ لأن الفعل ما لم يقصد به إسناد آخر فقد وجب اعتبار الإسناد الأول، والذي يدل عليه قولك: (ضرب زيدٌ هندًا)، فإذا وجد الإسناد إلى المؤنث حلي بالتاء قطعًا كقولك: (ضُرِبتْ هندٌ) في المجهول، وكذلك قولك: (ضَربتْ هندٌ زيدًا) على العكس، وحينئذٍ فلا وجه للقول بتخلية الفعل عن الإسناد في التركيب أي مع ما كان الفعل جزءًا من المركب.

أو نقول: إن قولك: (ضربني وأكرمتُ الزيدين) كلام بالاتفاق باعتبار انضمام الفعل، فلابد من الإسناد تقديرًا، وإلا لزم تخلية الكلام عن الإسناد، وهو محال.

أو نقول: قد نص **أبو طاهر**[3] **في شرح المختصر**: أنه لا بد من إلحاق علامة التأنيث في قولك: (ضربتْني وأكرمتُ الهندات) لوجهين:

---

(1) الأصل: ضربتني، وهو تحريف.

(2) هكذا في الأصل، وهو جائز.

(٣) لم أقف على المقصود منه ، وممن لقب بأبي طاهر ممن يظن أنه مقصود المؤلف: أبوطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد الصقلي، كان إمامًا في القراءات مات سنة ٤٥٥ه، من مؤلفاته العنوان في القراءات ، ومختصر الحجة للفارسي. ينظر: بغية الوعاة ٤٤٨/١، وهدية العارفين ٢١٠/١.

أحدهما: للعلم بكونه من التنازع.

وثانيهما: العلم بكون المقدر من جنس الملفوظ.

قوله: وكذا في مثل: (ضربني اليوم وزيدٌ وأكرمتُ عمرًا) فإن مثل هذا صحيح على مذهب سيبويه؛ لأن زيدًا معطوف على ضمير مستتر في ضربني- باطلٌ؛ لأنا لا نُسلِّم أن / [٨/ب] الواو[١] للعطف بل هي ابتدائية، وما بعدها مبتدأ، وقوله: (ضربني اليوم) خبره مقدم عليه تقديره: (وزيدٌ ضربني اليوم)، وقوله: (وأكرمت عمرًا) عطف على الخبر، والمصحِّحُ[٢] مقدر تقديره: (وأكرمت عمرًا عنده أو بعده أو قبله)، فإن قلت: إن الخبر لما كان فعلًا وجب تقديم المبتدأ، فحينئذٍ لا وجه لتقدير كونه مبتدأ وخبرًا.

قلت: إنما وجب تقديم المبتدأ على الخبر الفعل حيث كان التأخير موجبًا للإلباس كقولك: (زيدٌ قامَ).

أو نقول: إن ما ذكره خلاف وضع التنازع؛ لأنه محمول على الضرورة؛ أي: إنما يحمل الفعلان على التنازع عند الضرورة، ولا ضرورة فيه؛ لاحتمال ما ذكرناه.

أو نقول: إن من جملة شروط التنازع تخلية الوسط عن المعمول بالوسط أو بغيره إلا المصدر في وجه بعيد.

أو نقول: إن فاعل الأول محذوف للقرينة الحالية؛ إذ الواو في (وزيد) واو الحال، و(زيد) خبر مبتدأ محذوف تقديره: (ضربني اليوم)، والضارب

---

(١) أي: الواو الأولى.

(٢) أي: الرابط، وهو الضمير .

زيد، أي: (ضربني اليوم زيدٌ)، والحال أن الضارب في اليوم زيد، وقوله: (وأكرمت عمرًا) جملة أخرى معطوفة على الجملة الفعلية، أو هو حال من الخبر الذي هو زيد؛ لأنه فاعل في المعنى، أو هو عطف على الصلة ، وهو ضارب في الضارب؛ لأن الألف واللام موصول، واسم الفاعل صلته تقديره: (والذي ضرب اليوم زيد)، وإذا عطف على الصلة يصير تقديره: (الذي أكرمت عمرًا عنده زيدٌ)، فبذلك يتبين أنه ليس من التنازع.

أو نقول: إن الواو لاغية بين الفعل والفاعل، وأثبته الحريري[1] في مواضع كثيرة، وأورد ذلك بعض الأئمة في الأغلوطات، وإن توهم العطف فيه على الضمير المستكن من التخيلات الباطلة لا يصير إليه إلا من هو عاجز عن إدراك حقائق العربية في استعمالاتهم.

قوله: وغير صحيح على مذهب الكسائي؛ إذ لا ضمير في الأول فعري المعطوف عن المعطوف عليه، وذا غير جائز -باطلٌ

لأنه يوهم أن الكسائي لم يجوزه لما ذكره من تخلية المعطوف من المعطوف عليه، وهو غلط؛ لوجوه:

---

(١) لم أقف على رأيه.

والحريري هو: أبو محمد القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى، له من المصنفات درة الغواص فى أوهام الخواص، والملحة وشرحها، ورسائله، وديوان شعره، توفى سنة (٥١٦هـ). تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٢/ ٢٥٧ – ٢٥٩، ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٦١ – ٢٩٣.

وأجاز الكوفيون والأخفش زيادة الواو ينظر: معانى القرآن للفراء ١/ ١٠٧، ٢٣٨، ومعانى القرآن للأخفش ١/ ٣٠٦، ٤٢٩، وشرح الكافية لابن القواس ٢/ ٦٦٣، والمساعد ٢/ ٤٥٠، ٤٥١، ووافقهم ابن مالك فى شرح التسهيل ٣/ ٣٥٥، ٣٥٦.

الأول: أن الواو في المثال المذكور للاستئناف فيكون ما بعده مبتدأ، وما قبله خبره مقدم عليه.

الثاني: أن التوجه من العاملين إلى المعمول على سبيل القطع شرط للتنازع؛ لأنه مبني على الضرورة؛ لاحتمال ما ذكرنا/ [٩//أ].

الثالث: أنه ليس من هذا الباب؛ لعدم جواز تخلل المعطوف وغيره بينهما؛ لأنه من جملة شروطه كما تقدم.

الرابع: أن الواو للحال، وفاعل الفعل الأول محذوف للقرينة الحالية كما تقدم تقريره.

الخامس: أن تكون الواو لاغية، أي: زائدة بين الفعل والفاعل كما تقدم أيضًا.

السادس: أن الفاعل محذوف من اللفظ، وهو مقصود بالعطف أيضًا.

قوله: وفي مثل: (قام وعمرًا وأكرمت زيدًا) فإنه صحيح على مذهب سيبويه، أو المفعول معه، وهو عمرًا مصاحب لضمير مستتر في قام – باطلٌ

لأنا لا نسلم أن قوله: (وعمرًا) مفعول معه، بل هو معطوف على قوله: (زيدًا)، إلا أنه قدم على العامل بناء على جواز تقدم المعطوف في مثله على المعطوف عليه كقول الشاعر:

عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ (١)

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره: أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

وهو للأحوص في ديوانه صـــ ١٩٠، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٦٨٨، وبلا نسبة ==

أو نقول: إنه على تقدير الصحة لزم فساده؛ لعدم جواز الفاصلة بينهما كما تقدم بيانه.

أو نقول: إنه مفعول به لفعل به محذوف كما سيجئ إن شاء الله تعالى.

قوله: ولم يصح على مذهب الكسائي لعريان المفعول معه من مصاحبه المعمول للفعل، أي: لم يصح المثال المذكور، وهو (قام وعمرًا وأكرمت زيدًا[1]) على مذهب الكسائي لما ذكره من لزوم تجرد المفعول معه من المصاحبة المذكورة -باطلٌ

لأنه ليس من التنازع؛ لفساد التركيب؛ لما تقدم من وجود الفاصلة.

أو نقول: إن ذكر المعمول للفعل ليس شرطًا في تحققه بناء على جواز حذف الفعل، وربما كان المعمول للفعل هو فاعله، وكان محذوفًا معه فلذلك انقسم أمره إلى ما يكون الفعل لفظًا أو تقديرًا.

==

في: الأصول ١/ ٣٢٦، ٢/ ٢٢٦، والخصائص ٢/ ٣٨٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة صـــ ٢٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٨٤، وشرح الكافية للرضى ١/ ٢١٦، ٣٢٣، وشرحها لابن القواس ١/ ١٦٢، والارتشاف ٤/ ٢١٨٤، ومغنى اللبيب ٢/ ٤١٢، ٧٦٠، والمساعد ٢/ ٤٩٣ ، والنجم الثاقب ١/ ٣١٧ ، والتصريح ١/ ٣٤٤.

ذات عرق: اسم مكان بالحجاز، وهو أحد مواقيت الحج المكانية.

والشاهد فيه قوله: (ورحمة الله) حيث عطفه على (السلام)، وقدمه عليه، وهو جائز بشرط الضرورة، وعدم التقديم على العامل.

(١) الأصل: زيد.

أو نقول: إن المصاحبة صفة الواو حقيقة أي: هو مذكور بعد الواو التي تفيد المصاحبة، أي: مفيدة للمصاحبة لا غير، فلذلك حكم بأن قولك: جاء زيدٌ وعمروٌ بعده أو قبله ليس منه؛ لأنها مقطوعة عنها.

أو نقول: قال في شرح الإيضاح[١] : قال أبو علي الفارسي في مقصد الإعراب: إن زيدًا في قولك: (ما قام وقعد إلا أنت وزيدًا) مفعولٌ معه بالاتفاق، وذلك على وجهين:

أحدهما: أن يكون متعلقًا بالثاني فيكون مصاحبًا لمعموله.

وثانيهما: أن يكون متعلقًا بالأول فيكون مصاحبًا لمعموله المحذوف بالاتفاق أيضًا.

ثم قال: فإن قدم بطل التنازع فيه؛ لأن المفعول معه لا يتقدم /[٩/ب] على الفعل؛ لأنه في المعنى فاعل، وهو لا يتقدم على فعله فتعين طريق اختصاصه بالأول.

أو نقول: قال السيرافي[٢] في شرح كتاب سيبويه: أجمع أهل العربية

---

(١) لم أجد هذا الكلام في المقتصد للجرجاني! ، وأغلب الظن أنه يقصد بشرح الإيضاح شرحَ مختصر الإيضاح لابن الحاجب المسمى المكتفي للمبتدي، ينظر: كشف الظنون ١/ ٢١١، وهدية العارفين ١/٦٥٥.

(٢) قال في شرح الكتاب ٢٠٣/٢: " وكيف ما عبّر عنه إذا أدّى المعنى جاز، ولو نصب مع الظاهر جاز، فقال: ما شأن عبد الله وزيدا، لأنّ الملابسة مع الظاهر كالملابسة مع المكنيّ في المعنى..".
والسيرافي هو: الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي النحوي، ولد بسيراف قبل السبعين ومائتين، من أشهر كتبه، شرح كتاب سيبويه، توفى سنة ==

أن ذكر المعمول مع المفعول معه ليس شرطًا.

وأنا أقول: ذلك تقدير جواز حذف فعله؛ إذ المعمول ربما كان فاعلًا حذف مع الفعل كما تقدم

فإن قلت: فعلى هذا التقدير كيف تصنع بما أجمعوا(١) عليه من أن المفعول معه لا يُقدّمُ الفاعل؟ فهل هذا لا يتناقض؟

قلت: إن الفعل إذا لم تغير صيغته يقصد به الإسناد الأولي؛ فإذا غيرت صيغته ترك الفاعل نسيًا منسيًا، فخرج المفعول معه عن حقيقته بخلاف ما تقدم.

قوله: وفي مثل: (طاب نفسًا، وأكرمتُ زيدًا) فإنه صحيح على مذهب سيبويه؛ لأن نفسًا يرفع الإبهام عن النسبة الواقعة بين طاب والضمير المستتر فيه-باطلٌ

لأنه ليس بتمييز بل هو مفعول مقدم على فعله، [و](٢)قوله: (زيد)،

==

٣٦٨ هـ. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٥٠٧ - ٥٠٩.

(١) أجاز ابن جني في الخصائص ٣٨٥/٢ توسط المفعول معه بين عامله ومصاحبه نحو: جاء والطيالسةَ البردُ ، واستشهد بقول يزيد بن الحكم الثقفي:

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيمَةً خِصَالاً ثَلاَثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

وجعله الجمهور من باب العطف، وقدم المعطوف على المعطوف عليه، ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٩٨/٢، وشرح التسهيل ٢٥٣/٢، وارتشاف الضرب١٤٨٦/٣، والتذييل ١١٢/٨.

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام.

بيانه[١]، أي: بدل منه، تقديره: طاب وأكرمت نفسًا زيدًا.

أو نقول: إنه تمييز يرفع الإبهام عن النسبة في الجملة اللاحقة، وهو على وجهين:

أحدهما: أنه يرفع الإبهام عن النسبة في الفعل والمفعول، وهو جائز التقديم بالاتفاق[٢].

وثانيهما: أن المميز هو النسبة الواقعة بين الفعل والفاعل، وهو جائز أيضًا التقديم عند المازني[٣]، والمبرد[٤]، وكثير من النحويين[٥] .

أو نقول: إن التمييز في مثل هذه الصورة فاعل في المعنى بالاتفاق فلذلك لا يجوز تقديمه على الفعل عند سيبويه[٦]

---

(١) يقصد أن (زيدًا) بدل من (نفسًا).

(٢) لم أقف على هذا الاتفاق ، وينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٧١١،٧١٢.

(٣) ينظر رأيه فى: المقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٢٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٠٠، وشرح كتاب سيبويه ٢/٧٨، والخصائص ٢/ ٣٨٤، والمرتجل ص١٥٩، وأوضح المسالك ٢/ ٣٧٢، والتصريح ١/ ٤٠٠.

(٤) قال في المقتضب ٣/ ٣٦: " واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: (تفقأت شحماً)، و (تصببت عرقاً)، فإن شئت قدمت فقلت: (شحماً تفقأت)، و (عرقاً تصببت). ".

(٥) منهم: الكسائي، والجرمي – أيضاً – ينظر: شرح الكافية للرضى ٢/ ٧١٢، والارتشاف ٤/ ١٦٣٤، وأوضح المسالك ٢/ ٣٧٢، ونسبه ابن الخبازّ فى الغرة المخفية ١/ ٢٧٨ إلى الكوفيين.
واختاره ابن مالك فى شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، وشرح العمدة ١/ ٤٧٦، ٤٧٧، وصححه أبو حيَّان فى الارتشاف ٤/ ١٦٣٥.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٢٠٤، ٢٠٥، وشرحه للسيرافي ٢/٧٨

والأخفش[1] وكثير من النحويين المحققين من البصريين والكوفيين[2]، وكان مضافًا إلى ما يسند إليه الفعل لفظًا، فيصير تقديره: طاب نفسه وأكرمت زيدًا فحينئذٍ لا تنازع بين الفعلين اتفاقًا، بل التنازع فيه بين المضاف، وهو نفس، وبين الفعل، وهو أكرمت، وقد ثبت جواز إعمال الأول عند سيبويه فيؤدي ذلك إلى قولك: طاب نفسُ وأكرمتُ زيدٍ بالجر؛ ليكون مضافًا إليه لنفس، وهو باطل بالاتفاق سيما عند سيبويه؛ للفاصلة بين المضاف والمضاف إليه بكلام تام أجنبي سيما في العطف.

أو نقول: إنه لو صح أن يكون تمييزًا عن نسبة ضمير تأخر مرجعه عنه للزم تقدمه على الفاعل حكمًا، وهو لا يتقدم عليه لا لفظًا، ولا حكمًا على الأصح، كما لا يتقدم على الفعل أيضًا لملاحظة/ [١٠/أ] الفاعلية.

أو نقول: إنه لو صح عند سيبويه للزم أن يصح: (زيد ما طاب نفسًا إلا هو)، وهو باطل بالاتفاق مع صحة التقديم الحكمي للضمير الغائب ذكره السيرافي.

---

(١) لم أقف له على رأيه هذا ، وهو منسوب للفراء في الأشموني ٥٢/٢.
والأخفش هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعى، كان أسن من سيبويه، وهو معظم فى النحو عند البصريين والكوفيين، أخذ النحو عن سيبويه، توفى سنة ٢١٥هـ، وقيل غير ذلك، من مصنفاته، معانى القرآن، ومعانى الشعر، والقوافى وغيرها، تنظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٥٩٠/١، ٥٩١، وهدية العارفين١/ ٣٨٨.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٠/١، والإنصاف ٦٨٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢، ٢٨٤ ، وشرح الأشموني٥٢/٢ ، والتصريح٦٢٨/١، والهمع ٣٤٣/٢.

وإذا فسد ما تقدم ذكره حكمًا بالاتفاق ففساد ما لا تقدم له أولى به، فثبت عدم صحته عند سيبويه.

أو نقول: لا يلزم من صحة التنازع وإضمار الفاعل في الأول عند سيبويه صحة وقوع التمييز عن نسبة بين الفعل والفاعل الذي هو ضمير مستتر؛ إذ ربما لا يصح التمييز لمانع.

أو نقول: إن كلامه مشعر بالتحكم المحض؛ لصحة الإضمار على صحة التمييز على الوجه المذكور، وهو باطل، ولا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر لمانع.

أو نقول: قال ابن الخشَّاب[١]: إن نحوه مبني على البدل في مثل قولك: (أكرمني نفسًا وضربت زيدًا) عند أكثر النحويين الكوفيين والبصريين كالمازني[٢]، والزجاج[٣]، والرماني[٤]، وتبعهم[٥]، أي: إن نفسًا بدل من الضمير المفعول، تقديره: (أكرم نفسًا وضربت زيدًا)، وإذا عرفت هذا ظهر لك أن نفسًا في المثال المذكور الذي هو (طاب نفسًا وأكرمت

---

(١) لم أقف على قول ابن الخشاب هذا!

وابن الخشاب هو: عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر الخشاب أبو محمد النحوي، كان أعلم أهل زمانه بالنحو له: كتاب المرتجل، وشرح اللمع لابن جني، والرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل، وشرح مقدمة الوزير ابن هبيرة في النحو وغير ذلك توفى سنة ٥٦٧هـ. تنظر ترجمته فى: البغية ٢/ ٢٩ – ٣١.

(٢) لم أقف عليه

(٣) لم أقف عليه

(٤) لم أقف عليه

(٥) أي: ابن الخشَّاب.

زيدًا) ليس بتمييز، فعليك بالتأمل.

قوله: ولا يصح على مذهب الكسائي؛ إذ لم يكن ثمة نسبة مبهمة ليزيل (نفسًا) إبهامها؛ لانتفاء الفاعل -باطلٌ لما تقدم.

أو نقول: إن الإبهام في نحوه تابع للنسبة الحكمية، وهي على حالها؛ لأن الظاهر المذكور يتعلق بالأول تعلقًا حكميًا، فبقي النسبة الحكمية فهي بذلك الوجه تقتضي التمييز أيضًا، فلابد له من دليل على عدم الصحة فيها.

أو نقول: إن قوله: لم يكن ثمة نسبة غلطٌ؛ لبقاء النسبة الحكمية من الفعل الأول إلى الاسم الظاهر المذكور بعدهما، وإلا لم يصح القول بالتنازع.

أو نقول: لا يلزم من حذف الفاعل منه عدم النسبة؛ لأنه شيء آخر، والحال أن النسبة الحكمية إلى الظاهر المذكور بعدهما باقية له، والضمير المحذوف لإشعار النسبة، ولا يلزم من انتفاء الإشعار انتفاء النسبة؛ لبقاء الصيغة على حالها، وتقدم ما يرشد إلى زيادة تحقيقه.

أو نقول: إن الحكم بانتفاء الفاعل من الفعل الأول غلط؛ لأن المحذوف مُشْعِر بأن الظاهر يتعلق به أيضًا بمقتضى جهته حكمًا، ولا يلزم من حذف/ [١٠/ب] المشعر عدم الفاعل مطلقًا؛ لثبوت الفاعل الحكمي، يعرفه العاقل.

أو نقول: إن القول بالتنازع ثابت بالاتفاق، يعني أن الظاهر معمول لأحدهما بلا وسط عند إعمال أحدهما، ومعمول للآخر بوسط، وهو الضمير فثبتت العلاقة الحكمية، ولا يلزم منه انتفاء الفاعل البتة.

قوله: وكذا في: (جلس ضاحكًا وأكرمتُ زيدًا) فإن هذا صحيح على مذهب سيبويه؛ لوجود ذي الحال، وهو الضمير المستتر في جلس–باطل؛ لعدم كونه حالًا، بل هو تمييز يرفع الإبهام عن النسبة المبهمة بين الفعل والمضمر المستتر كما في قولك: (نعم فارسًا، وأكرم زيدٌ)، و(ضربت راكبًا وأكرمت زيدًا) بالاتفاق عند أكثر البصريين والكوفيين.

أو نقول: إنه مفعول له للفعل الأول، أي: اجلس لأجل الضحك، كقولك: (ضرب تأديبًا وأكرمت زيدًا)، أي: ضرب لأجل التأديب؛ إلا أنه وضع المشتق موضع المشتق منه.

أو نقول: إن المفعول للفعل الثاني مقدم عليه، وهو على وجهين:

أحدهما: أن يكون مفعولًا له كقولك: (تأديبًا ضربت زيدًا).

وثانيهما: أن يكون مفعولًا به قدم على الفعل تقديره: (أكرمتُ ضاحكًا) فعلى هذا (زيد) بدل منه، أو عطف بيان عليه.

أو نقول: إنه حال عن المعمول للفعل الثاني، وهو على وجهين:

إما عن الفاعل أو المفعول؛ فلذلك قطع بصحة قولك: (جلس ضاحكين وأكرمت زيدًا) فإنه حال من الفاعل والمفعول معًا.

أو نقول: إنه منصوب بالظرفية متعلق إما بالأول أي: جلس في زمان ضحكه، وإما بالثاني أي: وأكرمته في زمان ضحكه، ولا بُعدَ فيه إلا من جهة أنه أقيم المشتق مقام المصدر، وهو شائع كثير كقولك: (قمت قائمًا).

أو نقول: إنه لا يلزم من عدم صحة الحالية عدم صحته مطلقًا؛ لأنه من الجائز أن يمنع الحال على هذا التقدير، ويصح النظم من وجه آخر، يعرفه المتأمل.

قوله: ولم يصح على مذهب الكسائي؛ إذ لم يكن عنده فاعل مستتر في الأول فيبقى الحال بدون ذي الحال-باطلٌ؛ لأن تقدير الفاعل مستترًا ليس شرطًا لصحة الحالية، بل المقدر المحذوف كالملفوظ؛ لصحة قولك: (ما ضرب وما أكرم إلا أنا قائمًا)؛ فإنه يصح أن يكون حالًا من الفاعل المذكور، أو حالًا من الفاعل المحذوف؛ فلذلك قطع أكثر النحويين بجواز تثنيته، وجمعه، وتقديمه، وتأخيره ذكره في شرح الجمل للزجاجي[1]، وكذا ذكر في بعض شروح المفصل[2]/ [١١/أ] أنه إن قدم كقولك: (ما ضرب قائمًا وأكرم إلا أنا) أنه حال عن الفاعل المقدر للفعل الأول، وذكره أيضًا في شرح الجمل للزجاجي.

أو نقول: لا يلزم تخلية الحال عن صاحبها على تقدير عدم إضمار الفاعل في الفعل الأول؛ لأنه ربما يكون حالًا عن الفاعل أو المفعول للفعل الثاني مقدمًا عليه فلا يلزم المفسدة.

قوله: وكذا في مثل: (ما ضرب إلا زيدًا، وما جاءني أحدٌ) فإنه صحيح على مذهب سيبويه؛ إذ هو مستثنى من الضمير المستتر في

---

(١) لم اهتدِ إليه!.

والزجاجي هو: عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي،أصله من صيمر، ونزل بغداد، ولزم الزجاج حتى برع في النحو، ثم سكن طبرية، وأملى وحدث بدمشق عن الزجاج، ونفطويه، وابن دريد، وأبي بكر بن الأنباري، والأخفش الصغير وغيرهم، من مصنفاته:الجمل في النحو، والإيضاح، والكافي؛ كلاهما في النحو، واللامات، والأمالي، وغير ذلك،

توفي سنة (٣٣٩ه) – وقيل غير ذلك . تنظر ترجمته في : البلغة ص١٨٠،١٨١ ، وبغية الوعاة ٧٧/٢.

(٢) لم اهتدِ إليه!.

(ضرب) العائد إلى أحد–باطل؛ لأنه من المستثنى المفرغ فلا وجه لوجوب نصبه؛ إذ هو معرب على حسب اقتضاء العامل فلا يتعين طريقه بوجه واحد بل يختلف بحسب اقتضائه من الرفع والنصب والجر، وهو في مثله واجب الرفع؛ لأنه فاعل للفعل الأول.

أو نقول: إنه يتعلق بالفعل الثاني، ومستتر من قوله أحد، والأصل فيه: ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا فقدم المستثنى على العامل.

أو نقول: لاستثنائه من الضمير؛ لأنه مفرد معرفة، وهو لا يفيد العموم؛ إذ النكرة في سياق النفي تفيد العموم دون المعرفة اتفاقًا.

قوله: ولا يصح على مذهب الكسائي؛ لفقدان المستثنى منه، أي: لا يجوز: (ما ضرب إلا زيدًا وما جاءني أحدٌ) على مذهب الكسائي؛ لفقدان المستثنى منه–باطل؛ لأن ذكر المستثنى منه لا يكون شرطًا في صحة الاستثناء بدليل: (ما ضرب إلا زيد) فإنه مستثنى مع حذف المستثنى منه.

أو نقول: إن من الجائز أن يكون مستثنى من النكرة في سياق النفي فقدم على العامل.

أو نقول: إنه امتنع أن يكون مستثنى من الضمير الذي هو فاعل الفعل الأول سواء قدر إضماره أولا؛ لأنه مفرد معرفة لا يفيد العموم في سياق النفي، يعرفه الفطن.

أو نقول: إنه من المستثنى المفرغ لوجوب حذف المستثنى منه فكان يجب رفعه على مذهب الكسائي إن سلم أنه صحيح على مذهبه، أي: إن سلم أن الضمير العائد إلى النكرة يفيد العموم في مذهبه يجب رفع المستثنى؛ لكونه مفرغًا، فلا وجه للقول بعدم الصحة، يعرفه العاقل.

قوله: وتبيين فائدة الخلاف في مثل: (ضربني وأكرمتُ زيدًا)-باطلٌ ؛ لأنه يجوز أن/ [١١/ب] يقال: (ضربني وأكرمتُ زيدًا وعمروٌ) بالرفع؛ ليكون عطفًا على الضمير المرفوع المستتر في ضربني عند سيبويه، ومن تبعه خلافًا له، أي: خلافًا للكسائي على ما هو المشهور؛ لعدم الفاعل في الفعل الأول مستترًا.

أو نقول: إنه قد صح (ضربتْني وأكرمتُ هندًا) بزيادة تاء التأنيث على الفعل الأول؛ لأنه مسند إلى ضمير المؤنث، وامتنع زيادتها على الفعل في زعمه عند الكسائي فظهرت فائدة الخلاف.

أو نقول: صح أن يقال: (ما ضرب وأكرمتُ إلا زيدًا) بالاتفاق؛ لأن الفاعل من الفعل الأول محذوف، وظهرت الفائدة؛ لأن من المعلوم أن التقدير: (ما ضرب إلا هو وما أكرمت إلا زيدًا)، فحذف للضرورة.

أو نقول: جاز أن يقال: (ضربني وأكرمت زيدًا هو) بإبراز الضمير بعد الظاهر عندهما بالبدلية أو التأكيد.

أو نقول: إن التخصيص بكون الأول مقتضيًا للفاعل والثاني مفعولًا باطل؛ لأنهما لو اتفقا في اقتضائهما الفاعل، وأنت تريد إعمال الثاني لكان كذلك عندهما.

قوله[1]: ذهب الفراء إلى أن الأول لو اقتضى الفاعل، والثاني المفعول مثل: (ضربني وأكرمتُ زيدًا) وأنت تريد إعمال الثاني لم يجئ هذا التركيب؛ لاستلزام الممنوع، وهو الإضمار قبل الذكر، أو خلو الفعل عن الفاعل -باطل؛ لأنه يوهم أن الحكم بالبطلان مخصوص بمثل هذه

(١) هذا معنى كلام ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٣٤٣/١.

الصورة، وهو غلط ظاهر مما مرَّ .

فإن قلت: هل يجوز أن [يكون][١]المرفوع الظاهر بعدهما فيما كانا مقتضيين للفاعل فاعلهما؟

قلت: قد تصوره بعض الجهلة بقواعد العربية، وهو باطل؛ لامتناع توارد العاملين على معمول واحد[٢] ، وفيه مزيد بحث تقدم[٣].

قوله[٤]: وطريق تصحيح هذا المثال[٥] عنده[٦] إبراز الضمير الأول بعد ذكر المتنازع فيه كقولك: (ضربني وضربتُ زيدًا هو) –باطل؛ لأنا لا نسلم أن الطريق لتصحيح المثال المذكور إبراز الضمير، بل طريق تصحيحه جعل الظاهر معمولًا للأول لا غير.

أو نقول: لا نسلم أن الضمير المرفوع المذكور بعد الظاهر فاعل الفعل الأول، بل هو مبتدأ، وقوله: (ضربني) خبره مقدم عليه، تقديره: (ضربت زيدًا وهو ضربني).

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ذكر الرضي في شرح الكافية ٢٢٩/١ أن النقل الصحيح عن الفراء فيما إذا اقتضى العاملان الرفع كونُ الاسم الواحد فاعلًا للفعلين ، ثم قال: "لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في علم الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية ".

(٣) ينظر: لوحة [١/ب]، ص٢٨ من التحقيق.

(٤) من القائلين بهذا الرضي في شرح الكافية ٢٢٩/١، والقمولي في شرح الكافية ص٣٦٢.

(٥) إذا طلبه الأول للفاعلية، وطلبه الثاني للمفعوليّة.

(٦) أي: الفرّاء.

أو نقول: إنه تأكيد للضمير الفاعل المستتر في الفعل الأول عند سيبويه، أو بدل منه عند سيبويه والكسائي، وقد صح الفاصلة بين التأكيد والمؤكد، والبدل والمبدل منه في كثير من /[١٢/أ] من المواضع من السعة والضرورة[١] إلا أن الأصل عدم الفاصلة كما أن الأصل كذلك في الفعل والفاعل والمفعول به، وله، ومعه، وفيه، والحال، والمصدر، والظرف، وغير ذلك من الأحكام إذا قصد الاتساع.

أو نقول: إن الفاعل من الأول إما محذوف أو مقدر فيه على اختلافيهما خلافًا له ، والضمير المرفوع بعد الظاهر مبتدأ وخبره ومحذوف تقديره: ضربني وضربت زيدًا، وهو مضروب، فحذف للقرينة الدالة عليه، ومحل الجملة النصب بالحالية عن المفعول فاستغنى بنفس

---

(١) من الفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، وقوله:﴿وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب:٥١] ، ومن الشعر قول الكميت:

لَيْتَ شِعْرِى هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ أَمْ يَحُولَنْ دون ذاك حِمَامى ؟

ومن الفصل بين البدل والمبدل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا ۞ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ [النبأ: ١٧ – ١٨] ، ومن الشعر قول النابغة الذبياني:

تَوَسَّمْتُ آياتٍ لَهَا فَعَرَفْتُها لِستَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ

رَمَادًا كَكُحْلِ العَينِ لأيًا أُبَيِّنه ونؤيًا كَجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

في رواية: (رمادًا ونؤيًا) بالنصب، ومن رواهما بالضم فعلى القطع.

ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٢، والمقرب ص ٣٢٦، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٣، ٣٠٤، والارتشاف ٤/ ١٩٧٤، والهمع (٣/ ١٤٥، والأشموني ٣/ ١٢٠، ١٢١.

المبتدأ لما فيه من الربط المخصوص عن الواو والضمير.

أو نقول: أقلهما الاحتمال المذكور، فلا يثبت الأصل بالمحتملات.

قوله[١]: وأورد عليه[٢] قول طفيل:

وكمْتاً مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها ... جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[٣]

إذ فيه إعمال الثاني مع اقتضاء الأول الفاعل، وما أبرز بعد ذكر المتنازع فيه، وفيه نظر؛ لاحتمال أن يكون لأجل ضرورة الشعر-باطل؛ لأن الاعتراض به ليس على وجوب الإبراز بعد ذكر المتنازع فيه، أو على إعمال الثاني بشرط إبراز الضمير الفاعل بعد الظاهر المتنازع فيه، بل هو، أي: بل إعمال الفعل الثاني بشرط إبراز ضمير الفاعل بعد الظاهر ليس بقول أحد، بل هو من تخيلاته الباطلة، وتصوراته الفاسدة، لا يصير إليه أهل العقل، بل وجه الاعتراض على أصل مذهبه، وهو امتناع إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول فاعلًا لما فيه من أحد الفسادين، وهو إما الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل من الأول؛ وإذا عرفت هذا فنقول لا حجة على الفراء بقول طفيل؛ إذ ليس فيه إعمال الثاني عنده؛ إذ الرواية الصحيحة عنده رفع قوله: لون مذهب ؛ ليكون فاعلًا للأول، والمفعول من الفعل الثاني محذوف للضرورة.

أو نقول: إن قوله: فيه نظر..إلخ فيه مصادرة على تقدير إعمال الفعل الثاني بشرط الإبراز؛ لأن التقدير وجوب الإبراز، وهو منتف بالاتفاق،

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٤٤/١، وكشف الوافية ص١٢٥.

(٢) أي: الفرّاء.

(٣) تقدم تخريجه، ينظر: لوحة [١/أ]، وص٢٤ من التحقيق.

ونظره يؤيده، فلا وجه له حينئذٍ، يعرفه المتأمل، وفيه كلام ذكرته في **شرح الكافية**.

قوله[١]: **وإن اقتضى**[٢] **المفعول، وكان مما استغنى عن ذكره بأن لا يكون أحد مفعولي باب (علمت) بذكر الآخر، أو الثاني، أو الثالث من باب /[١٢/ب] (أعلمت) بذكر الثاني، أو الثالث مثل: ضربت وأكرمني زيد حذفته-باطلٌ**؛ لأن عدم الاستغناء أعم من المفعول الثاني والثالث في باب علمت وأعلمت؛ إذ المراد بالمفعول المفعول وما أشبه المفعول كقولك: كنت وضربت زيدًا قائمًا، أو كان زيد وضربته قائمًا في الناقصة، لكن لما كان الفعل الأول من الأفعال الناقصة احتاج إلى الخبر، وهو يشبه المفعول، والفعل الثاني يقتضي الحال، وهو أيضًا يشبه المفعول فإن قوله: قائمًا لما كان معمولًا للفعل الثاني تعين إظهاره للفعل الأول كقولك: كنت قائمًا وضربت زيدًا قائمًا، أو كان زيد قائمًا وضربته قائمًا.

قوله[٣]: **قالوا: لأنك لو أضمرته للزم الإضمار قبل الذكر** كلام مستقيم؛ إذ الإضمار فيه توجيه بالضرورة لتأخر رتبة المرجع لفظًا وتقديرًا، والإضمار فيه للضرورة، والتنازع مبني على توجه العاملين أو أكثر إلى معمول بعدهما لفظًا أو تقديرًا، والأول ظاهر، والثاني مضمر، فلما أضمرت المعمول، وإن كان لأحدهما لفظًا إلا أنه يحقق التنازع حكمًا باعتبار مرجع الضمير ، والضمير في مثاله المذكور مفعول فلزم

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٤٥/١، وشرح الكافية للرضي ٢٣٠/١.

(٢) أي: إن اقتضى الأول المفعول، مع إعمال الثاني.

(٣) أي: ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٣٤٥/١، والرضي في شرح الكافية ٢٣٠/١.

الإضمار قبل الذكر بالضرورة، يعرفه العاقل.

قوله[١]: ولقائل أن يقول: أظهره كيلا يلزم المذكور[٢] هذا اعتراض أورده على كلام المصنف، تقديره: أنه حكم بحذف المفعول عند الاستغناء عنه لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر، وفيه نظر؛ لأنه إنما يلزم ذلك إذا لم يكن بين الحذف والإضمار واسطة، وهو باطل؛ لوجود الواسطة، وهو الإظهار، هذا هو تقدير اعتراضه، وهو غلط؛ لأن الإظهار يختص بما لم يمكن حذفه على هذا التقدير، وإنما يجب الحذف؛ لأن الإظهار يوجب إخراجه عن حد التنازع، ومن جملة شروطه كون المعمول صالحًا لمعمولية كل واحد منهما بالبدلية لفظًا أو حكمًا، وإذا ظهر المعمول لأول العاملين خرج ذلك عن حد التنازع، وإنما يجوز ذلك أي: لا يجوز خروجه عن حده إلا عند الضرورة، ولا ضرورة في النوع المذكور، وهو ظاهر على العاقل.

قوله[٣]: وإلا فأتِ به مظهرًا أي: وإن لم يستغن عن المفعول فأتِ به مظهرًا، والأمثلة ظاهرة -باطل؛ لأنه ربما لا يستغني عن المفعول الثاني، ومع ذلك يحذف وجوبًا كقولك: حسبت أن زيدًا منطلقٌ؛ إذ الجملة في تأويل المفرد؛ ليكون مفعولًا واحدًا، وقد حُذِف / [١٣/أ] الثاني وجوبًا

---

(١) قال ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية١/٣٤٥: " فلما لم يسغ حذف ولا إضمار وجب العدول إلى الظاهر".

(٢) أي: الإضمار قبل الذكر إذا أضمرته، وحذف ما لا يستغنى عنه إذا حذفته.

(٣) أي: ابن الحاجب حيث قال: " وحذفت المفعول إن استغني عنه، وإلا أظهرت ". هذا إن أعملت الثاني، وطلب الأول للمفعولية ، ينظر: شرح المقدمة الكافية١/٣٤٥.

بالنسبة الواقعة بين المبتدأ والخبر تقديره: حسبت انطلاق زيد واقعًا.

أو نقول: لا يجب الإظهار إلا عند عدم الاستغناء، بل يجوز الإضمار كقولك: زيدًا منطلقًا حسبني إياه وحسبت؛ لامتناع جعل زيدًا منطلقًا مفعولًا لمحذوف؛ لاشتغال الفعل المذكور بعدهما بهما، ومن الجائز تقديم المفعول على الفعل؛ إذ الأصل حسبتني إياه، وحسبت زيدًا منطلقًا، فقدم للتوسع، ولرفع الإضمار قبل الذكر، فلذلك بالغ النحويون على أن زيدًا في قولنا: زيدًا ضربني وأكرمت من التنازع؛ لأن التقدير: ضربني وأكرمت زيدًا، فقدم لما تقدم.

قوله[1]: ولا يجوز أن يقال: حسبتني وحسبت زيدًا منطلقًا إياه على تقدير: أن يكون إياه مفعولًا ثانيًا لحسبني؛ إذ يتوهم أنه بدل من منطلقًا- باطل؛ لأنا لا نسلم عدم جوازه بل جوازه من القطعيات الثابتة، ولا يثبت للطباع السليمة توهم بدليَّته في مثل هذه الصورة؛ لأن التقدير أن الكلام التام فيه لا يتم إلا به، ولا يتم ذلك إلا على تقدير أن يكون مفعولًا ثانيًا للأول.

أو نقول: إن التوهم البعيد لا يصير علة لعدم الجواز؛ لأن الجواز مع التوهم الغلط مما يجتمعان؛ إذ لا منافاة بينهما في الوجود، أو في الصدق والكذب، وهو ظاهر على المتأمل.

قوله[2]: ولا يجوز حذفه؛ لأن ذكر أحد مفعولي باب علمت بدون

---

(١) هذا مفهوم كلام الرضي في شرح الكافية ٢٣٢/١.

(٢) أي: ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٣٤٥/١، والرضي في شرح الكافية ٢٣٠/١.

الآخر غير جائز عند البصريين خلافًا للكوفيين[١]**-باطلٌ**؛ لأنه لا يخلو من أن يراد بعدم جواز حذف أحدهما مع ذكر الآخر أنه يجب تحقق المنتسبين في معمولي باب علمت بنفسهما أو ببدلهما أو بنفس أحدهما وبدل الآخر ، أو لا هذا ولا ذاك، والأقسام كلها مشعرة بفساد كلامه

أما الأول فظاهر؛ إذ لا مجال للاختلاف لتحقق المعمولين بنفسهما، وهو ظاهر.

وأما الثاني فلأن البصريين والكوفيين اتفقوا على صحة قولهم: (علمت أن زيدًا قائم) مع عدم تحقق المنتسبين ببدلهما؛ لأن الجملة في تأويل المفرد؛ ليكون مفعولًا واحدًا، وثانيه محذوف وجوبًا؛ لدلالة النسبة الواقعة في الجملة المؤولة عليه؛ إذ تقديره: علمت انطلاق زيد واقعًا.

وأما الثالث والرابع فغير ثابت بالاتفاق، يعرفه العاقل.

قوله[٢]**: وإن أعملت الأول كما هو مذهب الكوفيين فالثاني إن اقتضى الفاعل أضمرت الفاعل فيه على/[١٣/ب] المذهبين كقولك: (ضربتُ وأكرمني زيدًا)، و(ضربتُ وأكرماني الزيدَينِ)، و(ضربتُ وأكرموني الزيدِينَ)-باطل**؛ لأن الفراء من جملتهما فهو على زعمه الباطل لا يضمر الفاعل في الثاني فيما كان الفعلان يقتضيان فاعلًا كقولك:

---

(١) قال القمولي في شرح الكافية ص٣٧١: "... وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف المفعول الثاني هنا أيضًا كغيره اختصارًا، ورجحه ابن عصفور، وجزم به ابن خروف، والزيدي " . ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٦٠٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١،

(٢) أي: الرضي في شرح الكافية ٢٣٢/١.

(ضربَ وأكرمَ زيدٌ)، بل زيد فاعل الفعلين على زعمه الغلط في مذهبه، فكيف يصح الجمع بينه وبين قوله: أضمرت الفاعل فيه على المذهبين؟.

أو نقول: على زعمه الباطل يجوز الإظهار كقولك: ضربت وأكرمني زيدٌ زيدًا كما مرّ وسيجئ أيضًا فلزم التناقض في كلامه يعرفه الفطن.

قوله[1]: وأضمرت المفعول أيضًا إن اقتضاه واجبًا ذكره، أوجائزًا، فقل: ضربني وضربتُ زيدٌ، وحسبني منطلقًا وحسبت زيدًا قائمًا، ضربني وضربته زيد، وحسبني منطلقًا وحسبته قائمًا- باطل؛ لأنه أورد أربعة أمثلة، والأول صحيح، إلا أنه حذف المفعول من الثاني، وهو ظاهر، والثاني غلط ؛ لعدم الاتحاد فيه لا لفظًا ولا حكمًا لا في الفاعل ولا في المفعول، بل لكل واحد فاعل ومفعول من غير جنس ما للآخر، والتنازع يقتضي الاتحاد فيهما، أو في أحدهما لفظًا أو حكمًا، وهو ظاهر أيضًا، والثالث صحيح، إلا أنه أضمر المفعول في الثاني، والرابع فاسد أيضًا إلا أنه أضمر المفعول الأول في الفعل الثاني، وذلك ظاهر أيضًا.

قوله[2]: إلا أن يمنع مانع من الإضمار، وذلك إذا كان مقتضى أحد الفعلين مخالفًا للآخر بأن يقتضي أحدهما مفردًا والآخر مثنى نحو:

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٣٢/١

(٢) قال ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية٣٤٥/١: " إلا أن يمنع مانع فتُظهِر، يعني: في مثل: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقًا، أظهرت(منطلقين)؛لتعذر الإضمار؛ لأنك لو أضمرته مفردًا لم يستقم؛ لأنه مفعول ثان لـ(حسبتهما) فيجب أن يكون مثنى، ولو أضمرته مثنى لم يستقم؛ لأنه عائد على (منطلقًا) ، وضمير المفرد لا يكون مثنى، فلما امتنع الإضمار وجب الإظهار ".، وينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٣/١.

حسبني وحسبتهما [منطلقَين](١) **الزيدان منطلقًا-باطل**؛ لأن شرط التنازع صلاحية المعمول لمعمولية كل واحد منهما بالبدلية ومع المخالفة المذكورة لا يمكن جعل الظاهر معمولًا لكل واحد منهما بالبدلية بل يتعين أن يكون لواحد منهما، وسيجئ زيادة تحقيقه إن شاء الله تعالى.

قوله(٢)**: أو جمعًا نحو: (حسبني وحسبتهم الزيدون منطلقًا)- باطل أيضًا**؛ لما تقدم؛ ولأنه مخالف للاستعمال؛ إذ لم يستعمل مثل ذلك في كلامهم قط؛ فإذن هو من قبيل المهملات.

قوله(٣)**: أو يقتضي أحدهما مذكرًا أو مؤنثًا نحو: (حسبت هندًا وحسبتني قائمة)**-باطل؛ لأنه قد انتفى تحقق التنازع من الأصل؛ إذ لم يصلح معمولية المؤنث وبالعكس؛ إذ لم يصح الإضمار فيه (حسبته)؛ لما تقدم من الاختلاف.

قوله: فعلى الأول(٤)**/ [١٤/أ] (حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقًا)، وفي الثاني**(٥)**: (حسبني وحسبتهم منطلقين الزيدون منطلقًا)، وفي الثالث**(٦)**: (الزيدون حسبهم العمران وحسبوهما منطلقين منطلقين)، وفي الرابع**(٧)**:**

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وأثبت من شرحي ابن الحاجب، والرضي.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٣/١، ٢٣٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٣/١، ٢٣٤.

(٤) إذا اقتضى الأول مفردًا، واقتضى الثاني مثنى.

(٥) إذا اقتضى الأول مفردًا، واقتضى الثاني جمعًا.

(٦) إذا اقتضى الأول مثنى، واقتضى الثاني جمعًا.

(٧) إذا اقتضى الأول مؤنثًا، واقتضى الثاني مذكرًا.

(حسبتُ هند[1] **وحسبني قائمًا قائمة)**، وهذه ترهات وفسادات لا تخفى على ذوي الفهم، فعليك بالتأمل.

قوله[2]**: وليس قول امرئ القيس ...إلخ**

يعني ما تمسك به الكوفيون من قول امرئ القيس في أولوية إعمال الأول لا يكون من باب التنازع؛ إذ لم يتوجه فيه الثاني إلى ما توجه إليه الأول؛ لأنه لو توجه الثاني إليه، وأعمل الأول لصح أن يقدر الثاني مثله؛ لكون تقدير الكلام: كفاني ولم أطلب قليلًا قليلٌ من المال، ولكن لا يصح هذا لاستلزامه فساد المعنى، وهو غير لائق بالفصيح-باطلٌ؛ لأن فساد المعنى ليس بثابت في نفس التنازع، وغايته أن كفاني عاد منفيًّا؛ لكونه جوابًا لـــ(لو) الشرطية، ولم أطلب **عاد مثبتًا**؛ لكونه عطفًا على الجزاء، وحاصل تقديرهما: لم يكن للمعيشة قليل من المال وأطلبه لها، ولا مفسدة بينهما بالضرورة؛ إذ ربما لا يكفيه قليل من المال للمعيشة، ومع ذلك أنه يطلبه، ولا منافاة بين عدم الكفاية والطلب، هذا هو المعنى في نفس التنازع.

قوله[3]**: فيؤدي معنى البيت إلى ما ثبت سعيي لأدنى معيشة وطلبت قليلًا من المال، وهذا تناقض** باطل بالضرورة؛ لأنه إنما يلزم ذلك أن لو

---

(١) هكذا في الأصل بالمنع من الصرف، وهو جائز.

(٢) أي: ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٣٤٦/١.

(٣) قال ابن فلاح في شرح الكافية ٣٢٧/١: " وأما إذا كانت للعطف على جواب (لو) فإنه يؤدي إلى التناقض؛ لأن التقدير: لو ثبت كون سعيي لأدنى معيشة لكفاني قليل من المال، وثبوت كون السعي لأدنى معيشة، وكفاية قليل من المال منتفيان بـــ(لو)" ، وينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٥/١.

كان بين السعي والطلب مساواة في الصدق والكذب لكنه ليس كذلك بل بينهما عموم وخصوص مطلق؛ لصدق الطلب على كل ما صدق عليه السعي، ولا ينعكس كليًّا؛ لعدم صدق الأخص على جميع أفراد الأعم المطلق، فإذا عرفت هذا فالمنفي في البيت هو الأخص، وهو السعي، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الأعم، وهو الطلب، يعرفه العاقل.

قوله[١]: لأنه كلما كان طالبًا لقليل من المال كان سعيه ثابتًا لأدنى معيشة، وقد قال ما ثبت سعيي لأدنى معيشة –باطل بالضرورة؛ لأنه إنما يصدق ذلك أن لو كان بينهما مساواة في الصدق والكذب لكنه ليس كذلك كما تقدم، بل الصادق انتفاء السعي للقليل من المال، وثبت الطلب الذي هو الأعم، ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم، يعرفه الفطن.

قوله[٢]: وإنما / [١٤/ب] نشأ هذا الفساد من توجه (لم أطلب) إلى (قليل) فعلمنا أنه لم يتوجه إليه–باطل؛ لأن الفساد المذكور إنما نشأ من سوء فهمه بقواعد العرب في استعمالات كلامهم وغيرها كما تقدم في العلوم الحقيقية.

قوله: بل مفعول لم أطلب محذوف أي: لم أطلب المجد[٣] –باطل؛ لأن المفعول المحذوف ضمير القليل، وهو غير المجد كما عرفت.

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٧/١.

(٢) ينظر معنى هذا الكلام : شرح الكافية للرضي ٢٣٥/١،٢٣٦.

(٣) هذا تقدير أكثر البصريين، ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١٠٥/١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٧١/١، والفوائد الضيائية ٢٦٩/١، ومصباح الراغب ص١٠٨، وقال الرضي في شرح الكافية ٢٣٧/١: " والأظهر أن مفعول لم أطلب محذوف نسيًا..."

أو نقول: إنه لو كان المفعول هو المجد المحذوف للزم أن يكون التنازع بين لم أطلب وبين أسعى من البيت الثاني فأعمل الجار؛ لقربه بالمعمول، أو لعدم جواز الإلغاء في الحرف، ثم حذف المفعول من قوله: لم أطلب وأسعى الذي هو في البيت الثاني استغناء بالجار المتعلق به، أي: بالفعل الثاني، وهذا التقدير خلاف المقدر.

أو نقول: إن تحقيق الاستدراك في البيت الثاني، وقوله: ولكنما أسعى يدل على تحقق التنازع بين كفاني ولم أطلب؛ لأن حاصل المعنى من البيت الأول عدم السعي للقليل من المال، وعدم الكفاية به مع طلبه دون السعي ثم اشتراك السعي الذي هو الأخص في البيت الثاني بأن السعي، وهو الطلب الخاص ثابت لمجد مؤثل لا لغيره، والطلب المطلق الذي هو الأعم ثابت لغيره، وقد تقدم مزيد بحث له.

قوله[1]: ذهب أبو علي الفارسي إلى أن (لو) بمعنى (إنْ) حذرًا عن صرف الفعل عن ظاهره؛ إذ الفعل توجه إليه ظاهرًا، وزعم اندفاع الفساد-باطلٌ، وافتراء على ذلك الإمام؛ لأن فساده على هذا التقدير أظهر

---

(١) حكى القمولي هذا القول ، حيث قال في شرح الكافية ص٣٥٧: " وقد استدل الفارسي بهذا البيت مع علمه بما ذكره سيبويه أنه لا يصح أن يكون من هذا الباب، لكنه جعل قوله: (ولم أطلب) جملة حالية... وقيل: (لو) عنده فيه بمعنى: (إنْ) فمعناه: إن سعيت لأدنى معيشة كفاني قليل من المال من غير أن أطلبه".

وكلام المؤلف قريب من كلام الخوارزمي في التخمير ٣٤٣/١، حيث قال: " حجة الشيخ (يقصد الفارسي) أن (لو) قد تخرج إلى معنى (إنْ) لا سيما عند الفراء، وذلك نحو قولك: لو استقبلتَ أمرك بالتوبة لكان خيرًا لك، فيحمل عليه هاهنا، حتى لا يُصرف الفعل عن ظاهر ما يُوجَّه إليه إلى غيره".

من الشمس على البصير.

بيانه: إن أراد تقييد الشرط فلا طائل تحته؛ لأنه القول المتفق عليه، وهو على ما تقدم فلا [وجه][١] للاختصاص بالذكر، وإن [أراد][٢] أنه بمعنى إنْ الشرطية فباطلٌ أيضًا؛ لأنه على هذا التقدير إما أن يكون داخلًا على الحروف المشبهة بالفعل ، وهو [أنَّ][٣]، أو داخلًا في التقدير على أسعى، وكلاهما باطل.

أما الأول فمن وجهين:

أحدهما: أن (أنَّ) المفتوحة لا تقع موضع فعل الشرط إلا في) لو(الشرطية كقولك: لو أنَّك جئتني لجئتك دون (إنْ) الشرطية؛ لتكون مع جملتها في تأويل المفرد؛ ليكون فاعلًا للفعل المقدر الذي هو مناسب لمعناها من ثبت وتحقق[٤] ؛لأن التقدير فيه: لو ثبت مجيئك لجئتك، ولم يثبت مثله في (إنْ) الشرطية. / [١٥/أ]

وثانيهما: أنه يوجب فساد المعنى؛ إذ التقدير على هذا التقدير: إن ثبت سعيي لم أطلب فلزم ثبوت السعي مع انتفاء، وهو ظاهر الاستحالة، وسيجئ فيه زيادة تحقيق إن شاء الله تعالى.

وأما الثاني فلأنه لو كان داخلًا في التقدير على أسعى فيصير تقدير

---

(١) الأصل: فلاجه، وهو تحريف.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الأصل: أنا ، وهو تحريف.

(٤) الأصل: حقق.

المعنى إن أسعَ[1] كفاني فأسعى فعل الشرط، وقوله: كفاني جزاؤه، وقوله: ولم أطلب عطف على الجزاء، فصار تقديره: إن أسعَ لقليل من المال لم أطلب القليل، فلزم ثبوت السعي، وهو الأخص بدون الطلب، وهو الأهم، وهو محل لامتناع وجود الأخص بدون الأعم، فثبوت السعي بدون الطلب محال، ولا يصير إليه إلا بليد الطبع، والشيخ أبو علي الفارسي- رحمه الله- أعلم أهل زمانه، [وفريد][2] عصره، ووحيد أوانه لا يأتي مثله بعده بميدان العربية، ولا يشق مضمار غبار داني ركضِه في أساليب النحو به.

قوله[3]: قال بعض النحويين[4]: إن الواو في (ولم أطلب) واو الحال لا العطف فعلى هذا لا يلزم الفساد-باطل؛ لأن الطلب الذي هو الأعم المطلق لما قيد بالنفي صار الأخص المطلق؛ لأنه نقيض الأعم، وأن السعي الذي هو الأخص المطلق لما قيد بالنفي صار الأعم المطلق؛ لأنه نقيض الأخص المطلق، فإذا كان الواو واو الحال لزم أن يكون الأعم المطلق مقيدًا بالأخص المطلق، وهو محال، وإلا لزم صدق الأخص المطلق على جميع أفراد الأعم المطلق، وهو محال، وإلا لزم المساواة بين

---

(1) الأصل: أسعى، وهو خطأ.

(2) الأصل: وفر، وهو تحريف

(٣) من القائلين بهذا ابن فلاح اليمني في شرح الكافية ٣٢٧/١، والحلبي في كشف الوافية في شرح الكافية ص١٢٨.

(٤) نسب هذا القول إلى الفارسي والكوفيين ، ولعل السبب في نسبة هذا القول إلى الفارسي هو تعليل ابن الحاجب في الإيضاح ١٧٠/١، جعل الفارسي هذا من باب التنازع. وينظر: الإيضاح العضدي ص٢٦٧، والتحفة الشافيةص١١٨، وشرح الكافية للقمولي ص٣٥٧، وتذكرة النحاة ص٣٤١، وغاية التحقيق للرُّدُولي ص٢٧١ ، ومنهاج الطالب ٢١٩/١، والنجم الثاقب ٢٨٧/١.

مفهوم الأعم المطلق ومفهوم الأخص المطلق، وهو باطل بالضرورة.

هذا على تقدير أن يكون حالًا عن فاعل أسعى، وأما إذا كان حالًا عن فاعل كفاني فباطلٌ أيضًا، وإلا لزم أن يكون عدم الكفاية مقيدًا بعدم الطلب، وهو محال؛ لأن عدم الكفاية بقليل من المال ثابت سواء كان مقيدًا بعدم الطلب أو لا[١] .

وحاصله أنه يلزم أن يكون الأعم مدارًا للأخص وجودًا وعدمًا، وهو محال كما عرفت.

قوله[٢]: الواو للعطف؛ إذ هو أصل–باطل؛ لأنه إن أراد بقول الشيخ أن الواو أصل في العطف في نفس الأمر فلا يفيده؛ لأنه غير محل النزاع، وإن أراد أن الواو للعطف في جميع الصور حتى كان كذلك في صور النزاع فباطل اتفاقًا؛ لأنه لا يحمل على العطف إلا عند إمكانه وإلا فلا بالاتفاق، ولا إمكان له في هذا البيت على زعمه لفساد المعنى كما تقدم من قوله، والتحقيق إن ثبت هذا النقل عن الشيخ فيريد ما / [١٥/ب] قررناه من عدم الفساد أيضًا، وثبوت أولوية إعمال الأول بهذا البيت كما هو مذهب الكوفيين.

قوله[٣]: وإذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما لو قال: العاملان لكان

---

(١) ينظر: تذكرة النحاة ص٣٤١

(٢) قال ابن فلاح في شرح الكافية ٣٢٨/١: " والاعتراض على التمسك بالواو للحال من وجهين: أحدهما: أن واو العطف أكثر، والمصير إلى الأعم الأغلب أرجح من المصير إلى غيره..." ، ومثله في شرح الكافية للرضي ٢٣٦/١، وكشف الوافية في شرح الكافية للحلبي ص١٢٨.

(٣) من القائلين بهذا: الرضي في شرح الكافية ٢٢٣/١، والنيليّ في التحفة الشافية في ==

أولى؛ ليشمل تنازع المشتقات-باطل؛ لأن التنازع لما كان بابًا مستقلًا مقطوعًا عن المرفوع والمنصوب والمجرور باعتبار خصوصية العاملين ناسب أن يقع من جميع أقسام النحو؛ ليكون ملحقًا بالآخر لعموم عامله، إلا أنه لما كان من جملة صور المتنازع فيه هو الفاعل وشبهه لحق في المرفوع فلما كان ذكره للتناسب لا للاختصاص كان ذكر الفعل أولى؛ لأنه أصل العوامل، والتناسب يقتضي ذكر الأصل.

أو نقول: إنه لما ألحق بباب الفاعل لما تقدم، وأصل العمل فيه للفعل صرح به للتناسب، فكان الفعل أولى بالذكر.

قوله: أو لئلا يتوهم التنازع بين الحرفين؛ إذ يصدق أنهما عاملان أي: أنه يمكن أن يقال: إنما قال الفعلان؛ لئلا يتوهم التنازع بين الحرفين؛ إذ العامل يشمله-باطل؛ لأن ذكر الفعل فيه من باب التغليب فلا يقتضي الاختصاص كما كان ذكره في المرفوع لذلك، فلا يقتضي الاختصاص به.

أو نقول: إن التنازع قد يكون بين الفعلين، وبين الاسمين، وبين الحرفين، وبين اسم وفعل، وبين اسم وحرف، وبين فعل وحرف، الأول[1] نحو: (ضرب وأكرم زيد)، والثاني[2] نحو: (أنا مكرمٌ وضاربٌ عمرًا)،

==

شرح الكافية ١٠٧/١، والنجراني في الخلاصات الصافية ١٠٥/١، والرصّاص في منهاج الطالب ٢٠٧/١، والجامي في الفوائد الضيائية ٢٦٢/١.

(١) بين الفعلين.

(٢) بين الاسمين.

والثالث [١]كقول البحتري:

وما ربَّما بل كُلَّما عنَّ ذكرُها بكيتُ وأبكيتُ الحمامَ المطوّقا[٢]

قوله: (وما) يقتضي أن يكون الفعل منفيًّا به، وقوله: (رُبَّما) يقتضي أن يكون الفعل مدخولها؛ لكونها ملغاة بـــ(ما) الكافة، وقوله: (بل) يقتضي أن يكون الفعل مضروبًا عنه؛ لأنها حرف إضراب، وقوله: (كُلَّما) يقتضي أن يكون الفعل متعلقًا به.

والرابع [٣]كقولك: (عمروٌ ضربَ ومُكرِمٌ زيدًا).

الخامس[٤]: كقول الشاعر:

وكُمتًا مُدَمَّاة كَأَنَّ مُتُونَها[٥]

إذ اسم المفعول، وهو قوله: (مُدَمَّاة) يقتضي أن يكون (متونها) مرفوعًا به ، و(كأنَّ) يقتضي أن يكون منصوبًا به فثبت فساد ما ذكره بالضرورة مما ذكرناه من التحقيق[٦].

---

(١) بين الحرفين.

(٢) تقدم تخريجه، ينظر: لوحة [١/أ]، ص٢٠ من التحقيق.

(٣) بين الفعل والاسم.

(٤) بين الاسم والحرف.

(٥) تقدم تخريجه، ينظر: لوحة [١/أ]، وص٢٤ من التحقيق.

(٦) لم يذكر مثالًا للسادس، وهو الفعل والحرف، ومثاله: إنّ زيدًا كانَ قائمًا. ينظر: شرح القَمُولي ١/٣٤٠، ومنه: (لعلّ وعسى زيدٌ أن يخرج) على رأي المجيزين التنازع بين لعلّ وعسى، ومنهم ابن فلاح في شرح الكافية ١/٣٣١.

قوله[1]: وإنما قال الفعلان، ولم يقل: أو أكثر؛ لأن الغرض من هذا البحث بيان أولوية إعمال الأول أو الثاني فعلى هذا الاعتبار يكون التنازع بالحقيقة بين الفعلين لا غير-باطلٌ؛ لأن حصر الغرض في بيان أولوية إعمال / [١٦/أ] الأول أو الثاني باطل، فلابد من دليل قطعي يفيده.

أو نقول: إن الغرض من باب التنازع تكثير المعمول باعتبار التعلق اللفظي أو الحكمي أو الغرض منه اللف اللفظي، والنشر الحكمي، وهو أمر مهم عندهم في كلامهم كما ثبت في باب اللف والنشر في علم المعاني والبيان.

أو نقول: إن المراد به تعدد العامل لا الحصر الحقيقي كما في قولك: (لبَّيْك وسعديك).

أو نقول: أراد أن يبين أن أقل مراتب التنازع بين العاملين فلا يلزم منه الحصر البتة.

أو نقول: قد صح (ضربتُ وأكرمتُ وأعطيتُ وسافرتُ وقمتُ ووقفتُ[2] إكرامًا له يوم الجمعة)، ولا شك أن التنازع واقع بين أكثر من فعلين، ومنه ما ورد في الخبر:" كما صليتَ وباركتَ وترحمتَ على إبراهيم"[3]، وفي الدعاء:" اللهم صلِّ وارحم وبارك وعظِّم محمدًا وآل محمد"، ومنه قول الشاعر:

---

(١) ينظر غاية التحقيق شرح الكافية للرُّدُولي ص٢٥٧، والفوائد الضيائية ٢٦٢/١.

(٢) الأصل : وقمت وقفت (من دون واو العطف).

(٣) تقدم تخريجه ينظر: لوحة [١/أ]، وص٢٣ من التحقيق.

فكم دقّتْ [وشقّتْ واسترقّتْ][١] فُضولُ العَيْشِ أعناقَ الرِّجال[٢]

إذ التنازع ثابت بين أكثر من فعلين، وهو دليل الجواز، وإلا لم يقع.

قوله: لأن الأول معلل بوقوعه أولًا باطل؛ لأنه يلزم كون الشيء معللًا بنفسه؛ لأن أولويته باعتبار وقوعه أولًا يتوقف على الأولوية، بل الصوب أن يقال: إن الفعل الأول معلل بصيغة الصدارة، وهي غيره.

أو نقول: إنه أهم بالذكر أولًا فكان معللًا به.

قوله: والثاني بكونه مجاورًا مستلزمًا؛ لعدم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي-باطلٌ؛ لأن حقيقة المجاورة للفعل الثاني باعتبار أمر منضم يعده معه، فلو توقفت الألوية للفعل الثاني بالمجاورة للزم توقف الشيء على ما يحصل بعده، وهو محال بالضرورة.

أو نقول: إن عدم الفصل بين العامل والمعمول غير مستلزم للأولوية وإلا فلابد من تقدير عامل آخر حيث وقع الفصل بين العامل والمعمول على سبيل الأولوية.

قوله: ولا حَظّ للفعل المتوسط من هاتين العلتين، ومن ثَمَّ لم يذهب أحد من الطائفتين إلى أولوية إعماله-باطلٌ؛ لأنه بعد التسليم لا يلزم من انتفاء الأولوية انتفاء جواز العمل؛ لأن الجواز أعم، ولا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم المطلق.

---

(١) مكانه بياض في الأصل.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي الفتح البُستيّ في التمثيل والمحاضرة ص٣١٤، وأنس المسجون وراحة المحزون ٢٠٧/١، والدر الفريد وبيت القصيد ٣٦/٨، ونهاية الأرب١١٣/٢ ، وبلا نسبة في مصباح الراغب ص٩٣.

أو نقول: إنهم قطعوا بأن الظرف في قولك: (ضربت وأكرمت وأعطيت يوم الجمعة) متعلق بالجميع بالبدلية، وكذلك المفعول به، وله، ومعه، والحال، والتمييز،/[١٦/ب] والمستثنى.

قوله[١]: وإنما قال: ظاهرًا حذرًا من المضمر؛ إذ لا تنازع فيه[٢]- باطلٌ؛ لأن الحق ثبوت التنازع في المضمر المنفصل[٣] في نحو قولك: (ما ضرب وأكرم إلا أنا أو إلا أنت أو إلا هو) على ما سيجيء بيانه إن شاء الله تعالى.

قوله في الشرح[٤]: لأنهما إن كانا لمتكلم قلت: (ضربتُ وأكرمتُ) ونحوه، وإن كانا لمخاطب قلت: (ضربك وأكرمك) فلم يتنازعا شيئًا؛ لأن كل واحد منهما يطلب غير ما يطلبه الآخر-باطلٌ؛ لأنه إن أريد أنه لم يكن من التنازع قيل أخذ أحد العاملين معموله الخاص فممنوع؛ إذ كل واحد منهما يقتضيه بالضرورة، وإن أريد أنه لم يكن من التنازع عند ذكر معموله فلا وجه لاختصاص؛ إذ الظاهر كذلك كقولك: ضرب وأكرمت زيدًا؛ لأن الظاهر لما كان معمولًا للثاني منهما يعني حذف المعمول الأول،

---

(١) من القائلين بهذا ابن فلاح اليمني في شرح الكافية ٣١٦/١، ٣٣١، والنيليّ في التحفة الشافية في شرح الكافية ١٠٧/١ رسالة دكتوراه، والقمولي في شرح الكافية ص٣٤٠.

(٢) لاستواء الفعلين في صحة الإضمار فيهما. ينظر: شرح المقدمة الكافية٣٣٩/١، ومنهاج الطالب للرصاص ٢٠٧/١، ومصباح الراغب ص٩٣، وحاشية الكيلاني ص٩٣.

(٣) أجازه الرضي في شرح الكافية ٢٢٣/١ في الضمير المنفصل المنصوب نحو: (ما ضربت وما أكرمت إلا إياك)، وكذلك المجرور المنصوب المحل نحو: (قمت وقعدت بك)، وتبعه النيلي في التحفة الشافية في شرح الكافية ١٠٨/١، وينظر: مصباح الراغب ص٩٣.

(٤) ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية٣٣٩/١.

أو أضمر على اختلاف المذهبين، وإن أريد أن كل واحد منهما مع معموله الخاص من أول الوضع فلا تنازع فباطل؛ لأن معية المعمول للعامل باعتبار التركيب لا باعتبار الوضع الأول، وإن أريد به الاقتضاء الأولي فلا وجه للاختصاص أيضًا؛ إذ جميع العوامل كذلك فيلزم منه سد باب التنازع، وإن أراد غيرهما فعليه البيان.

قوله[١]: ثم قال: فإن قلت: فما تصنع بمثل: (ما ضرب وأكرم إلا أنا، أو إلا أنت، أو إلا هو)، ونحوه؟ قلت: قد ذكر ذلك بعض المتأخرين، وهو غلط؛ لأنه لو كان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما مضمرًا[٢] لأنه[٣] فاعل–باطلٌ؛ لأن الإضمار في أحدهما ليس من شروط التنازع كما هو معلوم من القواعد الجلية المتعلقة به.

أو نقول: إن الإضمار في أحدهما يختص بما يمكن إضماره، وحيث لم يمكن لم يضمر؛ لفوات شرطه، وهو غير ممكن في الصورة المذكورة؛ لأنه لو أضمر لأضمر المجموع المركب من آلة الاستثناء والمستثنى، أو آلة الاستثناء وحدها، أو المستثنى وحده، والأقسام كلها باطلة.

أما الأول[٤] فمن وجهين:

أحدهما: أنه لا نزاع في المجموع المركب.

وثانيهما: يؤدي إضماره إلى إضمار الحرف، وهو محال؛ إذ الحرف لا

---

(١) أي: ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٣٤٠/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٣/١،٢٢٤.

(٣) الأصل: لا أنه.

(٤) إضمار آلة الاستثناء والمستثنى.

يضمر فاعلًا، وهو ظاهر.

وأما الثاني[1] فظاهر أنه لا نزاع في آلة الاستثناء.

وأما الثالث[2] فلأنه فاعل بعد إلا الاستثنائية فوجب/ [١٧/أ] الانفصال، ولو قصد باتصاله لزم اجتماع النقيضين؛ لأن الإضمار في أحدهما يوجب الاتصال، وآلة الاستثناء توجب الانفصال فلزم كون الشيء متصلًا منفصلًا، وهو محال؛ وإذا تعذر الإضمار وجب حذفه.

أو نقول: لو كان القول بالإضمار في أحدهما واجبًا لوجب أن لا يكون (ما ضرب وأكرم إلا زيد)، و(ما ضربت وأكرمت إلا زيدًا) من هذا الباب؛ لعدم الإمكان للإضمار لكنه منه بالاتفاق، فعلم أن الإضمار يختص بما يمكن إضماره.

قوله[3]: فيه نظر؛ لأن حذف الفاعل عند الكسائي جائز، فلا يكون ما ذهب إليه ذلك البعض غلطًا مطلقًا–باطل؛ لأن الكلام مبني على مذهب سيبويه، وهو الوجه المختار، فلا وجه للنظر.

أو نقول: إن حذف الفاعل في مثله ثابت بالاتفاق؛ لأن المتفق عليه أن الكلام مبني على حذف الفاعل فحينئذٍ لا وجه للاعتراض.

قوله: اللهم إلا إذا علم أنهم مخالفو الكسائي أيضًا –باطلٌ؛ لأن العلم بكونهم في حذف الفاعل مخالفين للكسائي جهل لا علم؛ لأنهم حذفوا الفاعل من الفعل الأول كما حذفه الكسائي في مثل: (ما ضرب وأكرم إلا أنا) فلا

---

(١) إضمار آلة الاستثناء.

(٢) إضمار المستثنى.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٥/١.

وجه للعلم بالمخالفة، وأيضًا إن وجه الغلط الذي أورده الحاجبي عليهم أنه لو كان قولك: (ما ضرب وأكرم إلا أنا) من التنازع لوجب الحكم بصحة المعنى الأول حين جُعل الضمير المنفصل معمولًا لأحدهما، لكنه بالاتفاق عند إضمار الفاعل في أحدهما؛ لأن المعنى الأولي في المثال المذكور أن الضارب والمكرم أنا لا غير، أو أنت لا غيرك، أو هو لا غيره، وإذا أضمر في أحدهما يبقى منفيًّا فيصير تقديره: (ما ضرب وأكرم إلا أنا) فلزم التناقض، وهو ظاهر على المتأمل، وإذا عرفت هذا فقد بان لك أن وجه الغلط هو ما ذكرنا لا حذف الفاعل، فعليك بالتأمل.

قوله: وأيضًا إن الدليل لا يدل على بطلان مثل: (ما ضرب زيد وأكرم إلا إياك)، ومثل: (زيدًا أعطيتني وسميتني إياه)-باطل.

أما الأول فلأن ما يدل على بطلان (ما ضرب وأكرم إلا أنا) يدل على بطلانه أيضًا، وذلك لأنه لو كان من التنازع لوجب الحكم بصحة المعنى الأولي حيث جُعل الضمير المنصوب المنفصل لأحدهما، وأضمر في الآخر لكنه يفسد بالاتفاق، وحيث أضمر لأحدهما.

بيانه: أن معناه الأولي/ [١٧/ب] حصل ضربه وإكرامه في المخاطب لا غير، أي لا يكون زيدٌ ضاربًا لشخصٍ ما إلا المخاطب، وإذا أضمر في أحدهما يبقى منفيًّا عنه كقولك: (ما ضربك زيد وأكرم إلا إياك) فيلزم سلب الضرب عن المخاطب فيلزم كونه ضاربًا إياك وغير ضارب إياك، وهو فاسد بالضرورة.

أو نقول: إن كلامه يشعر ببطلان ما تقدم عن الحاجبي، وصحة ما أورده، وليس كذلك، بل هو كلام صحيح أيضًا بالاتفاق وغايته أنه لم يكن من التنازع عنده كما لزم منه أن لا يكون منه لاتفاقهما في علة الفساد،

وهو الأمر المعنوي لا حذف الفاعل، يعرفه المتأمل.

وأما الثاني فهو من التنازع اتفاقًا إلا أنه حذف المفعول من أحدهما على غير الوجه الأفصح، وذلك ظاهر، وإذا قصدت مثله من باب علمت قلت: (زيد علمتني إياه وحسبتني إياه) بإضمار مفعولهما حتمًا لا غير؛ لعدم الإضمار قبل الذكر، وهو ظاهر أيضًا.

قوله[1]: قال[2]: إن هذا الكلامَ محمولٌ على الحذفِ؛ فتقديره: (ما ضربَ إلا أنتَ، وما أكرمَ إلا أنتَ)، فحذف من أحدهما تخفيفًا –**باطلٌ**؛ لأنه يشعر بأنه لم يكن من التنازع، وليس كذلك، بل هو منه لما تقدم، وامتنع الإضمار لما مرَّ فلا بد من الحذف، فلا يخرج بذلك منه كما لا يخرج ضربت وأكرمني زيدٌ ونحوه منه ، وكما لا يخرج قولك: ضربني وأكرمته زيد بإعمال الأول، وإضمار المفعول في الثاني، وقد ثبت [أنَّ][3] الإضمار والحذف أخوان، فلا بعد أن يحمل أحدهما على الآخر، وذلك ظاهر للعاقل.

---

(١) هذا معنى كلام ابن فلاح اليمني في شرح الكافية ٣٣١/١ حيث قال: " وأما نحو: ما ضرب وأكرم إلا أنت، أو إلا أنا، أو إلا هو، فإنه لا يجوز أن يكون من إعمال الفعلين خلافًا لبعضهم، وإنما قلنا ذلك؛ لأن معنى هذا الكلام الحصر، ولا تتم فائدة الحصر إلا بالحذف، أي: ما ضرب إلا أنت، وما أكرم إلا أنت، ولو لم يكن محمولًا على الحذف وتقدير وقوع الفاعل منفصلًا بعد (إلا) لوجب اتصال ضمير الفاعل به على وضع إضماره، فيقال: ما ضرب وأكرم إلا أنت، وعند ذلك يفسد المعنى؛ إذ ينفي عنه الضرب، والمعنى إثباته له". وينظر: التحفة الشافية في شرح الكافية ص١٠٨، وكشف الوافية في شرح الكافية ص١٢٢، والأشباه والنظائر ٢٦٣/٤-٢٦٦.

(٢) أي: ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٣٤٠/١.

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام.

قوله[١]: فيه نظر؛ إذ لا ينتج هذا التقدير إلا حذف الفاعل، وهو غير جائز عنده، هذا اعتراض أورده على الحاجبي.

بيانه: أنه لا وجه للحكم بأن الكلام مبني على الحذف في مثل قولك: (ما ضربت وأكرم إلا أنا أو إلا أنت أو إلا هو)؛ لأن الحكم بأنه محمول على الحذف يستلزم حذف الفاعل، وهو غير جائز عنده.

أو نقول: إن هذا التقدير منه يوجب التناقض في كلامه؛ لأن هذا التقدير منه يدل على أن الفاعل جائز الحذف، وقد ثبت من كلامه أنه لم يجوز حذفه، وهل هذا إلا تناقض بيِّنٌ، هذا هو تقدير اعتراضه-باطلٌ ؛ لأنه لم يثبت من كلامه عدم جواز حذف الفاعل عنده مع أن القول بحذفه ثابت على الوجهين المذكورين اتفاقاً.

أو نقول: إنه لا يجوز حذفه في التنازع فيما يمكن فيه الإضمار/ [١٨/أ] وقد ثبت أنه لا يمكن الإضمار فيه.

أو نقول: إنه قائل باسترضاء المذهبين، أي: قال بصحتهما؛ نظرًا إلى الاستعمال كما ثبت في موضعه في كلامه فلا وجه للنظر حينئذٍ، يعرفه العاقل.

---

(١) هذا الاعتراض بمعناه في شرح الكافية للرضي ١/٢٢٣-٢٢٥، وينظر: كشف الوافية في شرح الكافية ص١٢٢.

قوله[1]: قال[2]: بعدهما محترزًا مما وقع متوسطًا أو متقدمًا: فإنه يتعلق بالأول- باطلٌ ؛ لأنه ربما يتقدم، ولا يتعلق بأحدهما كقولك: (زيد ضربني وأكرمني)، أو يتعلق بالثاني كقولك: (زيدًا ضربني وأكرمتُ) بالاتفاق، فلذلك كان من التنازع؛ لتأخر رتبته، أو بينهما متعلق بالثاني كقولك: (ضربني وزيدًا أكرمت)، إلا أنهما إذا اتحدا في الاقتضاء، وكان الاسم صالحًا لمعموله الأول تعين له كقولك: (زيدًا ضربت زيدًا وأكرمت)، أو اختلفا وكان صالحًا للأول فكان له التعسف الفاحش؛ لأن زيدًا في قولك: (ضربني زيدًا وأكرمت) متعلق بالثاني، وهو ظاهر للعاقل.

قوله: والمفعول على المختار[3] يشعر بجواز إظهار المفعول؛ لأنه قيد للإضمار، كلما كان الإضمار مختارًا كان الإظهار جائزًا-باطلٌ؛ لأن الإظهار يوجب رفع التنازع من الأصل، وقد تقدم أن من شروطه ثبوت التنازع الحكمي عند إعمال أحدهما مرجع الضمير اللفظي أو الحكمي، وتقدم له مزيد بحث.

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٢٢٥/١: " فقول المصنف: (ظاهرًا) غير وارد مورده، وكذا قوله: (بعدهما) لا حاجة إليه؛ إذ قد يتنازعان ما هو قبلهما إذا كان منصوبًا، نحو: زيدًا ضربتُ وقتلتُ،وبك قمتُ وقعدتُ ، وإيّاك ضربتُ وأكرمتُ".

(٢) أي: ابن الحاجب في قوله: " وإذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما ..." شرح المقدمة الكافية ٣٣٩/١.

(٣) من قول ابن الحاجب: " وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني، والمفعول على المختار، إلا أن يمنع مانع فتظهر" شرح المقدمة الكافية ٣٤٥/١.

قوله[١]: ذهب بعض النحويين[٢] إلى أن عطف أحد الفعلين على الآخر شرط في هذا الباب، ولهذا سموه بباب عطف العاملين، وهو ضعيف؛ لوقوعه على خلاف ذلك كما في قول الشاعر:

فلمَّا أنْ تَحمّل آلُ لَيلى سَمِعْت بيَيْنِهِمْ نَعَبَ الغَرابَا[٣]

باطلٌ؛ لأن هذا النقل غير موثوق به، ثم إن سُلِّمَ فباطلٌ أيضًا؛ لأن الفعل غير مشروط به؛ إذ المقصود تنازع العاملين، وهو أعم، ثم إن سُلِّمَ فباطلٌ أيضًا ؛ لأن الحصر بالفعلين غير مشروط بهما كما تقدم[٤] له مزيد بحث، ثم إن سُلِّمَ فباطلٌ أيضًا؛ لاحتمال أن يكون العطف شرطًا في بعض أنواعه بخصوصية فلابد له من دليل على نفيه، ثم إن سُلِّمَ فالتمسك بقول الشاعر باطلٌ؛ لأنه ليس منه كما تقدم بيانه[٥]، فعليك بالتأمل، ثم إن سُلِّمَ فالحذف شاذ للضرورة، ثم إن سُلِّمَ فباطلٌ أيضًا لاحتمال أن يكون من غير صور التنازع فلابد له من دليل أنه منهما، ثم إن سُلِّمَ فباطلٌ أيضًا؛ لأنه من غير الفصيح فلابد له من دليل، ثم إن سُلِّمَ فكان متكلمًا بغير الفصيح ليدل على تمكنه/ [١٨/ب] وقدرته على إنشاء الشعر بتينك الجهتين، ثم إن

---

(١) من القائلين بهذا ابن فلاح اليمني في شرح الكافية ٣١٦/١، والحلبي في كشف الوافية في شرح الكافية ص١٢٠

(٢) حكاه العبدي عن البغداديين، ينظر: شرح الكافية لابن فلاح اليمني ٣١٦/١، وكشف الوافية في شرح الكافية للحلبي ص١٢٠، رسالة ماجستير للطالبة/ سعيد عباس شهاب، جامعة أم القرى.

(٣) تقدم تخريجه، ينظر: لوحة [٧/أ]، وص٤٨ من التحقيق.

(٤) ينظر: لوحة [١٦/أ]، ص٧٥ من التحقيق.

(٥) ينظر: لوحة [٧/أ] ، وص٤٨ من التحقيق.

سُلِّمَ فباطلٌ أيضًا؛ لاحتمال أن يكون من غير الغالب، والكلام في الغالب فكان ملحقًا بالندرة، فيُفرض كأنه لم يوجد، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، وعلى آله الأطهار، وصحبه الأخيار[1].

(١) جاء في ختام الأصل: "بتاريخ يوم الخميس المبارك خامس عشري شهر رمضان المعظم من شهور سنة ١٠٥٧من الهجرة".

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه، ومن والاه

وبعد:

فمن أهم النتائج التي خرج بها البحث:

١-نقض الأرّاني في هذا الكتاب واحدًا وتسعين قولًا، ذاكرًا أقوال الشراح وأدلتهم، وفي هذا دليل على اطلاعه على كثير من شروح الكافية، وإن لم يصرح بواحد منها سوى شرحه، وشرح ابن الحاجب!.

٢-من الشراح الذين نقض أقوالهم في هذا الكتاب ابن الحاجب، وابن فلاح اليمني، والرضي، والنيلي، وابن النحوية، والقَمولي.

٣-ظهرت شخصية الأرّاني المستقلة في مناقشاته، وردوده، واعتراضاته، وغلبت عليه الطبيعة الجدلية.

٤-اشتمل الكتاب على أقوال، وآراء، ومذاهب، وأسماء كتب لم أتمكن من الوصول إليها.

٥- في استعمال الأرّاني مصطلح التنازع دليل على أنه كان معروفًا ومشهورًا في عصره، وفي هذا ردٌّ على من قال[١]: إنّ أول ظهور لمصطلح التنازع في الوجود كان لدى ابن هشام، وقد تابعه النحاة الذين جاءوا بعده".

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على النبي المصطفى الأمين.

---

(١) د. أبو سعيد محمد عبد الحميد في بحثه: (قضية التنازع في الاستعمال اللغوي) – الجامعة الإسلامية العالمية-ماليزيا.

الفهارس الفنيّة

فهرس الآيات القرآنية والقراءات

الآية	السورة ورقم الآية
﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾	النساء: (١) قراءة حمزة
﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾	المائدة: (٦) قراءة
﴿شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ ﴾	الرحمن: (٣٥)
﴿شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٍ ﴾	الرحمن: (٣٥) قراءة
﴿شُوَاظًا مِنْ نَارٍ وَنُحَاسًا ﴾	الرحمن: (٣٥) قراءة

فهرس الأشعار

البيت	البحر	قائله
فلمَّا أن تَحمّل آل لَيلى سَمِعْت بِبَيْنِهُمْ نَعَبَ الغَرابَا	الوافر	مجهول
فاليومَ قَدْ بِتَّ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مَنْ عجَبِ	البسيط	مجهول
وَكُمْتاً مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ	الطويل	طفيل الغنوي
تعَفَّقَ بالأَرْطَاة ثَمَّ وَأَرادَهَا رجَالٌ، فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ	الطويل	علقمة بن عبدة
وَمَا رُبَّما بَلْ كُلَّمَا عَنَّ ذِكْرُها بَكَيْتُ وَأَبْكَيْتُ الحَمَامَ المُطَوّقَا	الطويل	البحتري
فكم دقّتْ وشقّتْ واسترقّتْ فُضولُ العَيْشِ أعناقَ الرِّجال	الوافر	أبو الفتح البستي
فَلَو أَنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعيشَةٍ كَفاني وَلَم أَطْلُبْ قَليلٌ مِنَ المَالِ	الطويل	امرؤ القيس
إذا هي لم تَستَكْ بِعُودِ أراكَةٍ تُنُخّلَ، فاستَاكتْ به، عُودُ	الطويل	عمر بن أبي

	إسْحِلِ		ربيعة
جَفَوني ولَمْ أَجْفُ الأَخِلّاءَ إنَّني	لِغيرِ جَميلٍ مِنْ خَلِيليَّ مُهْمِلِ	الطويل	مجهول
نَقِّلْ فُؤَادَكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الهَوَى	مَا القَلبُ إلَّا للحَبيبِ الأَوَّلِ		
كَمْ مَنزلٍ في الأرضِ يَألفُهُ الفَتى	وَحَنِينُه أبدًا لأوَّلِ مَنزِلِ	الكامل	أبو تمام
أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ	عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ الله السَّلاَمُ	الوافر	الأحوص
قَضَى كُلُّ ذِي دَينٍ فَوَفَّى غَرِيمَه	وَعَزّةُ مَمطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها	الطويل	كُثير عزة
وَلَكِنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيَّجَ لِي البُكَا	بُكَاهَا فَقُلْتُ الفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ	الطويل	نصيب أو عدي بن الرقاع
أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الْهَوَى	فَصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا	الطويل	مجنون ليلى
أَكُرُّ على الكَتِيبةِ ولا أُبَالي	أَحَتْفِي كَانَ فِيها أَمْ سِوَاها	الوافر	عباس بن مرداس

فهرس الأخبار وأقوال العرب

القول

جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ

كما صلَّيتَ وترحَّمتَ وباركتَ على إبراهيم

اللهم صلِّ وارحم وبارك وعظِّم محمدًا وآل محمد

فهرس الأعلام

العلم

الأخفش

البحتري

أبو تمَّام

ابن جني

ابن الحاجب(الحاجبي–المصنف)

الحريري

حمزة

ابن الخشَّاب

أبو الخطاب (الأخفش الأكبر)

الخليل

الرماني

الزجاج

الزجاجي

سيبويه

السيرافي

أبو طاهر

طفيل

أبو عبيدة

علقمة

أبو علي الفارسي

عمر بن أبي ربيعة

أبو عمرو

الفراء

امرؤ القيس

ابن كثير

الكسائي

ابن كيسان

المازني

المبرد

يونس

فهرس المذاهب

المذهب

البصريون

الكوفيون

فهرس الكتب

الكتاب

بعض شروح المفصل

شرح الإيضاح

شرح الجمل للزجاجي

شرح الكافية للأرّاني

شرح كتاب سيبويه

شرح المختصر

الكافية

الكشاف

كفاية السالك

مختصر الأفهام

فهرس المصادر والمراجع

أولًا: الرسائل

- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية لجمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعانى المتوفى سنة ٨٣٧ هـ رسالة دكتوراه، تحقيق/ محمد عبد الستار علي أبوزيد، كلية اللغة العربية بالزقازيق- جامعة الأزهر.
- التحفة الشافية في شرح الكافية للنيلي، رسالة دكتوراه، تحقيق/ إمام حسن الجبوري، كلية اللغة العربية بالقاهرة -جامعة الأزهر (١٤٠٣-١٩٨٣م).
- جهود الشريف الجرجاني النحوية والتصريفية مع تحقيق كتابه (شرح الكافية) ودراسته، رسالة دكتوراه، تحقيق/ خليل إبراهيم العباس، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - (١٤٢٨/١٤٢٧).
- حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب للصادقي الكيلاني ت ٩٧٠ه، رسالة ماجستير، تحقيق/ عايض سعيد القرني- جامعة أم القرى- (١٤٢٠ه).
- الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية للنجراني ت٧٩٤ه، رسالة ماجستير، تحقيق/ عبد المجيد آل الشيخ مبارك، جامعة أم القرى.
- شرح الزاولي على كافية ابن الحاجب، رسالة ماجستير، تحقيق/ محمد حسن العمري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- (١٤٠٥-١٤٠٦ه).
-شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني ت٦٨٠ه، رسالة دكتوراه، تحقيق/ نصار محمد حميد الدين- جامعة أم القرى (١٤٢٠/١٤٢١ه).
- شرح نجم الدين القَمُولي على الكافية، رسالة دكتوراه، تحقيق/ فتحية حسين عطَّار، جامعة أم القرى (١٤٠٧/١٤٠٨هـ)
- غاية التحقيق (شرح الكافية) للرُّدُولي ت٨١٩ه، رسالة دكتوراه، تحقيق/ سعد بن سويف العنزي-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- رقم (٤١٥ ع س ع) - (١٤٣٠/١٤٣١)

-الكافية في شرح الشافية، رسالة دكتوراه تحقيق / عبد الله بن محمد العتيبي – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – رقم (٤١٤ أر ك).
– كشف الوافية في شرح الكافية للحلبي ت٨٥٠هـ، رسالة ماجستير، تحقيق/ سعيدة عباس شهاب، جامعة أم القرى (١٤٠٨).
-منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب لأحمد بن محمد الرصاص ت٨٢٥هـ، رسالة دكتوراه، تحقيق/ أحمد عبد الله السالم- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – (١٤٠٦/ ١٤٠٧).
-ابن النحوية (ت٧١٨هـ) وحاشيته على كافية ابن الحاجب، رسالة ماجستير، تحقيق/ حسن محمد عبد الرحمن- جامعة أم القرى- (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

ثانيًا: المطبوعات

– ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزَبيدي تحقيق د/ طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيَّان الأندلسي تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مطبعة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٨ – ١٩٩٨م.
– الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق/ أحمد مختار الشريف، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
-الأصول في النحو لابن السرَّاج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة- بيروت – الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
– إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – مكتبة الخانجى – الطبعة: الأولى ١٤١٣ – ١٩٩٢م.
-إعراب القرآن للنحاس، تعليق/ عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ.
– الأعلام للزركلي دار العلم للملايين – الطبعة: الثالثة (بدون تاريخ).
– الاقتراح للسيوطي، قرأه وعلق عليه د./ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة

الجامعية، (١٤٢٦ه-٢٠٠٦م)

- أمالي ابن الحاجب تحقيق. د/ فخر صالح قدارة، دار الجيل (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

- أنس المسجون وراحة المحزون لصفيّ الدين الحلبي، تحقيق/ محمد أديب الجادر، دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية بيروت (بدون).

-الإيضاح العضدي للفارسي تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، الطبعة: الثانية دار العلوم ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.

-الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق /د موسى بناي العليلي، مكتبة العاني بغداد.

-البحر المحيط لأبي حيان تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت ١٤٢٠هـ.

- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

- البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق/ حمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي- دار الفكر، ط الثانية ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.

- البيان والتبيين للجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت،١٤٢٣هـ .

- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي ، مجموعة من المحققين، دار

الهداية.
– تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام للذهبي، تحقيق د/ بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.
– التبيان في إعراب القرآن للعكبري تحقيق / علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
– تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي– دار الكتاب العربي – الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
– تذكرة النحاة لأبى حيَّان الأندلسي تحقيق/ عفيف عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى ١٩٨٦م.
– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم.
–التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
– التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
– تفسير الألوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) تحقيق/علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
– تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م.
– التمثيل والمحاضرة للثعالبي، تحقيق/ عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م.
–تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق د/ علي فاخر ،وآخرين ، دار السلام ، الطبعة: الأولى ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧م .

- تهذيب اللغة للأزهري تحقيق/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع لابن الخباز تحقيق د/ فايز زكى دياب ط. دار السلام الطبعة: الأولى ١٤٢٣ - ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني تحقيق/ أوتوتريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
-ثمار الصناعة فى علوم العربية للدينوري، تحقيق د/ محمد بن خالد الفاضل- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
-جامع البيان في تأويل القرآن للطبري تحقيق/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، الناشر: جامعة الشارقة- الإمارات، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى، وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي تحقيق/ أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة: الثانية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.
- جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، و أ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - الطبعة: الأولى ١٤١٣ - ١٩٩٢م.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت ، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.

– حجة القراءات لابن زنجلة تحقيق/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية ١٣٩٩ – ١٩٧٩م.

– الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي تحقيق / بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

– الحماسة البصرية لأبي الحسن البصري، تحقيق/ مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت.

–حماسة القرشي، تحقيق/ خير الدين محمود قبلاوي، وزارة الثقافة– الجمهورية العربية السورية، دمشق، ١٩٩٥ م.

– الحيوان للجاحظ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.

–خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

–الخصائص لابن جنى تحقيق د/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

– الدر الفريد وبيت القصيد للمستعصمي، تحقيق د/ كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م.

–الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق .د / أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

–ديوان البحتري، مطبعة الجوائب– القسطنطينية، الطبعة الأولى.

– ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق/ محمد عبده عزام، الطبعة الرابعة– دار المعارف.

–ديوان طفيل الغنوي تحقيق/ محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد – بيروت – الطبعة: الأولى ١٩٦٨.

–ديوان عمر بن أبى ربيعة، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

- ديوان كثير عزة بشرح/ قدري مايو، دار الجيل – الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

-ديوان مجنون ليلى تحقيق/ محمد إبراهيم سليم – دار الطلائع (بدون).

- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف. ط الثالثة.

-شرح أبيات سيبويه لأبى محمد يوسف بن السيرافي تحقيق د/ محمد الريح هاشم – دار الجيل – الطبعة: الأولى ١٤١٦ - ١٩٩٦م.

-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

-شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، وصاحبه – هجر للطباعة والنشر – الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

-شرح جمل الزجاجي لابن خروف تحقيق د/ سلوى محمد عمر – جامعة أم القرى – ١٤١٨هـ.

-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د/ صاحب أبو جناح – وزارة الأوقاف العراقية (١٤٠٠ - ١٩٨٠).

-شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشره/ أحمد أمين، وعبد السلام هارون – دار الجيل، الطبعة: الأولى (١٤١١ - ١٩٩١م).

-شرح الرضي لكافية ابن الحاجب تحقيق د/ حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، و د/ يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري، (بدون).

- شرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام تحقيق د/ محمود حسن أبو ناجى – مؤسسة علوم القرآن – دمشق – الطبعة: الثالثة،١٤٠٤ - ١٩٨٤.

– شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس تحقيق د/ على الشوملي – دار الكنـــدي للنشر والتوزيع – الأردن – الطبعة: الأولى ١٤٢١ – ٢٠٠٠.

–شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض ت٨٤٥ه ، تحقيـــق ودراسة د/ سعد محمد عبد الرازق أبونور– مكتبة الإيمان–المنصورة ، الطبعة: الأولى (١٤٢٨ه –٢٠٠٧م).

–شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريـــدي، جامعـــة أم القرى، الطبعة: الأولى.

– شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، وعلي ســـيد علـــي، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـــ– ٢٠٠٨م.

– شرح اللمحة البدرية لابن هشام تحقيق د./ هـــادي نهـــر، دار اليـــازوري – عمّان.

– شرح المفصل فى صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي تحقيـــق د/ عبد الرحمن العثيمين – مكتبة العبيكان – الرياض – الطبعة: الأولى (١٤٢١ – ٢٠٠٠م).

– شرح المفصل لابن يعيش تحقيق د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتـــب العلميـــة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـــ – ٢٠٠١ م.

–شرح مقامات الحريري للشريشي، دار الكتب العلميـــة – بيـــروت، الطبعـــة: الثانية، ٢٠٠٦ م – ١٤٢٧ هـــ.

– شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب تحقيق د/ جمال عبد العـــاطي مخيمـــر– مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة – الطبعة: الثانية ١٤١٤ – ١٩٩٤م.

– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري الفارابي تحقيق/ أحمـــد عبـــد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعـــة ١٤٠٧ هـــــ – ١٩٨٧ م.

–الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية للنيلي تحقيـــق د/ محســـن بـــن ســـالم

العميري – جامعة أم القرى – الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ.
– الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم،
المكتبة العنصرية – بيروت، ١٤١٩ هـ.
–عيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية –بيروت، ١٤١٨ هـ.
–غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، الناشر: مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام (١٣٥١هـ) ج. برجستراسر.
–الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية لابن الخباز تحقيق/ حامد محمد العبدلي – دار الأنبار بغداد – مطبعة العاني (بدون).
– الفتح على أبي الفتح للبروجردي، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.
– فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، تحقيق أ.د/ محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث –دُبيّ، الطبعة الثانية،١٤٢٣ه–٢٠٠٢م.
–الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للجامي، تحقيق د/ أسامة طه الرفاعي وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٣ – ١٩٨٣م.
– الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.
– الكتاب لسيبويه تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة:: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .
– كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف – مصر
الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، دار الكتاب العربي –

بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

– كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة – دار الفكر– ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

– اللامات للزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

–اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تحقيق/ غازي طليمات، دار الفكر المعاصر – الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

– لسان العرب لابن منظور دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

–اللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ تحقيق د/إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

–اللمع في العربية لابن جنيّ، تحقيق/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

– المبسوط في القراءات العشر لابن مِهْران النيسابوريّ، تحقيق/ سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق،١٩٨١ م.

–مجاز القرآن لأبى عبيدة تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين – مكتبة الخانجي (بدون).

– المحتسب لابن جنى تحقيق/ على النجدي ناصف، وصاحبيه – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

–المرتجل لابن الخشاب تحقيق/ على حيدر دمشق ١٣٩٢ – ١٩٧٢.

– المسائل البصريات للفارسي تحقيق د/ محمد الشاطر – مطبعة المدني – الطبعة: الأولى،١٤٠٥ – ١٩٨٥.

– المسائل الحلبيات للفارسي تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم – دمشق – الطبعة: الأولى (١٤٠٧ – ١٩٨٧).

-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات - جامعة أم القرى (١٤٠٥ - ١٩٨٤م).

- مصباح الراغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السيد تحقيق/ عبد الله الشمام، مكتبة التراث الإسلامي-اليمن، ط الأولى،١٤٢٦ه-٢٠٠٥م.

- معاني القراءات للأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود

المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

-معانى القرآن للأخفش الأوسط تحقيق.د/هدى محمود قرَّاعة، مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

-معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى،١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م

-معانى القرآن للفرَّاء تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي وآخرين - دار الكتب المصرية، الطبعة: الثالثة (١٤٢٢ - ٢٠٠١).

- معاني القرآن للنحَّاس تحقيق/ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى١٤٠٩هـ

- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد،

عالم الكتب - بيروت.

- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣ هـ.

- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

-معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي، الناشر: دار الكتب

العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.
-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق د/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة: السادسة ١٩٨٥م.
-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني تحقيق / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، الجزء الثالث تحقيق د./ عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الخامس تحقيق د/ عبد المجيد قطامش، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
– المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – دار الرشيد للنشر ١٩٨٢.
-المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤١٥ – ١٩٩٤م، وعالم الكتب. – بيروت.
-النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام صلاح بن على بن محمد بن أبى القاسم تحقيق د/ محمد جمعة حسن نبعة – مؤسسة الإمام زيد بن على الثقافية – اليمن – الطبعة: الأولى ١٤٢٤ – ٢٠٠٣م.
– النشر فى القراءات العشر أشرف على تصحيحه/ على محمد الضباع، مطبعه مصطفى محمد (بدون).
– نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
– النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصاري تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد – دار الشروق – الطبعة: الأولى (١٤٠١هـ – ١٩٨١م).
-نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي - دار الفكر (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق /عبد الحميد هنـــداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

محتويات البحث

الموضوع

المقدمة
القسم الأول: الدراسة
الأرّاني: اسمه، ونسبه، ووفاته
مؤلفاته
سمات منهجه وأهم ملامحه
مصادره
الأسس التي اعتمد عليها في نقضه
القسم الثاني: التحقيق
أولًا: توثيق اسم الكتاب
ثانيًا: توثيق نسبة الكتاب
ثالثًا: وصف نسخة المخطوط
رابعًا: منهج التحقيق
خامسًا: نماذج مصورة من المخطوط
النص المحقق
الخاتمة
الفهارس الفنية
فهرس الآيات والقراءات
فهرس الأشعار
فهرس الأخبار وأقوال العرب
فهرس الأعلام
فهرس المذاهب
فهرس الكتب
فهرس المصادر والمراجع
محتويات البحث